

النحو منرجاً وطبقاً

الجزء الثاني

في

الجملة الاسمية

تأليف

الدكتور

فؤاد جلي محمدي

أستاذ اللغويات المساعد

جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

مطبعة الحسين الإسلامية
٢٥ حارة المدرسة خلف الجامع الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الرحمن ، علم القرآن ، خلق الإنسان علمه البيان والصلاة والسلام على من نطق بأفصح لسان ، وآتاه الله الحكمة وفصل الخطاب .

أما بعد :

فهذا هو الجزء الثاني من كتابي (النحو منهجا وتطبيقا) والذي وضعته في (المجلة الأسبوعية) وقد أزلت نفسي في تأليفه المنهج التطبيقي الذي هو هدف من تصنيف هذا الكتاب والذي وضعت خطته في مقدمة الجزء الأول ، وسيخرج - إن شاء الله تعالى - في ستة أجزاء ، بتبويب وترتيب أحسب أنه جديد ، وبخاصة أنني جمعت فيها بين القاعدة والتطبيق ، وهنيت بتوجيه القول في القاعدة في ثنايا التطبيق ، بحيث يستطيع القارئ أن يستلهم القاعدة النحوية من خلال التطبيق ، وذلك بمنهج يعتمد على الفهم أكثر من اعتماد على الحفظ .

ذلك ؛ لأن القارئ الكريم قد يمل الحفظ : لأن بعض القواعد قد يبدل فيهما جود علم القارئ فضلا عن حفظها ، فعندما يجيد الأسلوب سهلا ، وتوجيه القاعدة بالتطبيق أسهل لا شك أنه يقبل عليها بحب وشغف ، وبخاصة أن كل طالب علم أو مشتغل بالتأليف والتصنيف في العلوم التي تكتب بالعربية هم جميعا في حاجة ماسة إلى تذوق قواعد النحو وأصوله لضبط التراكيب التي يستخدمونها في مؤلفاتهم ، لإيجاد اللمعة والشبهة القوية التي تربط بينها

الحصول على ثمرة للعانى للراحة من وراء هذا التأليف ، وذلك كله لا يشعق إلا عن طريق فهم القواعد النحوية ، بمنهاج تدريبي للعقل واللسان معاً بأسلوب بعيد عن التعقيد ، وجود الفكر ، هذا هو الذي من أجله أرجو الله أن أكون قد وفقت في وضع خطتي وسبب منهاجى ليخرج الكتاب إلى يد القارىء بصورة يرضى الله بها عنى ، ويدعو القارىء لى بالصبر والتوفيق فى تحقيق هدفى . واستكمال خطقى .

هذا ؛ ولقد غذيت فكرى بما تركه لنا سلفنا الصالح من آفة النحو وفحوله ، كما تلمست ضوء القواعد الكاشفة لى عما دق وغض من مؤلفات وتوجيهات أساتذتى للعاصرين ، جعلتها بمثابة مشاعل أهنئى بها إذا تعثر الطريق وتوقف الفكر فبشريقى الأصل فيها النقص ، لأن السكال لا يكون إلا لله وحده .

فكتب التراث لى الأصل ، وهى للعين الفياض التى أخذت منها أصول كتابى ، فأقت بها عمده ، ثم شيدت البناء بجهد المقل ، تطبيقاً ، وتوجيهاً ، وتخریجاً ، وتعليلاً . متبعاً فى ذلك كله منهج التيسير ، مبتعداً عن التعطيلات والمخلافات التى تزهدق الذهن ، وتضيع الوقت دون فائدة صرجوة .

وبعد .. قسا وضعته فى هذا الجزء الذى بين أيدينا ، وفى الجزء الأول الذى سبقه فى (المقدمات النحوية) أرجو الله ربى أن أكون قد وفقت فى تيسير القواعد النحوية بهذا المنهج التطبيقى التدريجى ، لآكون بذلك قد أسهمت بفكرى الذى شأنه انطباعاً والنسيان .

وطمئنى فى رحمة ربى أنه واسع المغفرة إن ذل قلبى وقدمى وهلى القارىء الغاضل أن يتسامح معى فيما يقف عليه من أخطاء ونسيان .

سائل الله - عز وجل أن يجعل هذا ثقلًا في صحيفتي وأن يجزيه صدقة
جارية على روح والدي ومشايخي الذين تعلمت على أيديهم .

والله وحده هو الهادي إلى صراطه المستقيم والبارك على سيدنا محمد
وعلى آله وأصحابه والتابعين .

غرة رمضان ١٤٠٩ الموافق ٩ من إبريل ١٩٨٩

المؤلف

د/ فؤاد علي مجيمر

تمهيد في الجملة

ذكرت في الجزء الأول أن الكلام ؛ هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ؛ ما دل على معنى يحسن السكوت عليه .

والكلمات إذا ضم بعضها إلى بعض ، وأدت معنى حسن السكوت عليه أطلقنا عليها جملة مفيدة .

وكل كلمة يمكن أن تبدأ بها التركيب إما أن تكون اسماً ، أو فعلاً ، أو ظرفاً أو حرفاً ؛ وبذلك أمكننا أن نعلم أن الجملة تنقسم باعتبار التركيب النحوى إلى ثلاثة أقسام :

جملة اسمية : وهى التى وقع فى صدرها اسم ، نحو : خالد شجاع ، وهيات العقيق . وقام الرجلان ، عند من أجاز ذلك وهو الأخفش والكوفيون على ما سنوضحه - إن شاء الله - فى موضعه من هذا الكتاب .

جملة فعلية : وهى التى وقع فى صدرها فعل . نحو : صام محمد ، وسرق الثوب وظنفته واقفا ، ويعصم محمد ، والجملة الفعلية ، ومحتوياتها هي موضوع بحثنا فى الجزء الثالث - إن شاء الله .

جملة ظرفية : وهى التى وقع فى صدرها ظرف ، أو جار ومجرور ، نحو : أعندك خالد ؟ وأقى المدرسة خالد ، إذا قدرت خالداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ ، مخبر عنه بهما ، وهذا القسم نطلق عليه شبه الجملة .

كما سبق نعلم أن الجملة فى المفهوم اللغوى هى التركيب الذى يتكون من عدة ألقاظ تتضافر مع بعضها لتؤدى فائدة ما .

ومما يجب أن نعلمه وتؤكد عليه أن لكل جملة ركنين أساسيين لا يمكن

الحصول على القائمة المشورة من الجملة إلا بهما أو وقتان المركبان فمن يكونان
 اثنين أو ثلاثة يكونان الجملة وملازمه وتسمى جملة الجملة فإذا
 تقدم الاسم ، كانت الجملة اسمية : وإذا تقدم الفعل كانت الجملة فعلية :
 وما يجب أن نجعله على ذكر منا أن الأصل في الجمل ألا يكون لها محل
 من الإعراب ، لأن الإعراب هو العلاقات التي تربط المفردات بعضها ببعض
 وليس ليحل هذه العلاقات أما إذا احتلت الجملة محل المفرد وأمكن تأويلها به
 فعندئذ يصبح للجملة محلا إعرابيا ويكون هو المحل نفسه الذي كان للمفرد الذي
 وقت موقعه ، وبهذا الاعتبار تنقسم الجمل إلى قسمين .

القسم الأول : الجمل التي لها محل من الإعراب :

تقع هذه الجمل في سبعة مواضع هي :
 ١- تقع خبراً ، وموضعها رفع في الجملة المنبئ ، وهو (إن) وأخواتها ،
 ونصب في بابي (كان وكاد) لقول بشر :

يا قلب اذني لبيض الحى عاشقة : والأذن تمسق قبل العين أحياناً^(١)

والشاهد في قوله : (تمسق) فقد وقعت الجملة الفعلية في محل رفع خبر
 المنبئ وهو (الأذن) .

وقوله تعالى : « إن المنافقين يخادعون الله »^(٢) فجملة (يخادعون الله)

وقعت في محل رفع على أنها خبر (إن) .

وكما مثال لرفعها المنصولة في بابي (كانت وكاد) فجملة (قولها)

(١) البيت من بحر البسيط
 (٢) النساء ١٤٢
 (٣) قوله تعالى : (إن)
 (٤) قوله تعالى : (إن)
 (٥) قوله تعالى : (إن)

علم كنتم أحسن أتقى إلى زمين ، في قوله يسوع بي فيه كلب وهو محمود (١)
 البه والاشكال في قوله : (أطير) حيث وقعت الجملة الفعلية في محل نصب
 خبر (كان) .

و قول الآخر : (أطير) في قوله تعالى : (أطير) (٢)
 وكنت ولم أخلق من الطير إن بدا : . . . لما بارتق نحو الحجاز أظن (٣)
 والشاهد في قوله : (أطير) حيث وقعت الجملة الفعلية في محل نصب على
 أنها خبر (كاد) .

٢ - تقع حالا : وموضعها النصب ، كقوله تعالى : « وما لكم لا تقاتلون »
 في سبيل الله (٤) ، فقوله (لا تقاتلون) جملة في موضع نصب على أنها حال ،
 وصاحب الحالة ضمير الخطاب في (لكم) وقوله سبحانه : « لا تقربوا
 الصلاة وأنتم سكارى (٥) » فجملة (أنتم سكارى) في موضع نصب على أنها
 حال من الضمير في (تقربوا) .

٣ - تقع مفعولا : وموضعها النصب ، نحو قوله تعالى : « وقالت اليهود
 عزيز ابن الله » وقالت النصارى المسيح ابن الله (٦) ، الجليلان (عزيز ابن الله)
 و (المسيح ابن الله) كل منهما وقعت في موضع نصب على أنها مفعول
 به لفعل (قال) .

٤ - تقع مضاف إليها : وموضعها الجر ، يضاف إلى الجملة لا محالة
 يمكن الرجوع إليها في باب الإضافة ، ومن ذلك قوله تعالى : « واليأس على يوم

(٢) من بحر الطويل .
 (٤) النساء : ٤٣ .
 (٥) التوبة : ٣٠ .

(١) من بحر البسيط
 (٢) النساء : ٧٥
 (٥) التوبة : ٣٠

ولدت (١) ، وقوله لا وأئذ الناس يوم يأتيهم العذاب (٢) ، فاجلته ابن (ولدت) و (يأتيهم العذاب) جمل ذنبا في محل جر بالإضافة إلى (يوم) .

• - تقع جواب شرط مقترنة بالفاء أو (إذا) الفجائية بشرط أن تكون بعد أداة : تكون بعد أداة .

شرط جازمة : وموضعها الجزم ، كقوله تعالى : لا من ينزل الله فلا هادي له وينزلهم في طغيانهم يعمهون (٣) ، فجملة (فلا هادي له) وقعت مقترنة بالفاء ، وهي في محل جزم جواب الشرط ، وأداة الشرط (من) من الأدوات التي تجزم فعلين تلحق به فعلها مع أداة : مسا أبانته .

وأما مثال للقرونة إذاذا فنحو قوله سبحانه وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون (٤) ، فجملة (م يقنطون) في محل جزم بمجواب الشرط وهذا اختراع في (إذا) .

٦ - تقع تابعة للفرد : ويكون موضعها الإعرابي محل نصب يفيئها للفرد الذي قبلها ، وهي ثلاثة أنواع :

أ - التعميت بها : فقد تقع في موضع رفع كقوله تعالى : لا من قبل أن يأتي يوم لا يبس فيه (٥) ، فجملة (لا يبس فيه) في موضع رفع صفة لـ (يوم) للرفع .

وقد تقع في موضع نصب كقوله تعالى : واثقوا يوما ترجعون فيه إلى الله (٦) فجملة (ترجعون) في موضع نصب صفة لـ (يوما) للنصب قبلها .

-
- | | |
|-------------------|------------------|
| (١) مريم : ٣٣ | (٢) إبراهيم : ٤٤ |
| (٣) الأعراف : ١٨٦ | (٤) الروم : ٣٦ |
| (٥) إبراهيم : ٣١ | (٦) البقرة : ٢٨٤ |

وتقع كذلك في موضع جر كقوله سبحانه : «ربنا إنك جامع الناس
ليوم لا ريب فيه»^(١) ، فجملة (لا ريب فيه) في موضع جر صفة لـ (يوم)
المجوز قبلها .

ب - المطوفة بالحرف ؛ نحو : خاد مجتهد وأخوه ناجح ، وذلك إن
قدرت الواو مطافة على الخبر وهو (مجتهد) أما إذا قدرت العطف على الجملة
فلا موضع لها . أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية ، والمحل نصب .

ج - اللامية ؛ كقوله تعالى : «ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك
إن ربك ذو مغفرة و ذو عقاب أليم»^(٢) ، فإن وما حملت فيه مبدلة من
(ما) وصلتها .

د - نفس تابعة لجملة لها محل من الإعراب : ويكون موضعها الإعرابي
بحسب تبعيتها للجملة التي قبلها ، نحو : هل يجيد الخطابة ، وينزع شعره ،
فجملة (و) (ينزع شعره) في محل رفع ، لأنها تابعة لجملة مرفوعة قبلها ، ونحو : أطبل
تاجراً بضاعته جيدة ، وأسعاره معتدلة ؟ فجملة (أسعاره معتدلة) في محل نصب
تابعة لجملة منصوبة قد عطف عليها ، ونحو : هجبت لسكاب يستمع إلى صاحبه
وتحركه إشارته ، فجملة (تحركه إشارته) في محل جر ، لأنها تابعة لجملة
مجزورة قبلها ، وقولهم : إن تعف فأنت الكريم ، وهذا أملنا ، فجملة (هذا أملنا)
في محل جزم ، لأنها تابعة لجملة مجزومة قبلها .

هذا ما قرره النحاة من كون الجملة التي لها محل من الإعراب تقع في
لواضع السبعة السابقة ، وجاء ابن هشام قراد عليها موضعين آخرين في
كتابه (مغني العيب) أذكرهما استكمالاً لقول وهما :

١ - الجملة الاستثنائية : نحو قوله تعالى : « لست عليهم بضير إلا من

تولى وكفر في عبديه الله (١) »

قال ابن خروف : (من) مبتدأ ، و (يعذبه الله) الخبر ، والجملة في مواضع

نصب على الاستثناء لانقطاع .

وقال الفراء على قراءة بعضهم : « فشر بوا منه إلا قليل منهم (٢) » ، إن

(قليل) مبتدأ حذف خبره ، أى بلم يشربوا ، و (فشر بوا منه) خبره ، و (إلا قليل منهم) خبره .

٢ - الجملة للسند إليها : نحو قوله تعالى : « صوابه عليهم أخذتهم (٣) »

إذا أعرب (سواء) خبراً ، و (أخذتهم) مبتدأ ، و نحو : (تسمع بالمقبلة

خير من أن تراه) إذا لم تقدر الأصل وهو (أن تسمع) بل يقدر (تسمع) فأما

مقام السماع .

كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو : « يؤزم تسير الجبال (٤) » وفى نحو :

(أأندرتهم) فى تأويل الأندرت ، وإن لم يكن معهما حرف = بك .

مما سبق نعلم أن بعض الجمل التى لها محل من الإعراب تقع فى مواقع أصلية

من التركيب النحوى ، فنقوم مقام العناصر الأصلية فيما يأتى :

أ - تقع فاعلاً أو نائب فاعل . د - تقع خبراً .

ب - تقع مفعولاً به . ه - تقع خبراً (كان) وأخواتها وأفعال

ج - تقع مبتدأ . للفقارية والشروع والرجاء .

وكذلك يقوم بعضها الآخر مقام العناصر المنتمية للتركيب ، وذلك

فما يأتى :

(٢) البقرة : ٢٨٩

(١) العاشية : ٢٢ - ٢٤

(٤) الكهف : ٢٧

(٣) البقرة : ٦

أ - تقع معنا . ب - تقع محلا . ج - تقع مضافة .

ويقوم بعضها مقام العناصر الأصلية أو للتعمة ، وذلك فيما يأتي :

أ - الجملة الموصولة . ج - الجملة للسبوقه بحرف جر

ب - الجملة الواقعة مستثنى

هذا وقد سبق عرض أمثله مفصلة لكل هذه للواضع ، ما عدا الجملة الموصولة فإن جمهور النحاة عدوها ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ويفضهم يرى أن الموصول وصلته جملة واحدة ولها موقع إعرابي تأثرا بما قبلها من الكلام .

والتحقيق في هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة ، لأن علامات الإعراب تظهر في نفس الموصول في نحو قولهم : (ليقم أيهم في القمار . ولأئمن أيهم عندك ، وأمرر بأيهم هو أفضل) بظهور الضمة على (أي) الأولى ، والفتحة على الثانية ، والكسرة على الثالثة ، وفي التنزيل ورد قول الله تعالى : « ربنا أرنا الذين أضلنا (١) » .

ولكن الذي دفعني إلى ذكر الجملة الموصولة في هذا الموضوع هو أن كثيرا من النحاة يعدون للموصول وصلته جملة واحدة لما محل من الإعراب ورأيهم من وجهة نظري له وجهاته ، ذلك لأن للموصول مع كون ظهور العلامات الإعرابية على آخره كما هو دليل الجمهور إلا أنه لا يخفى علينا أن الموصول سواء ظهرت عليه علامات الإعراب أو لم تظهر فهو مبهم وأن جملة الصلة تفسر إبهامه ، وبذلك يصير الموصول مع صلته شيئا واحدا فيترجح عندي أن الموصول مع صلته كالكلمة الواحدة فيكون لها موضع من الإعراب .

وعلى ذلك فقد تقع الجملة الموصولة التي تتسكون من الموصول وصلته في موضع فاعل نحو : فازمن نابره على العمل .

- وتقع نائب فاعل ، نحو : كوفىء من فجيح في الامتحان .
- وتقع مفعولا به ، نحو . امتنشر الذي تنق به .
- وتقع مبتدأ ، نحو : الذي يعفو عن المسيء محبوب هند الناس .
- وتقع اسمًا لتاسيخ نحو : لعل ما ترجوه يأتيك .
- وتقع خبرًا للمبتدأ نحو : اللبيب من انعط بغيره .
- وتقع خبرًا لتاسيخ نحو : إن الحليم من يصفح عند المغفرة .
- وتقع نعتا ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الاسم الموصول فيها خاصا نحو (الذي - التي من) نحو : طالع السكتب التي تفيدك : .
- وتقع مضافا إليها ، نحو : النجاح جزاء الذين يجتهدون في ابتداء الحركة .

القسم الثاني : الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

إن من المعلوم لدينا أن الأصل في الجمل أنها لا محل لها من الإعراب ، والجمل التي لا محل لها من الإعراب كذلك ، وهي سبع .

الأولى : الجملة الابتدائية : ويطلق عليها أيضا المستأنفة ، وهو أوضح وأدق من جهة القيد ، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرية بالمبتدأ ، ولو كان لها موضع من الإعراب ، ثم الجمل المستأنفة نوعان :

الجملة المفتوح بها النطق ، كقولك ابتداء : (خاله جالس) ومن ذلك الجمل المفتوح بها السور .

٢ - الجملة المنقطعة عما قبلها نحو : (مات فلان رحمه الله) وقولها تعالى :

« قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكناه في الأرض »^(١).

ومن ذلك جملة العامل الملقى لتأخره نحو: يكرجالس أظن ، فالعامل (أظن) تأخر فالتى عن العمل ، وصار جملة منقطعة لا محل لها من الأعراب وأما العامل الذى ألقى لتوسطه نحو: يكرأظنجالس ، فجعلته أيضا لا محل لها إلا أنها من باب جعل الإعراض .

هذا وفي هذا النوع وغيره من الجمل توجيهاً رشيداً وآراء سديدة لفحول النحاة ذكرها ابن هشام في كتابه (مغنى اللبيب) لمن أراد ، وليس مجالها هذا التعميد .

الثانية: الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا

تعريفها : هي التي يترقى بها فاصلة بين عناصر الجملة أو بين جملتين متلازمتين ، ويمكن تقديمها أو تأخيرها حسبما يقتضيه التركيب .

ويقع هذا النوع من الجمل في مواضع أو جزأها فيما يلي :

١ - تقع فاصلة بين الفعل والفاعل نحو : (يسرني إن لم تتكامل السفر ممل) فجملة (إن لم تتكامل) معترضة لا محل لها من الإعراب ، لأنها فاصلة بين الفعل (يسر) و فاعله (السفر) .

٢ - تقع فاصلة بين الفعل ومفعوله ، نحو : (شرح المدرس - وكان بليفا - درساً مفيهاً) فجملة (وكان بليفاً) معترضة بين الفعل ومفعوله وهو (درساً) .
ومن ذلك قول الشاعر :

ويدلت والدهر ذو تبدل :: هيفاً دبوراً بالصبا والشمال^(٢)

(١) الكونان ٨٤ : ٨٤ (٢) من بحر الرجز

والشاهد في قوله: (والدهر ذو تبدل) حيث وقعت هذه الجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، فاصلة بين الفعل وفاعله (بدلت) والمفعول به وهو (هيفاً) .

هذا وقد يكون الفصل بالجملة المعترضة بين الفعل ومفعوله المطلق نحو: سرت - رغم أني متعب - سهواً حينئذ .
٣ - تقع فاصلة بين المبتدأ وخبره ، نحو : انطلق - رحمه الله - فحوى بارح .

٤ - تقع بين الاسم الناسخ وخبره ، نحو : كان خالد - وإن تسكلم كثيراً - فصيحاً ، ومن ذلك قول الشاعر :
وإن رام نظرة قبل العي

الصل - وإن شطت نواها - أزورها^(١)

والشاهد في قوله: (وإن شطت نواها) حيث وقعت جملة اعتراضية بين اسم (لعل) وخبرها الذي هو (أزورها) وذلك على تقدير حذف جملة الصلة، أي: التي أقول لعل، أما إذا اجتزنا صلة التوصل قوله: (أزورها) يكون عندئذ لا شاهد في البيت، ويكون خبر (لعل) تقديره: لعل أفضل ذلك .
٥ - تقع بين الشرط وجوابه ، نحو قوله تعالى: «وإذا بدلنا آية مكان

آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفترا^(٢) » فتوسطت جملة قوله (ولله أعلم بما ينزل) بين الشرط وهو (بدلنا) وجوابه وهو (قالوا) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار»^(٣) والشاهد في الآية واضح .

٦ - تقع بين القسم والجواب ، نحو : أقسم بالله - ولست جاثقا في عيني
- آلى لمن أسكتك عن قول الحق مهما كلفني .

٧ - تقع بين الموصوف وصفته ، كقوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع
النجوم وإِنَّه لَقسم لا تطعون العظيم ^(١) » ، فإن في الآية اعتراضين ، اعتراضا
واعتراضا بين (أقسم بمواقع النجوم) وجوابه وهو (إِنَّه لقرآن كريم)
بالكلام الذي بينهما .

٨ - يقع بين الموصول وصلته ، نحو : جاء الذي - وأبو محمد يتكلم -
يسكن لشدة مرضه .

٩ - تقع بين أجزاء الصلة ، نحو قوله تعالى : والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة مثلها وترهقهم ذلة ^(٢) .

فإن جملة (وترهقهم ذلة) مطروقة على (كسبوا السيئات) فهي من الصلة
نوعا بينما وهو قوله : (جزاء سيئة مثلها) اعتراض بين به قدس جزائهم
الوجهة (سلمهم من الله من عاصمهم) خبر ، وهذا قول ابن عصفور ، وقد ضعفه
(ابن هشام) ، وذكر في الآية توضيحتين صليتين لبعض قول النحاة ^(٣) .

١٠ - تقع بين المتضامين كقولهم : هذا كتاب الله - محمد .

١١ - تقع بين الجار والجرور ، كقوله : (اشتريته بأرأى ألف درهم)
فوقمت جملة (أرأى) بين الجار وهو الباء ، و (ألف) وهو الجرور .

١٢ - تقع بين الواو والفاء ، كقوله : والله أعلم بالصواب .

٢ - معنى اللبيب ٢ : ٢ ، ٢٩٩ - ٣٩٢

(١) قوله العظيم (٢) قوله ذلة (٣) قوله اشتريته بأرأى ألف درهم

وقد تقع بين الفعل والجار والمجرور المتممين لعناه نحو : انطلق - وأنت الشجاع - إلى صاحة للمركة .

١٢ - تقع بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقول الشاعر :

كأن وقد أتى حول كليل

أنا فيها حمامات مشول^(١)

والشاهد في قوله : (وقد أتى حول كليل) حيث وقعت هذه الجملة معترضة بين الحرف الناسخ وهو (كأن) وما دخل عليه وهو للبتداء والخبر (أنا فيها حمامات) وهذا قول بعض النحاة ، وقد أجاز بعضهم الآخر أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم (كأن) .

١٣ - تقع بين الحرف وتوكيده ، كقول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت^(٢)

فقد وقعت جملة (وهل ينفع شيئاً) بين الحرف (ليت) وتوكيده اللفظي بـ (ليت) الثانية .

١٤ - تقع بين حرف التنفيس والفعل كقول الشاعر :

وما أدري وسوف إخال أدري

أقوم آل حصن أم لسا^(٣)

فقد وقع قوله : (إخال) جملة معترضة بين (سوف) و (أدري)

(١) من بحر الوافر .

(٢) من بحر الرجز .

(٣) من بحر الوافر .

ولا يخفى علينا أن هذا اعتراض وقع في داخل اعتراض آخر ، لأن (سوف) وما بعدها اعتراض بين (أدري) وجملة الاستفهام وهي قوله : (أقدم آل حصن أم لساء) ؟

١٥ - تقع بين (قد) والفعل ، كقول الشاعر ^(١) :

أخالد قد - والله - أوطأت هشوة

فقد وقع قوله (والله) جملة معترضة بين (قد) والفعل (أوطأت) .

١٦ - تقع بين حرف النفي ومنفيه ، كقول الشاعر :

فلا - وأبى دهماء - زالت عزيزة

على قومها ما دام ليزند قادح ^(٢)

والشاهد في قوله : (وأبى دهماء) حيث وقعت هذه الجملة معترضة بين

(لا) النافية وما كان يجب أن تدخل عليه الفعل (زال) .

١٧ - تقع بين جملتين مستقلتين ، نحو قوله تعالى : « رب إني وضعتها

أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأُنثى وإني سميتها مريم ^(٣) » وذلك

على قراءة من قرأ بسكون التاء في (وضعت) فما بين الجملتين للمصدرتين

بد (إني) من قول مريم عليها السلام - اعتراض ، وللعنى : وليس الذكر

الذي طلبته كالأُنثى التي وهبت لها .

كما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن الجملة الاعتراضية - وهي إحدى الجمل

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل وعجزه

. وما قائل المعروف فينا يفتف .

(٢) البيت من الطويل .

(٣) مريم : ٢٦ .

التي لا محل لها من الإعراب - تزد خالبا جملة .

(أ) دعائية : نحو : السل - عافك الله - مرض عضال .

(ب) حالية مقترنة بالواو : نحو : أقسم بالله - ولست من المجازفين -
أنى لن أنسامح مع لآتهاون .

(ج) شرطا : نحو : يسرنى - إن لم تسكن مانعا - الجلوس معك .

(د) مضافة إلى الظروف أو إلى مثل ودون : نحو : أقبلت - حين
استنجد بى للريض - وسرها .

(هـ) تعجبية : نحو : جزعت - وما كان أشد جزعى - من صاعقة نزلت
بالقرب منى .

(و) استفهامية بمعنى الاستحالة أو الاستصحاب : نحو : لو كان لى مال -
وآين ذلك ؟ لحجبت إلى بيت الله الحرام :
الجملة الثالثة : التفسيرية :

تعريفها : هى الفصلة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، بمعنى أنها توضح معنى
مبهما ، أو تفضل معنى مجملا وورد فى الجملة التى قبلها ، على النحو الذى صنوضحه .

وقولى : (الفضلة) احترزت به عن الجملة للفترة للضمير الشأن فإنها
كاشفة للحقيقة للمنى للراد به ، ولها موضع إعرابى بالأجماع ، لأنها خير فى الحال
أو فى الأصل ، وعن للفترة فى باب الاشتغال فى نحو : (زيدا ضربته فقد قيل :
إنها تسكون ذات محك^(١) ترتبط الجملة التفسيرية بما قبلها بأحد أمرين :

(١) معنى اليبب ٢ : ٤٠٤ .

١ - ارتباط جملة مفضحة أو مفضحة لما أتهم أو أجمل في جملة قبلها من غير أداة مشعرة بهذا التفسير .

٢ - اقتران الجملة التفسيرية هادة بـ (أى ، أو ن . أو أفى) وما تصرف عنها ، وذلك يكون غالباً فيها .

أقسامها :

تنقسم الجملة المفسرة إلى ثلاثة أقسام :

١ - جملة مجردة من حرف التفسير ، كقوله تعالى : « وأسرؤا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم ^(١) » فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، و (هل) هنا للنفى .

وقال الكوفيون : يجوز أن تكون الجملة بدلا من (النجوى) لأن ما فيه معنى القول وهو (أسروا) يعمل في الجمل عندهم ، ويجوز أيضا أن تكون معمولة لقول المحذوف وهو حال .

وفي قوله تعالى : « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ^(٢) » جملة (تؤمنون) تفسر للتجارة ، وقيل مستأنفة معناها المطلب ، أى : آمنوا ، بدليل قوله : (يفزر) بالجزم في الآية التي بعدها ، وقد رجح ابن هشام كونها تفسيرية ، والجزم في جواب الاستفهام تنزيلا لسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الاعتقال .

٢ - تأتي الجملة التفسيرية مقرونة بـ (أل) كقول الشاعر :

وترمينى بالظرف أى أت مذنب

وتقليبنى لكن إياك لا ألقى ^(٣)

(٢) من بحر الطويل .

(١) الانبياء : ٣

والشاهد في قوله : (أى أنت مذنب) حيث وقعت مفسرة لنا أنهم في
الجملة التي قبلها .

وجاء في قول أبي دلالة للخارجي : (إنى لمؤيدك أى : إنى أناصر
مذهبك) فقد اقترنت الجملة الثانية وهي (إنى أناصر مذهبك) بالجملة الأولى
وهي (إنى لمؤيدك) بواسطة (أى) والعلاقة بينهما هي (أن) الثانية حيث جعلت
مفسرة لما ورد في الجملة الأولى من إتيان مؤيدك من دلالة للخارجي ، فالجملة الثانية
تفسرية ، و (أى) أداة تفسر .

٣ - تأتي الجملة التفسيرية مقرونة بـ (أن) كقوله تعالى : « فأوحينا
إليه أن اصنع الفلك ^(١) » فجملة (اصنع الفلك) مفسرة لجملة (فأوحينا إليه)
وقد اقترنت الثانية بالأولى بأداة التفسير وهي (أن) .

ومن ذلك قوفك : (كتبت إليه أن أفعل) وذلك إن قدرت اللباء
قبل (أن) .

قائمة : لا تعد (أن) أداة تفسر إلا إذا كان الفعل الوارد بعدها
في صيغة الأمر .

التفسير بالجملة الإنشائية :

أجاز النحويون وقوع الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ، : بدون حرف
تفسير (أى أو أن) أو يقع ذلك في موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسر إنشاء أيضا نحو : (أحسن إلى زيد
أعطه ألف دينار) فالجملة الثانية وهي (أعطه ألف دينار)

مفسرة للإحسان المبهم في الجملة الأولى وهي (أحسن إلى زيد)
وكلاهما إنشائية .

والثاني : أن يكون مفردا مؤدبا معنى جملة كقوله تعالى : « وأسروا
النجوى الذين ظفروا هل هذا إلا بشر مثلكم^(١) » جملة (هل هذا إلا بشر
مثلكم) إنشائية تفسيرية .

هذا وقد ذكرنا في القسم الأول من الجملة التفسيرية ما قرره ابن هشام
من أن (هل) هنا لنفي ، وقد اعترض عليه بأن النفي ، من قبيل الخبر ،
فكيف ترد الآية دليلا ؟

الجواب كما قرره ابن هشام : أن الاستفهام مراد به النفي تفسيريا
لما اقتضاه لفظي وأوجبه الصناعة ، لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير
أوجب ذلك ، فهذه الجملة خبرية معنى إنشائية لفظا .

الجملة الرابعة : الحجاب بها القسم :

من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، الجملة الواقعة جوابا بالقسم وهي
الجملة التي يؤكدها قسم .

أنواعها : تأتي جملة القسم على ثلاثة أنواع غالبا :

١ - جملة فعلية أو اسمية : نحو : والله لقد تسكلم صدقا ، جملة (تسكلم
صدقا) جملة فعلية لا محل لها من الإعراب وهي جواب للقسم .

والجملة الاسمية نحو : ورب السكبة إن لقاتل الحق مهما كلفني .

٢ - جملة بسيطة أو مركبة : بالبسيطة نحو : والله إنى لمؤدب وللركبة
نحو : تالله ما سافرت إلا من أجل مصالحك .

٣ - جملة إخبارية أو طلبية : فالإخبارية نحو : بريك أمك عليك
لسانك ، والطلبية نحو : بحياتك أين دار إيوان الأيتام ؟
موقعها : تقسم جملة القسم غالباً :

(أ) بعد القسم . نحو : والله لقد جاء محمد .

(ب) وقد تقدم عليه : نحو : لقد أكرمت محمداً والله .

(ج) وقد تكون مشتقة عليه : نحو : لقد أكرمت والله محمداً .

والحروف للؤكددة لجملة القسم : تؤكد جملة القسم بحروف تتفق ونوع
الجملة للراد تأكيدها :

فإذا كانت جملة جواب القسم فعلية فعلها مضارع مثبت تؤكد غالباً
بقد مجردة أو مقترنة باللام نحو : والله لقد سمعت خيراً .

وإذا كانت جملة جواب القسم فعلية فعلها مضارع مثبت تؤكد غالباً
باللام والنون ، نحو : والله لمتنجحن في عملك .

وإذا كانت جملة القسم اسمية تؤكد غالباً (إن) وحدها أو بد (إن)
و (اللام) نحو : والله إنى لمسرور بزيارتك .

المبارات التي تستعمل في القسم : يستعمل في القسم غالباً المبارات الآتية :

(والله - وتا الله - وبالله - ولعمرك - وناشدك الله - ورب الكعبة -

وحياتك . . .) وكل ما كان على هذا للغي من العبارات نحو : (والله

لأركبن الصعب من أجل عقيدتي وحيي لوطي) لجملة (والله) مع فعل القسم

المخوف ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة (لأركبن الصعب) جواب

قسم لا محل لها من الإعراب .

الجملة الخامسة : الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، أو جازم
ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية :

لا خلاف بين النحاة في كون الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم
لا محل لها من الإعراب ، نحو : إذا انتصر خالد فهو مكرم ، فجملة (فهو
مكرم) لا محل لها من الإعراب ، وهي جواب لشرط غير جازم ، والحكم
عليها لا يتغير عندما يكون جواب الشرط جملة مصدرية بفعل مضارع ، نحو :
إذا انتصر خالد أكرمه .

ولكن الخلاف قد وقع بين النحاة حول جواب الشرط الجازم الذي
لم يقترن بالفاء ولا بإذا ، فلبعض النحاة توجيهات وتقديرات ستعرض لها
في موضعها^(١) .

والذي دفع بعض النحاة أن يحكم على جملة الجواب في نحو : إن تقم أقم ،
وإن قتت قتت أنهما لا محل لهما من الإعراب ، هو أنهم أرجعوا السبب إلى ظهور
الجزم في لفظ الفعل الأول وهو (أقم) وأن المحكوم لموضعه بالجزم في الجملة
الثانية (قتت) هو الفعل ، لا الجملة بأسرها ، فالجملة بأسرها لا محل لها من
الإعراب لعدم اقترانها بالفاء ولا بإذا الفجائية .

الجملة السادسة : الواقعة صلة لإسم أو حرف :

سبق أن فصلت القول فيما يتعلق بالموصول وصلته والعايد في كتابنا
الأول (للقدماء النحوية) وقد سبق أيضا في هذا التمهيد في نهاية الكلام

(١) معنى البيب ٧ : ٢٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٩ - وحاشية الإمام تقي الدين أحمد
ابن محمد الشمس على معنى البيب ٢ : ١٣٩ ، ١٤٠ (طبع المطبعة البهية بمصر
سنة ١٣٠٥ هـ) .

عن الجمل التي لها محل من الإعراب أن ذكرت توجيه النحاة حول جملة الصلة
فيم يتعلق . بموقعها الإعرابي من عهده .

وفي هذا للوضع نذكر ما ذهب إليه جمهور النحاة من كون جملة الصلة
لا محل لها من الإعراب سواء كان الموصول اسمي أم حرفي .

فلاسمي نحو : جاء القى انتصر أخوه ، فالذى فى موضع رفع لأنه فاعل
لـ (جاء) وجملة (انتصر أخوه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

والحرفي نحو : أضحيتى أن قتت ، وقوله تعالى : « وأن تصوموا
خير لكم ^(١) » ، وفي هذا النوع يقال : للموصول وصانته فى كذا ، لأن الموصول
حرف فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا .

الجملة السابعة : التابعة لما لا محل له

تقع مثل هذه الجملة معطوفة على إحدى الجمل التي لا محل لها من
الإعراب ، وعندئذ تكون الجملة المعطوفة جملة تابعة لجملة لم يكن لها محل
من الإعراب ، فتسكون لا محل لها من الإعراب عن الأخرى وذلك نحو
قول زهير بن سلمى .

ومن يك ذا فضل فيبخل يفضله على قومه يستغن عنه ويذمم ^(٢)

والشاهد فى قوله : (فيبخل) فقد وقعت هذه الجملة معطوفة على جملة
(يك ذا) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (ويذمم) لا محل لها من الإعراب
لأنها عن الأخرى معطوفة على جملة جواب الشرط (يستغن) حيث لا محل
لجملة الجواب من الإعراب .

وتنقسم الجملة باهتبار النظر إليها مرتبطة مع ما قبلها إلى قسمين - (الجملة الصغرى - والجملة الكبرى) ذكرهما ابن هشام في (مغنى اللبيب) نقلًا عن قول النحاة .

الجملة الكبرى . هي الإسمية التي خبرها جملة ، نحو : (خالد انتصر أخوه ، ومحمد أخوه ناجح) .

والصغرى : هي المبنية على المبتدأ كجملة الخبر بها في المثالين وهما : (انتصر أخوه) و (أخوه ناجح) .

والجملة الكبرى تنقسم إلى : (ذات وجه - وذات وجهين) .

فذات الوجهين : هي التي صدرها اسم ، وعجزها جملة فعلية ، نحو : سعيد يقوم أبوه .

وذات الوجه : هي الجملة التي صدرها اسم ، وعجزها جملة اسمية ، نحو : سعيد أبوه قائم .

وأما نحو : ظنفت هليا يقوم أبوه ، فالتحقيق أن ما ورد مثل هذا يكون من ذات الوجه ، لأن (ظن) من الأفعال التي تدخل على الجمل الإسمية فتنتصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

وبعد فهذا تمهيد خصصته للجملة ذكرت فيه أبرز الأقسام المحتملة لها ومواطن استعمالها لتأتس بها فيما يعرض لنا من المواضع التي سنتعرض لها في فصول هذا الكتاب ، والكتب الأخرى التي تليها - إن شاء الله تعالى -

- والله المستعان ، ومنه المدد ، وإليه المرجع -

الباب الأول

الجملة الاسمية

ذكرت في التمهيد السابق أن الجملة تنقسم باعتبار التركيب إلى اسمية وفعلية وظرفية (شبه جملة).

والبحث في هذا الكتاب يدور حول الجملة الاسمية ، وما تتأثر به من عوامل ، سواء كانت هذه العوامل أنمالات ، أو حروفاً .

فالجملة الاسمية هي أحد أشكال الجملة المفيدة في اللغة العربية والفرض منها الثبات والدوام .

وتتكون الجملة الاسمية من ركنين أساسيين ، أولهما اسم ، أطلق عليه النحاة للبتداء ، وهو الاسم للتحديث منه ، وثانيهما الخبر ، وهو ما يجبر به عن المبتدأ ، نحو : خالد منتصر ، وقد يأتي الخبر مفرداً كما مثلنا ، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية أو شبه جملة .

ولسلك من للبتداء والخبر أحوال يأتي عليها مستذكرها في موضعها - إن شاء الله تعالى - .

ولتفصيل القول في ذلك جعلت هذا الباب فصلين

الأول : في المبتدأ والثاني : في الخبر

وهناك تفصيل القول فيهما .

الفصل الأول

المبتدأ

تعريفه :

هو كل اسم ابتدأت به ليبني عليه كلام ، وبجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه .

فالمبتدأ لا يكون إلا بمعنى عليه ، وهو الأول ، والمبني الخبر الذي يأتي بعده ، وبذلك يكون المبتدأ مسنداً ، والخبر مسند إليه ، نحو : (عبد الله منطلق) فقد ارتفع عبد الله ، لأنه جرد من العوامل اللفظية ، وذكر ليبني عليه للنطلق وارتفع (النطلق) كذلك ، لأن المبني على المبتدأ بمنزلة (١) .

وقولنا : (وبجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه) إنما تعني بذلك أنتماله بجردناه من العوامل اللفظية ولم نخبر عنه بشيء ، كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الإعراب ، لأن الإعراب إنما جعل لنتفرق به بين المعنأى فإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعنأى المفيد احتياج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى وأما إذ ذكرته وحده ولم نخبر عنه كان بمنزلة صوت صوته لا يستحق إعراباً (٢) وعلى ذلك يكون العامل في المبتدأ هو تجريده من العوامل اللفظية .

والعوامل اللفظية : هي الأفعال والحروف التي تختص بالدخول على المبتدأ

(١) أظن الكتاب لسيبويه ٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ بتصرف .

(٢) شرح المنصل لابن يعيش ١ ، ٨٤ بتصرف .

والخبر ، فالأفعال مثل : كان وأخوتها ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ،
والحروف مثل (إن) وأخواتها ، و (لا) التنافية للجنس .

قضية العامل النحوى :

إن من الآثار التى خلفتها الفلسفة فى نحونا العربى ، قضية العامل النحوى
فقد نشأ خلاف بين المتعصبين له والثائرين عليه .

ووجه الحق فى هذه القضية أن الإعراب يفعله المتكلم مستهديا بالعامل
لكن النحاة نسبوا التغيير إلى العامل تيسيرا وتجوزا ، لأنه دليل التغيير
وعلامته فالفتحة ، أو الضمة ، أو السكون ، ما أتى بها المتكلم إلا ليجملها
علامة على ما يريد أن يؤثر فيه ليوثر بهذا الأثر إلى المعنى الذى يزيد به وليست
العوامل ذاتها هى التى تحدث التغيير حيث لا قدرة لها ، بل يعد هذا الأثر
صادرا من المتكلم .

وقد أفصح الإمام الرضى عن هذا المعنى حيث يقول :

(إن العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة ، والمؤثر هو المتكلم (١)) .

وبعض هذا القول ويؤكداه مقاله ابن جنى .

(إن الإعراب عمل المتكلم ، وأن العامل اللفظى لا يصح أن ينسب إليه
العمل على الحقيقة بحال) . ثم أفصح عن ذلك بقوله .

(إذا قلت . ضرب سعيد جعفرا ، فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة
شيئا ، ولا تحصل من قولك . (ضرب) إلا على اللفظ بالصاد والراء والباء
على صورة (فعل) فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن ينسب إليه
الفعل) واستطرد قائلا .

(وإنما قال النحويون عامل لفظي أي روك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه (كوت يزيد) و (ليت عمرا قائم) وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع للبتدأ بالابتداء ، ورفع الفاعل لوتوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، وإنما هو للتركيب نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي ، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمصاحبة اللفظ لفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ - وهذا واضح (١)

هذا وما يجب أن نعلمه أن النحاة يفهمون المعاني قبل أن يسوقوا العوامل والعلامات ، فإن أرادوا توجيه معنى من المعاني عمدوا إلى ضم لفظ إلى آخر ليسكونوا بذلك تركيبا نحويا يقصد به إلى ذلك المعنى الذي هو هدفه ثم يجعل من هذه الألفاظ هنا عاملا ، وذلك معمولا . ثم يجتلب هذه العلامات مثل : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، والسكون للجزم ، ليظهر بها الأثر . يقول الرضي في شرح الكافية ؟

(إن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها لكنه نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمى عاملا لسكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المتكلم ، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزأى الكلام (٢)

هذا أحسن ما قيل في قضية العامل النحوي ، ولنحاة أقوال كثيرة حول

(١) الخصائص ١ : ١٠٩ - ١١٠

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٢١

هذه القضية ، وصلت ببعضهم الى التخصب الذي لا ثمرة من وراثته الى ارهاق
الذهن وضياح الوقت .

وللقيام هنا دفتى أن أذكر هذه العجالة للنصفه في قضية العامل ذلك لأننا
سنعرض للكلام عن العامل والمعمول بدءاً بالجملة الاسمية ، والعوامل التي
تدخل عليها .

العامل في المبتدأ :

إن ما نذكره من توجيه العامل في هذا للوضع ، وفي غيره من اللواضع
الأخرى يكون من باب التيسير والتجاوز جريا على منهاج فحول النحاة في
توجيههم للعامل ، ومن هذا الباب ننطلق فنقول :

اختلف النحاة في توجيه العامل في المبتدأ :

فذهب الكوفيون : الى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع للمبتدأ ،
فهما يترافعان ؛ قالوا : أى الكوفيون - وأما قلنا ذلك ، لأننا وجدنا المبتدأ
لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك
من الآخر ، ويقضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه
فيه ، قالوا : ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا في حال واحدة ، وقد
جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى : « أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ^(١) »
فنصب (أيأ) (تدعوا) وجلة (تدعوا) بـ (أى) فكان كل واحد منهما
عاملا ومعمولا في حال واحدة .

وقد أبطل ابن يعين ^(٢) قول الكوفيين بقوله : ان ذلك يؤدي الى
محال ، لأن العامل حقه أن يتقدم على المعمول ، واذا قلنا : أنهما يترافعان

وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخرأ في حال واحدة .

وأضاف قائلاً : إن مما يؤيد فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية هليهما

والجواب عن توجيه الإعراب في الآية وما ورد مثلها يكون من وجهين .
أحدهما : أن الجزم في الفعل (تدعوا) ليس بـ (أيأ) المنصوب ، وإنما بتقدير حرف الشرط الذي هو (إن) والنصب في الاسم بالفعل المذكور ، فالعامل في كل واحد منهما غير الآخر .

والثاني . إذا سلمنا أن كل واحد منهما عامل في الآخر فيكون ذلك باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم والنصب في الاسم بالفعل نفسه ، فيكون بذلك العاملان مختلفين :

وذهب البصريون . الى أن الابتداء يرتفع بالابتداء ، فالعامل على ذلك معنى ، وهذا قول سيبويه^(١) .

ثم اختلفوا في هذا العامل المعنوي ، فقال بعضهم . إن ذلك المعنى هو التعرّي من العوامل اللفظية .

وقال الآخرون . هو التعرّي واسناد الخبر اليه ، وعلى كلا القولين فالعامل معنوي وهو الابتداء . حيث يتفق مع ما قررناه في شأن قضية العامل ، فإن العامل عندما يكون معنوياً ، ويكون في نفس المتكلم الذي هو المؤثر على الحقيقة . يجهله يجنب العلامات فيكون ذلك أقرب الى الصواب من مذهب الكوفيين .

أنواع للبتداء :

للبتداء من حيث هو يأتي على نوعين ، (معرفة ونسكرة) .
ومن حيث ارتباطه بالخبر يأتي على نوعين (مبتدأ له خبر ، ومبتدأ
ليس له خبر ، ولكن له مرفوع يفتى عن الخبر) فهذه أربعة أنواع
هاك بيانها :

النوع الأول : للبتداء المعرفة :

إن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، نحو : خالد مجتهد ، والأصل
في الخبر أن يكون نسكرة ، لأن الغرض من الخبر هو إفادة المخاطب ما ليس
عنده وتزويده فجزئتك في علم ذلك الخبر ، والإختبار من النسكرة لا فائدة فيه
على ما سنوضحه - إن شاء الله تعالى - عند الكلام من الخبر ، وعلى ذلك
إذا اجتمع معك معرفة ونسكرة فحق المعرفة أن تكون هي للبتداء ، وأن يكون
الخبر النسكرة .

النوع الثاني : للبتداء النسكرة :

إن النسكرة مجهولة ، وفي الغالب الحكم على المجهول لا يفيد ، فإن حصلت
به فائدة جاز الابتداء بها ، فالمعول على الابتداء بالنسكرة عند المتقدمين
هو حصول الفائدة ، وأرجع للتأخرون وقوع هذه الفائدة إلى نيف وثلاثين
أو أربعين موضعا ، يمكن حصرها في أحد عشر موضعا هاك بيانها :

١ - أن يتقدم عليها الخبر ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو : في الدار
رجل ، وعند خالد حصان .

٢ - أن يتقدم على النسكرة نفي نحو : ما خل لنا ، وما عمل بضائع ،
أو استفهام نحو : هل فتى فيكم ؟ وهل عزيز عندكم ؟

٣ - أن تكون النكرة موصوفة لفظاً ، أو تقديراً ، أو معنى : فالوصوفة لفظاً نحو قوله تعالى : « وأجل مسمى^(١) » وقوله : « ولعبد مؤمن نهر من مشرك^(٢) » وقولك : (رجل صالح جاهل) مع ملاحظة دخول لام الابتداء على قوله : (ولعبد) وهي من اللسوغات أيضا .

وأما للوصوفة تقديراً فنحو قولهم : (لاسمن منوان بدرهم) أى : منوان منه ، وقولهم : (شرأهرا ذا ناب) إذ المعنى : شرأى شر ، وفيه أيضا ما يؤدى معنى الحصر بتقدير : ما أهر ذا ناب إلا شر .

واللوصوفة معنى ما كانت معفرة نحو : رجيل فى البيت ، لأنه فى معنى رجيل صغير ، أو فيها معنى التعجب نحو : ما أحسن عليا ، لأنه فى معنى شيء عظيم حسن عليا .

٤ - أن تكون عاملة الرفع نحو : قائم الزيدان ، عند من أجاز ذلك ، وضرب الزيدان حسن - بتنوين ضرب ، لأنه مصدر - وهو مبتدأ ، و (الزيدان) فاعل للمصدر ، و (حسن) خبر للبتدأ .
وقد تكون عاملة النصب نحو : رغبة فى الظهر خير ، فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر .

وقد تكون عاملة الجر نحو قوله - ﷺ - : « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » وقولهم : (عمل برزين) فقد جر كل من (صلوات وبر) بالإضافة إلى النكرة قبلها وهى العاملة فيها .

(١) الأنعام : ٢ .

(٢) البقرة : ٢٢١ .

٥ - العطف : بشرط أن يكون للعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به ،
وذلك في نحو العطف على معرفة مثل : خالد ورجل^(١) قائمان .

- أو تكون معطوفة على موصوف ، نحو : طيب ماهر ، وضيف
حاضر .

- أو يعطف عليها موصوف نحو : رجل وامرأة طويلاً في البيت .

- أو تسكون على وصف نحو : تميمي ورجال في الدار .

٦ - أن تسكون عامة : ويتحقق العموم بذاته كأسماء الشرط وأسماء

الاستفهام ، نحو : (من يعمل خيراً يشكره الناس له) فن اسم شرط مبنى
في محل رفع على أنه مبتدأ ، وقد اشترط النحاة في ذلك ألا يكون بعد (من)
فعل متعد لم يستوف مفعولاته .

ومثال اسم الاستفهام نحو : من الناجح ؟ فن اسم استفهام مبنى في محل
رفع على أنه مبتدأ ، أو خبر مقدم والاسم الذي بعده مبتدأ مؤخر ، لأنه معرفة .

أما إذا وقع بعد اسم الاستفهام نكرة ، أو جار ومجرور ، أو ظرف
أو فعل لازم ، أو فعل متعد استوفى مفعوله ، أو فعل ناقص ، فإنه يتعين
وقوعه مبتدأ نحو . من ناجح اليوم ؟ ومن في الجامعة ؟ ومن عندك ؟ ومن
خرج الآن ؟ ومن ألقى خطبة الجمعة ؟ من كان في الجامعة ؟ ويدخل في ذلك لفظ
(كل) نحو : كل محاسب على عمله .

وقد يتحقق العموم بغير النكرة نحو : ما رجل في الدار ، وقوله تعالى :

(١) هذه النكرة ليست مبتدأ ، ولكنها معطوفة على مبتدأ معرفة ،

فهي بمنزلة .

« أوله مع الله (١) » ؟ وهل رجل في الدار ، فسوغ الابتداء به (رجل) في المثال الأول ، لأنه وقع بعد النفي ، لأن النكرة في سياق النفي تعم ، وسوغ الابتداء به (إله) في الآية ، وبـ (رجل) في المثال الثالث لوقوعهما في حيز الاستفهام ، حيث قد حصلت الفائدة ، لأن الاستفهام سؤال عن خير معين يطلب تعيينه في الجواب فأشبهه للعموم الخاص .

٧- أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي : نحو : رجل خير من امرأة ، وتمررة خير من جرادة .

٨- أن تكون مسبوقه بكلمة (لولا) أو (كم) أو (لام الابتداء) أو (إذا) الفجائية أو (فاء الجزاء) أو (واو) الحال :

الأمثلة : لولا أعطف وإحسان لمات الفقير جوعاً ، وكم فقير أكرمه في أثناء زيارتك لبيت الله الحرام ، لرجل محسن ، وخرجت فإذا رجل أمام البيت ، وقولهم : (إن ذهب غير دهمير في الرباط) وقول (٢) الشاعر :

تسربنا ونجم قد أضاءت فذ بدا

محيالك أخني ضوءه كل شارق

والشاهد في قوله : (ونجم قد أضاءت) حيث أتى (نجم) مبتدأ - مع

كونه نكرة - لسبقه بواو الحال .

٩- أن يراد بها الدعاء أو التمجيب : فالدعاء نحو قوله تعالى : « سلام

هل آل ياسين (٣) » وقوله : « ويل للمطففين (٤) » .

(٣) البيت من الطويل

(٤) المطففين - ١

(١) النحل - ٦٣

(٢) الصافات - ١٣٠

والتعجب نحو : عجب زيد ، ونلاحظ فيما يراد بهما الدهاء والتعجب
فما سبق أنهما متضمنان لمعنى الفعل .

١٠ - أن يكون ثوب ذلك الخبر لشكوة من خوارق العادة : نص
عليه ابن هشام في (معنى اللبيب) وذلك نحو : (شجرة سجدت) و(بقرة
تسكمت) إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ، ففي الإخبار به
صنها فائدة ، بخلاف نحو : (رجل مات) وما أشبهه .

١١ - أن يقصد بالإنكسرة للتنويع : كقول امرئ القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب أجز^(١)

والشاهد في قوله : (ثوب) في اللوعين حيث وقع كل منهما مبتدأ -
مع كونه إنكسرة - لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فثوب نوع أذهله
حبها فنسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرها ليعفيها حتى لا يعرفها
أحد ، وخبر (ثوب) الأول (لبست) والثاني (أجز) .

هذه أشهر اللواضع التي يسوغ لشكوة فيها أن تقع مبتدأ ، وما يرد من
غير هذه اللواضع يقاس عليها أو يندرج تحتها حيث لا حاجة بنا إلى احتمال
العناء في استقصائها وعرضها .

النوع الثالث من أنواع المبتدأ : مبتدأه خبر :

ذكرت في النوع الأول أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة إما بنفسه
نحو : سعيد ، وإما بالإضافة إلى معرفة نحو : صاحب الحاجة
مولع بإنجازها .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا للمبتدأ في حاجة إلى خبر لتم به الفائدة
وتظهر بهذا الخبر من معروف معين .

وهذا الخبر قد يأتي مفردا جامدا نحو : محمد أخوك ، أو مشتقا
نحو : محمد ناجح .

وقد يأتي جملة نحو : سعيد حضر أبوه ، وقوله تعالى : « ولباس
التقوى ذلك خير^(١) » وكقولهم : (نطق الله حسي) (قولي لإله إلا الله) .

وقد يأتي شبه جملة وهي (الظرف ، أو الجار والمجرور) نحو : سعيد
هناك ، وخالف في الميدان ، وذلك على التفصيل والتوجيه والتعليل الذي
سندكره في موضعه - إن شاء الله - عند الكلام على أنواع الخبر .

ولكن ما يجب أن نعلمه هنا أن المبتدأ ذكر وله خبر صريح جاء بعده
ليخبر عن هذا المبتدأ المعروف المعين ، وهذا النوع لا يكون للمبتدأ فيه وصفا
مشملا على ما سيذكر في النوع الرابع .

النوع الرابع : مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر :

هذا النوع من أنواع المبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، وإنما يحتاج إلى مرفوع
بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل ، ويتحتم في هذا النوع أن يكون وصفا متكررا
لا يحتاج تنكيره لسوغ ، وأن يكون رافعا لاسم بعده يتم المعنى ، ونستطيع
أن نقرر أن الوصف الذي يرفع فاعلا أو نائب فاعل يفنى عن الخبر بشرط
فيه ثلاثة شروط :

١ - أن يكون معتمدا على استفهام أو نفي - عند البصريين خلافا للأخفش

٢ - أن يكون مرفوعه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ، وفي الضمير خلاف سيندكر في موضعه .

٣ - أن يتم الكلام بمرفوعه للذكور .

فمثال المستوفى لشروط نحو : أقامم الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، (لقائم) اسم فاعل وقع مبتدأ في المثالين ، اعتمد في الأول على حمزة الاستفهام ، وفي الثاني على (ما) النافية ، و (الزيدان) في المثالين وقع فاعلا لوصف ، سد مسد الخبر .

هذا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما ذكر ، أو بالإسم : كيف قائم المحمدان ؟ (كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل حال من (المحمدان) و (قائم) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، ان (فاعل بـ) قائم (أغنى عن الخبر ، مرفوع بالالف نيابة عن

أن يكون النفي بالحرف ، كما ذكر ، أو بالفعل (فـ) ليس فعل ماض ناقص ، و (قائم) اسما ، سد خبر (ليس) .

وقد يكون النفي بالاسم كقولك : (غير قائم الزيدان) (فغير) مبتدأ ، و (قائم) مخفوض بالإضافة ، و (الزيدان) فاعل بقائم سد مسد خبر (غير) لأن المعنى (ما قائم الزيدان) فعومل (غير قائم) معاملة (ما قائم) ولذلك شواهد من الشعر العربي ، منها قول الشاعر :

غير لاه عداك ، فاطرح الهوى ، ولا تفتقر بمرضك (البحر)

(١) البيت من بحر الخفيف و (لاه) اسم فاعل من المرض وهو الذي يمرض به .

والشاهد في قوله (غير لاه عمداك) حيث وقع (غير) مبتدأ ، و (لاه)
مخفوض بالإضافة ، و (عمداك) فاعل (بلاه) سد مسد خبر (غير) ومثله
قول أبي نواس .

- غير مأسوف على زمن يتقضى بالمهم والحزن (١)

والشاهد في قوله : (غير مأسوف على زمن) فقير : مبتدأ ، و (مأسوف)
مخفوض بالإضافة ، و (على زمن) جار ومجرور ، في موضع رفع بمأسوف
لنيابته مناب الفاعل ، وقد سد مسد خبر (غير) ، وفي الشاهد توجيهات
أخرى للنحاة .

وهذا كله صحيح إذا اعتمد الوصف على نفي أو إستفهام كما أسلفنا ،
وهذا مذهب البصريين .

أما السكوبيون والأخفش ، فقد ذهبوا إلى عدم اشتراط ذلك ، فأجازوا
نحو : (قائم الزيدان) فقام عنهم مبتدأ ، و (الزيدان) فاعل سد مسد الخبر
وأوردوا على ذلك شواهد من الشعر منها قول زهير بن مسعود الضبي :

= يروح عن نفسه ، لا تقتضيه الحكمة ، والمراد هنا : لازم ذلك وهو الغفلة
و (فاطرح) بتشديد الطاء - : اترك ، وسلم : صاح ووادعة ، والمعنى :
إن أعداءك ليسوا غافلين عنك . بل يترصدون بك الدوائر فلا تركز إلى الغفلة ،
ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة ، فانهم يأخذون في الأذية والاستعداد
(١) البيت من بحر المديد ومأسوف : اسم مفعول من الأسف وهو أشد
الحزن : والمعنى : إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم
تلوما هموم وأحزان ، تأتي وراثها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان
بغير مبالاة ولا أكثرات .

فخير نحن عند الناس منكم

إذا الداعي المشوب قال : يا لالا^(١)

والشاهد في قوله : (خير نحن) فقد أهربوا (خير) مبتدأ ، و (نحن) فاعل (خير) سد مسد الخبر ، ولم يسبق (خير) ينفي ولا استفهام .
 وورود هذا الشاهد على هذا الوجه يدفعني إلى توجيه القول فيما ذهب إليه جمهور النحاة من صحة جواز كون فاعل الوصف للنفى من الخبر ضميراً متفصلاً كما يكون اسماً ظاهراً ، خلافاً لجماعة من النحاة حيث منعوا من ذلك ، ويعربون الوصف خبراً مقديماً ، والضمير مبتدأ مؤخرًا .

والحق ما ذهب إليه الجمهور لوروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم بعبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكر المحالفون للجمهور ، حيث لا يصح التقديم والتأخير في قوله تعالى «أراغب أنت عن آلهي يا إبراهيم^(٢)» ، إذ لو جعلت (راغب) خبراً مقديماً ، و (أنت) مبتدأ مؤخرًا لزم عليه الفصل بين راغب ، وما يتعلق به ، وهو قوله : (عن آلهي) بأجنبي وهو (أنت) لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي عنه إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت (أنت) فاعلاً ، لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ومثل هذه الآية في التخريج والتوجيه قول الشاعر :

(١) البيت من بحر الوافر ويروي «البائس» بدلاً من «الناس» ، و«المشوب» بكسر الواو مشددة وأصله أن يحىء الرجل يلوح بشوية مستعرضها ، و«ياللا» أي : يا فلان . والمعنى : نحن خيرا منكم عند البأس إذا نادى الداعي بقوله يا فلان ليصبح القوم .

أمنجز أتم وهذا وثقت به

أم اتفتيم جميعا نهج عرقوب^(١) ؟

وأما يتعلق بتوجيه القول حول الشرط الثالث من شروط الوصف الذي يرفع فاعلا أو نائب فاعل أيغى عن الخبر فتقول : فإن لم يتم السلام برفوعه امتنع إعراب الوصف مبتدأ ، نحو : (أفأتم أبواه زيد) فإنه لا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله وهو (أبواه) إذ لا يقال : (أفأتم أبواه) بل يقال : (زيد) مبتدأ مؤخر ، و (قائم) خبر مقسم ، و (أبواه) فاعل بقائم .

وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضمير المستترا فلا يقال في : (ما زيد قائم ولا قاعد) إن (قاعد) مبتدأ ، والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل .

حكم تطابق للمبتدأ - الوصف - مع مرفوعه وعدم تطابقه :

لوصف (المشتق) الذي يقع مبتدأ مع فاعله أو نائب الفاعل حالتان - إما أن يتطابقا أفرادا أو ثنائية أو جمعا ، أو لا يتطابقا .

فإذا كان المشتق مفردا وتاليه مفردا ، جاز في المشتق وجهان .

أحدهما : أن يكون المشتق مبتدأ ، وما بعده فاعلا ، أو نائب فاعل

سد مسد الخبر .

والثاني : أن يكون المشتق خبرا مقدما ، وتاليه مبتدأ مؤخر .

(١) البيت من بحر البسيط والعرقوب : عصب غليظ فوق حقيب الإنسان ، ومن الهابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها .

ولنتطبيق ذلك تقول : (أقام سعيد ؟ وما مسافر أخوك) فيجوز في (قائم
ومسافر) وجهان - الأول : أن يكون كل منهما مبتدأ وما بعده فاعل مُبتدأ
مسد الخبر .

والثاني : أن يكون الوصف خبراً مقديماً ، والذى بعده مبتدأ مؤخرًا ،
ويوجه قوله تعالى : « أرأغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم (١) » على
هذين الوجهين .

والوجه الأول في توجيهها السابق إيضاحه آنفاً .

وما يجب أن نؤكد عليه أن المطابقة في الأفراد التى دعيت إلى توجيه
القول في جواز وجهين من الإعراب للمشتق الذى يكون على هذه الحالة
تقتضى أن تكون هذه للمطابقة في التذكير والتأنيث حتماً ، فإذا اختلفت
في نحو : (أمغن في الناس امرأة ؟) وجب إعراب الوصف حينئذ مبتدأ ،
والاسم المرفوع بعده فاعله ، أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ، ولا يصح
إعراب الوصف خبراً مقديماً ، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا ، وذلك لفقده
للمطابقة في التأنيث ، إذ لا يصح أن تقول : امرأة في الناس مغن (٢) ؟ .

وما يجوز فيه الوجهان كذلك : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التى
يصح استعمالها بصورة واحدة في الأفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن
تتغير صيغتهما مثل كلمة (هدى) . . . فيصح لك أن تقول : (أهدوا الله ؟
أهدوا الصان ؟ أهدوا القمص ؟ أهدوا الصصة ؟ أهدوا الصصان ؟ أهدوا
الصصات ؟ (٣) .

(١) مريم : ٤٦ .

(٢) التحرر للرافعي - ١ : ٤٥٤ .

ومثلها كذلك للمصدر الذي يصح أن يستعمل بلفظ واحد في استعملاته المختلفة، مثل: (أحاضر عدل؟ أحاضر ان عدل؟ أحاضر ان عدل؟) ^(١٠).

ومن هذه الكلمات التي تستعمل بلفظ واحد في الأساليب المختلفة (مض) و (تفعّل) - بضم القاف وسكون النون - أي: يقنع الناس بكلامه، ويرضون برأيه، وامرأة قنعان، أي كذلك - و (دلاص) - بكسر الهمزة - تقول: درع دلاص، أي: براقه، ومنها أيضا (صديق، ورسول، وصریح) ^(١١).

وإذا كان المشتق مشتقاً أو مجموعاً، وتاليه كذلك، أي: تطابقا تشبیهياً أو جمعاً، وجب أن يكون المشتق خيراً مقدماً، وتاليه مبتدأً مؤخرًا.

وتطبيق ذلك تقول: (أقامت الزيدان؟ وما مسافران الرجلان) و (أقامت الزيدون؟ وما مسافرون انظارهمون) فما بعد الوصف مبتدأً مؤخرًا والوصف خبر مقدم، وهذا هو للشهور من لغة العرب، وعلية جمهور النحاة.

ويجوز على لغة (أكلوني اليرغيث) أن يكون الوصف مبتدأً، وما بعده فاعل أهق من الخبر.

وفي حالة عدم المطابقة، وذلك بأن كان المشتق مفرداً، وتاليه مشتقاً أو مجموعاً، فيجب حينئذ أن يكون للمشتق مبتدأً، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

وتطبيق ذلك أن تقول: أقام الزيدان؟ وأقام الزيدون؟ فتبين حينئذ أن يكون الوصف وهو (قام) مبتدأً، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

(١) مامش النحو الوافي ١ : ٥٤ - نقلاً من المزمهر للسيوطي ٢٣٠

أما إذا كان العكس في عدم المطابقة ، وذلك بأن كان الرفع مشقوقا وتاليه مفردا نحو : (أقامان زيد ؟ وأقامون زيد ؟) فهذان التركيبان غير صحيحين ، وكل ما يرد مشابهها لما يكون ممنوعا لعدم معنائه ، والسبب في ذلك : أن شرط تطابق للبتدأ والخبر قد فقد ، وشرط الفاعل وعامله ، وهو مجرد العامل من علامة التنثنية والجمع غير موجود ، وعلى فرض أن مثل هذا ورد على لغة غير الفصحى فهو ممنوع أيضا ، لأن غير الفصحى لا تلتحق علامة التنثنية أو الجمع مع الفاعل للفرد .

بعض صور المبتدأ في التراكيب النحوية :

للبتدأ صور ، وأحسب وال يأتي هليها في التراكيب النحوية أشهرها ما يأتي :

- ١ - يأتي اسما ظاهرا ، نحو : خالد منتصر .
- ٢ - وقد يأتي ضميرا منفصلا نحو : أنا ناجح ، وأنت منتصر .
- ٣ - وقد يأتي مصدرا مؤولا كقوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم ^(١) »
أي : صوالم خير لكم .
- ٤ - وقد يأتي مجرورا بـ (من) زائدة نحو : هل من كتاب هندي ؟
ومثل هذه الصورة لا يكون المبتدأ فيها إلا نكرة وصبق بنى أو استفهام ، وهذا الجر لفظي لا يخرج للبتدأ عن كونه مبتدأ .
- ٥ - وقد يأتي المبتدأ مجرورا بالباء الزائفة ، وذلك إذا كان كلمة (حسب)
نحو : بحسبك درهم .

٦- ويأتى أيضا مجرورا بـ (رب) إذا كان نكرة ، نحو : (رب رجل صالح هندى) فعمل مجرورها رفع على الابتدائية .

وقد يكون الجر بـ (واو) (رب) كقول الشاعر^(١) :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه

والشاهد فيه حذف (رب) بعد الواو مع بقاء عملها حيث جر (أبيض) بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف ، وهو في موضع رفع على الابتدائية .

٧- ويكون اسما موصولا كقول الشاعر :

ومن في كفه منهم قنائة كمن في كفه منهم خضاب^(٢) :
والشاهد في (من) الأولى حيث وقع مبتدأ وهو اسم موصول مبنى

في محل رفع .

٨- ويكون اسم استفهام كـ (من وما) وذلك إذا وقع بعدها اسم نكرة ، أو جار ومجرور ، أو ظرف ، أو فعل لازم ، أو فعل متعد استوفى مفعوله ، أو فعل ناقص ، والأمثلة على الترتيب : من ناجح اليوم ؟ ومن في الجامعة ؟ ومن عندك ؟ ومن خرج اليوم ؟ ومن كتب الدرس ؟ ومن كان في الجامعة ؟

أما إذا وقع بعد اسم الاستفهام اسم معرفة ، فإن اسم الاستفهام يعرب مبتدأ ، أو خبرا مقدما ، نحو : من الناجح ؟ .

٩- وتقع أيضا (كم) الاستفهامية أو الخبرية مبتدأ ، وذلك إذا وقع

(١) من بحر الطويل .

(٢) البيت من الوافر .

بعد تمييزها اسم نكرة ، أو فعل لازم ، أو متفرد استوفى مفعوله ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، نحو : كم مسلماً في الامتحان ناجح ؟ وكم مسلماً اتفقوا على الخير ؟ وكم مسلماً حضروا المؤتمر ؟ وكم طالبا هذك ؟ وكم أخاك ؟ أما إذا كان ما بعد تمييزها اسم معرفة ، فإن (كم) تعرب مبتدأ أو خبراً مقدماً ، نحو : كم إردبا محصول الفدان ؟ ويجرى على (كم) الخبرية ما جرى على (كم) الاستفهامية .

١٠ - ومن أسماء الشرط يقع كل من (من وما ومهما) مبتدأ ، وذلك إذا كان ما بعد كل اسم منها فعلاً لازماً ، أو متعدياً استوفى مفعوله ، أو فعلاً ناقصاً ، نحو : من يستمع إلى النخبة يفقد أصدقاؤه ، من يقدم الخير يجد مثله ، من يكن ذا خلق يحبه الناس ، ومهما تسرع فلن تصل في الموعد ، ومهما تسكرم القيم يتردد ، ومهما تكن فقيراً فأنت كريم .

١١ - الاسم الذي يقع بعد (حيث) يأتي مبتدأ دائماً ، نحو : أنت من حيث أخلاقك .

وقد يأتي بعد (حيث) (أن) الحرف المشبه بالفعل من حيث التأويل ، نحو : (أنت تقي من حيث أنك ورع) والمبتدأ هنا هو المصدر للثبوت من (أن) واسمها وخبرها .

١٢ - الاسم الواقع بعد (لولا) يكون مبتدأ نحو : لولا العباد لهلك أهل الأرض .

١٣ - وتأتي (ما) التمجيدية مبتدأ دائماً ، نحو : ما أحسن الخلق مع أهل الفضل .

١٤ - ويأتي الخصوص بالمدح أو القم مبتدأ ، نحو : (نعم القائد خالد)

فقال يجوز أن يكون مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر ، ويجوز أن يكون خبراً
لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو خالد .

١٥ - وتقع كلمة (عمر) مبتدأ في القسم ، نحو : لعمرى لأساهدنك
في حياك .

١٦ - وتعد (طوبى) من الألفاظ الملازمة للابتداء ، شرط أن يكون
خبرها جاراً ومجروراً ، نحو : طوبى للمتقين ، وطوبى للعبد الصالح .

١٧ - ويقع الاسم بعد (أما) الشرطية مبتدأ ، ويجب اقتران خبره
بالفاء ، نحو : أما للسلم فصادق ، وأما للكافر فكاذب . . وهكذا .

هذه أبرز الصور والأحوال التي يكون عليهما للبتدأ في التراكيب
النحوية ويضاف إليها ما سبق ذكره من صور المبتدأ الذي يكون نكرة
بمضوغ كما نص عليه النحاة .

موقع المبتدأ في التراكيب النحوية

إن الأصل في المبتدأ أن يكون مقبداً ، والأصل في الخبر التأخير ، وذلك لأن الخبر وصف في اللفظ للمبتدأ ، وقد يتقدم عليه الخبر جوازا ، أو وجوبا - حسبما سنوضح ذلك في موضعه عند الكلام عن الخبر - ولكن قد يقضى مقام الكلام وجوب الالتزام بتقديم المبتدأ ، وقد يهدف أحيانا في مواضع . فهذان قيمان هاك بيانها :

القيم الأول : مواضع تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا .

جمع ابن مالك المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ، وهي أيضا نص في وجوب تأخير الخبر ، أي : التزامه موضعه ، وذلك في قوله :

فمنعه حين يستوى الجزءان

عرفاً ونكراً هادى بيان

كذا إذا ما الفعل كالخبرا أو قصد استعماله منحصراً

أو كان مستندا القى لام ابتداء أو لازم الصدر كن لى منجدا

فالضير في قوله (أمنه) يعود على الخبر في كلام قبله ، أي : أمنع تقديم الخبر وجوباً ، الذي يلزم عليه تقديم المبتدأ وجوباً في اللواضع الخمسة الآتية :

١ - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة ، أو نكرة صالحة بلعها

مبتدأ :

والسبب في وجوب تقديم المبتدأ في هذا اللوضع هو ما يحدث من لبس إذ لا ميبين للمبتدأ من الخبر ، ذلك لأن الغرض أن يحكم على المبتدأ لا أن (م - النحو)

يُحْكَمُ بِهِ فَتِلَا إِذَا قُلْتَ : (خَالِدٌ) فَإِنَّ مِنْ تَحْدِيثِهِ بِقَوْلِكَ (خَالِدٌ) يَعْرِفُ الْأَسْمَ
 بِجُرْدٍ مِنْ صِفَتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ (خَالِدٌ صَدِيقِي) عَرَفَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ خَالِدًا صَدِيقَكَ
 أَمَا إِذَا عَرَفَ أَنَّكَ صَدِيقُهُ ، وَلَسَكِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ فَيَجِبُ هُنْدَمُ أَنْ تَقُولَ :
 (صَدِيقِي خَالِدٌ) فَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ : (سَعِيدٌ أَخُوكَ) ، وَفِي النَّسْكَةِ
 تَقُولُ : (أَوْفَلُ مِنْكَ هَلْمَا كَثُرَ مِنْكَ فَضْلًا) فَلَوْ قَدِمْتَ الْخَيْرُ فِي هَذِهِ
 الْأَمْتَلَةِ لَسَكَانٌ لِلْقَدَمِ مَبْتَدَأٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا ، مِنْ خَيْرٍ دَلِيلٌ يَدُلُّ
 عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ وَجَدَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْمُقَدِّمِ خَيْرٌ جَازٌ ، كَقَوْلِكَ : (أَبُو يُوسُفَ
 أَبُو حَنِيفَةَ) فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ - وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ - لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ لِلرَّادِ
 تَشْبِيهَ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَبِي يُوسُفَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ كَمَا نَسَبَهُ لَهُ جَمَاعَةٌ :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا

بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْإِبْرَاهِيمِ (١)

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : (بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا) حَيْثُ قَدِمَ الْخَيْرُ وَهُوَ (بَنُونَا)
 هَلِيٌّ لِلْمَبْتَدَأِ وَهُوَ (بَنُو أَبْنَانِنَا) مَعَ اسْتِنَاوَاهِ لِلْمَبْتَدَأِ أَوْ الْخَيْرِ فِي التَّعْرِيفِ ،
 لِأَنَّ كَلَامَهُمَا مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُسْكَلِ ، وَسَافِغٌ ذَلِكَ لَوْجُودِ قَرِينَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ
 تَعَيَّنَ عِنْدَ السَّمَاعِ لِلْمَبْتَدَأِ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْحُكْمَ عَلَى بَنِي أَبْنَانِهِمْ بِأَسْمِ
 كَيْفِيَّتِهِمْ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْحُكْمَ عَلَى يَدِيهِمْ بِأَسْمِ كَيْفِيَّتِهِمْ .

٢ - أَنْ يَكُونَ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ جَمْعَةً فَعَلِمَا ضَمِيرٌ مُسْتَثَرٌ يَمُودُ

هَلِيٌّ لِلْمَبْتَدَأِ :

نَحْوُ : سَعِيدٌ قَامٌ ، وَالزَّهْرُ يَبْتَسِمُ ، فَكُلٌّ مِنْ (قَامٌ وَيَبْتَسِمُ) وَفَاعِلُهُمَا
 لِلْمُسْتَثَرِّ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرٍ عَنِ (سَعِيدٌ وَالزَّهْرُ) وَلَا يَجُوزُ هُنَا تَقْدِيمُ الْخَيْرِ ،

وتأخير للبتدأ لوقوع الابس بالفاعل ، فلو قلت : (قام سعيد) لكان
 (سعيد) فاعلا (قام) ويمتنع كونه من باب المبتدأ والخبر ، بل يصير من
 باب الفعل والفاعل .

أما إذا كان الفعل رافعا لاسم ظاهر - نحو : خذ قلم أخوه - جاز التقديم
 فنقول : (قام أخوه خالد) ومثل هذا جوزه البصريون ، ومنه الكوفيون .
 وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا ، نحو : الولدان
 قاما فنقول : (قاما الولدان) مبتدأ مؤخرا ، و (قاما) خبرا مقدما ،
 وذلك على القول الراجح .

وعلى النحو الذي سبق بيانه في المبتدأ ، والفاعل الضمير المستتر من
 حيث وقوع الابس ، فإن ذلك يقع أيضا بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان
 ضميرا مستترا نحو : للسنجد شيد ، والزجاج كسر ، وكذلك الحال بين
 المبتدأ وفاعل اسم الفعل الذي يكون ضميرا مستترا نحو : القمر هيات .
 هذا وقد يقع الابس أيضا بين المبتدأ إذا كان ضميرا أو التوكيد ، فلو تأخر
 المبتدأ في نحو : (أنا حجبت) أي قلت : حجبت أنا ، لكان الضمير
 (أنا) توكيدا للنساء ، ومنما من الابس يمتنع التقديم في كل ما سبق
 الإشارة إليه .

٣ - أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر :

يقع القصر أو الحصر بـ (إنما) أو (ما ..) وإلا والمراد بحصر
 المبتدأ : أن يكون منقطعا للخبر ، مقصورا فيه ، وذلك نحو : إنما محمد
 رسول الله ، وقوله تعالى : « وما محمد إلا رسول »^(١) ففي هذا الموضع يجب

تقديم المبتدأ ، ولا يجوز تأخيره ، لأنه لو تأخر ، وتقدم الظور لزال المحصر
الذي يهدف من ورائه إلى معنى معين ، ويضيق المقصود من استخدام أسلوب
المحصر .

وقد يقع التقديم مع (إلا) شذوذاً ، كما جاء في قول السكيت مع
في هاشم :

فيارب هل إلا بك النصر يرثي عليهم ؟ وهل إلا عليك المعول ؟
والشاهد في قوله . (بك النصر) و (عليك المعقول) حيث قدم الظور
المحصور بـ (إلا) وآخر المبتدأ في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن
يقول : (هل يرثي) فعندئذ لا شاهد في الجملة الأولى من البيت .

٤ - أن يكون المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في الكلام :

الألفاظ التي لها الصدارة هي : (أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما
التعجبية ، وكم الخبرية ، وضبر الشأن ، والمبتدأ المقترن بلام الإبتداء . والموصول
الذي اقترن خبره بالفاء . .)

والأمثلة هي الترتيب السابق هي : من فاتح باكستان من العرب ؟ - من
يجتهد ينجح - ما أعظم قواد المسلمين الأول - كم طالب ناجح في جامعتك ؟
هي الحقة كما شاهدتها دول - لمحمد مؤدب - الذي يطبع الله فله الجنة)

(٢) البيت من البحر الطويل والمعول ، من عولت على فلان إذا جهلته عندك
الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول هنا مصدر ميمي
بمعنى التعويل .

وهذه الألفاظ مستعقبة للصدارة في جملتها بنفسها، أو بعضها يستحق
الصدارة بغيره كالمضاف إلى اسم الاستفهام نحو: صديق من التابع؟
والمضاف إلى اسم الشرط نحو: كتاب أي تلميذ يجتهد تسكرمه أكرمه.
والمضاف إلى (كم) الخبرية نحو حصان كم رجل رأيت فيه الجمال.

القسم الثاني: مواضع حذف المبتدأ:

نص التحاة على أن المبتدأ قد يحذف جوازا، وقد يحذف وجوبا وقد
يحذف هو والخبر، ولكل حالة من حالات الحذف مواضع يحدد فيها وفقا
لضوابط وضعا النحاة، وكلها أيضا تدرج تحت تطبيق قاعدة لغوية عامة
تشمل المبتدأ والخبر، وهما، ومضمونها:
(أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو
الصياغة بحذفه تأثرا يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوي).

والمراد بالدليل: القرينة وهي: العلامة التي تدل على المعنى الزائد، وتوجه
إليه، وتزيل عنه الغموض واللبس، فإن كانت لفظا سميت لفظية، وإن
كانت غير لفظ سميت معنوية أو عقلية، وقد تقسم إلى حسية، وغير حسية.
وهناك بيان مواطن الحذف.

أولا: مواضع حذف المبتدأ جوازا:

يحذف المبتدأ جوازا فيما يأتي:

١ - إذا وقع في جواب الاستفهام: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْحَابُ مَا هِيَ؟﴾

نار حامية^(١) ، أى : هى نار حامية ، وكذلك قوله سبحانه : « هل أنبئكم بشر من ذلكم ؟ ... النار » أى : هو النار ، وفى الكلام تسأل وتقول : ما الرصاص ؟ فيجاب عليك : معدن ، أى : هو معدن . وكيف خاله ؟ فيقال : صحيح ، أى الخال صحيح .

٢ - إذا وقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط : كقوله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه »^(٢) أى : فعمله لنفسه ، وكذلك قوله : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها »^(٣) أى : فجزاؤه عشر أمثالها .

٣ - إذا وقع بعد القول : كقوله تعالى : « قالوا : أساطير الأولين »^(٤) أى : هر أساطير الأولين .

٤ - إذا وقع فى أول كلام فيه دليل عليه : نحو قوله تعالى : « براءة من الله ورسوله »^(٥) : أى : هذه براءة ، وكقوله : « سورة أنزلناها وفرنناها »^(٦) أى : هذه سورة .

٥ - إذا وقع فى صدر جملة الصلة وخبره مفرد :

نحو : جا الذى ضارب زيدا ، أى : هو ضارب ، ومنه ما حكاه الخطيب فى قوله : « ما أنا بالذى قاتل لك سوءا) أى : بالذى هو قاتل لك سوءا ، ومن ذلك قوله تعالى : « تماما على الذى أحسن »^(٧) فى قراءة الرفع أى : هو أحسن

(٢) فصلت : ٤٦

(٤) النحل : ٢٤

(٦) النور : ١

(١) القارعة : ١٠

(٢) الانعام : ١٦٠

(٥) التوبة : ١

(٧) الانعام : ١٥٤

وفي هذه المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، يرجع إلى باب الموصول .
وكل ما يندرج تحت القاعدة القوية السابق ذكرها أنفا يجوز حذفه وفي
ذلك يقول ابن مالك :

وحذف ما يصلح جائز كما تقول : (زيد) نعمه (من عندنا) ؟

وفي جواب (كيف زيد؟) قل (دتف) تزيد احتقن عنقه إذ هرف
فقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف كل من للتبداً أو الظاهر .

ثانياً : مواضع حذف المبتدأ وجوباً :

حكم النحاة على المبتدأ بالحذف وجوباً في المواضع الآتية :

١ - التمتع للقطوع إن الرفع في ملح أو ضم أو ترجم :

فقال للملح نحو : صرث بجأله للنتصر ، والدم نحو : صرث يزيد الخبيث
والترجم نحو : سلمت على سعيد الضعيف . فكان مقتضى القياس أن
يجر هذه الصفات ، لأنها يجب أن تتبع موصوفها في الإعراب ، ولكن لما
كان ذكر هذه الصفات غير ضروري لتعيين الموصوف ، وكان الغرض منها الملح
أو الدم ، أو الترجم ، ساغ قطعها عن موصوفها ورفعها على أن تكون كل
صفة خبراً للمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : هو المنتصر ، وهو الخبيث وهو
الضعيف .

٢ - إذا كان خبر المبتدأ مخصوص (نعم وئس) .

نحو : نعم القاتح صلاح الدين ، بنسبت للراة حالة الخطب فإنه من العلوم
لدينا أن الخصوص بالملح أو الدم يجوز فيه إعرابان . أن يكون خبراً للمبتدأ

وأن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، فإذا أُجريت الخصوص على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، كان حذف للمبتدأ في هذا الموضع وجوبا ، ويكون التقدير على ذلك : هو صلاح الدين ، وهي جملة الخطب ، أي : المذمومة جملة الخطب .

٣ - أن يكون خبر المبتدأ مصدرا نائبا عن فعله :

واللصير الذي ينوب عن الفعل ؛ هو الذي يعني عن التلفظ بذلك الفعل ، ويقع ذلك في بعض أساليب محددة الغرض ، وقد وُدت قياسا على كلام العرب ، كأن يدور بينك وبين شخص مريض حديث فيقول : (صبر جميل) أي : صبري صبر جميل ، ومن ذلك قول الله تعالى : « فصبر جميل »^(١) ، ونحو : ثبات في مرضي ، أي : أمرى ثبات في مرضي ، فالقدر المحذوف في كل ما سبق هو المبتدأ الذي حذف وجوبا .

والأصل في هذه المصادر أنها منصوبة نحو قولك : (أعمل عملا متقبلا) (فعلا) مفعول مطلق للفعل (وأعمل) ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي وتمامه ، ولتنميد لإحلال جملة اسمية محل الجملة الفعلية فصار المصدر حينئذ مرفوعا بعد أن كان منصوبا ، ثم أصبح خبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره : عمل عمل متقبل .

٤ - أن يكون خبر المبتدأ مشعر بالقسم أو صريحا فيه :

الدليل على الشعور بالقسم : دخول لام القسم على الفعل المضارع ، وضارحته تتفق بكونه معلوما في عرف المتكلم والسمع أنه يبين وذلك نحو : في عنق لأجاهدين عدو الدين حق الموت ، وفي وذمق لأسافرن مجاهدا في سبيل الله ، بجياتي لأنصرن المظالم ، فالكلمات : (في عنق - في ذمق -

بجياتي) أخبار المبتدأ محذوف وجوبا قبل كل منها ، والتقدير : يمين في فمق ..
أو عهد .. أو ميثاق ...

• - إذا قدرت (ما) موصولة في أسلوب (لا سبأ) .

وذلك قولك : (أحب المجاهدين لا سبأ خالد) على أن تكون (ما)
موصولة ، (وخالد) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لابي الذي هو
المبتدأ - وهو قولك : (هو) - وجوبا .

وهذا أحد الأوجه الإهراية الجائزة في (ما) من (لا سبأ) والاسم
الواقع بعدها إذا كان معرفة ، أو نسكرة على التوجيهات التي ذكرها
النحاة في بابها .

ثالثا : حذف المبتدأ مع الظاهر جوازا :

أجاز النحاة حذف المبتدأ والخبر معا بشرط أن يدل عليهما دليل ،
وأي يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفهما نحو : (إ أهل الفضل كثير ، فمن
يراقب الله فهو تقي ، ومن يحس إلى الفقراء فهو تقي ، ومن يرحم الضعفاء
فهو تقي ، ومن يحكم بين الناس بالعدل ...) أي فهو تقي ، فجملة (هو تقي)
مبتدأ وخبر ، حذفها جوازا لوجود ما يدل عليهما في الكلام السابق
عليهما ، وأيضا فإن حذفهما لم يؤثر في التركيب ، ولا في المعنى المراد
من الكلام .

الفصل الثاني

الخبر

تعريفه :

هو الجزء الذي حصلت به أو بمعلقة الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف ،
المذكور .

فقولي : (مع مبتدأ) يخرج به (فاعل الفعل) نحو : (سعيد) من
قولك : أكل سعيد ، فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ ،
بل مع الفعل ، ونظيره فهو التوجيه اسم الذم نحو : (هيهات العقيق) .

والمراد بالوصف المذكور : الوصف السابق ذكره عند الكلام على
المبتدأ وهو (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . . .) وهذه
الصفات قد تقع مبتدأ على ما سبق بيانه ، والاسم الذي بعدها يكون فاعلاً
سد مسد الخبر .

وعلى ذلك فقد خرج بقولي : (غير الوصف المذكور) فاعل هذا
الوصف نحو : أقام المحمدان ؟ فالحمدان وإن حصلت به الفائدة ، لكنه
ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور ،
فلا يكون (المحمدان) خبراً بل فاعل سد مسد الخبر .

حكم الخبر والعامل فيه :

الخبر مرفوع أبداً ما دام مجرداً من العوامل الداخلة عليه ، مثل (كان
وأخواتها ، وأفعال المقاربة والشموع والرجاء ، وظن وأخواتها . . .) وغير ذلك .

أما العامل فيه. فهنا هو وضع خلاف بين النحلة :

ذهب صيبويه وجهود البصريين إلى أن الخبر مرفوع
بالمبتدأ فالعامل فيه لفظي ، بخلاف للمبتدأ فإنه مرفوع بالابتداء ، وهو
عامل معنوي .

وذهب قوم إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء وحده وهذا ظاهر قول
الزنجشري في كتابه الفصل .

وذهب فريق ثالث إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر وهذه
قول كثير من البصريين .

ويرى ابن يعيش أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده ، فعمله في المبتدأ
بلا واسطة ، أما عمله في الخبر فهو واسطة المبتدأ ، على معنى أن الابتداء يعمل
في الخبر عند وجود للمبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط
في عمله .

ومذهب الكوفيين : أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ والراجح
ما ذهب إليه صيبويه وجهود البصريين .

أقسام الخبر

إن من المعلوم لدينا أن الخبر يعد ركنا ركينا ، وجزءا أساسيا في الجملة
الإسمية ، فبإضافته إلى المبتدأ يتم الكلام ، وتحصل الفائدة عند مخاطب
بمجرد النطق بهما .

وعلى هذا الأساس نجد خبر المبتدأ في التركيب النحوي من الجملة الإسمية
ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

مفرد ومجسلة وشبه جملة

أولا : الخبر المفرد :

إن الخبر المفرد من حيث ارتباطه بالمتبداً - يكون هو للبتداً في اللحن ،
أو منزلاً منزله .

فالخبر الذي يكون هو للبتداً في اللحن نحو : زيد منطلق ، ومحمد نبينا ،
فالمنطلق هو (زيد) و (محمد) هو النبي - صلى الله عليه وسلم - والذليل على
ذلك : أنه يمكن لك أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ، فإذا سئلت من
(زيد) من قولك : زيد منطلق فقيل : من زيد هذا الذي ذكرته ؟ قلت :
هو للمنطلق ، ولو قيل : من للمنطلق ؟ لقلت : هو زيد ، فلما جاز تفسير
كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو .

وأما للتزل منزلة ما هو هو ، فنحو : قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة
فأبو يوسف ليس أبا حنيفة ، وإنما صد مسده في العلم وأحق غناه ومن ذلك
قوله تعالى : « وأزواجه أمهاتهم ^(١) » أي : من كالأمهات في حرمة التزويج ،
ولسن بأمهات حقيقة ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « إن أمهاتهم إلا اللاتي
ولدهنهم ^(٢) » فيبقى أن لا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات ^(٣) :

هذا والخبر المفرد على ضربين : متحملاً للضمير - ونحوها منه

الأول : وهو للتحمل للضمير ؛ يكون مشتقاً من الفعل ، نحو : اسم

(١) الاحزاب : ٦ .

(٢) المجادلة : ٤ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٨٧ .

الفاعل اسم للفعل^١ ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك نحو : محمد ناجح ، وعمرو مضروب ، وخالد حسن ، وبكر خير منك^٢ فني كل واحد من هذه الصيغ مرفوع بأنه فاعل لا يدمنه ، لأن هذه الأختيار في معنى الفعل^٣ ، فلا بد لها من اسم مسند إليه ، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى^٤ ، ولا يصح تقديم المسند إليه على السند ، من أجل ذلك أسند إلى ضميره ، وهذا هو التحقيق .

والذي يدل على تحمله الضمير المرفوع ، أنك قلت : موقع المضمير ظاهر المكان مرفوعا ، نحو : بكر ضارب أخوه ، وحسن وجهه ، وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلا ، عملت في المضمير إذا أسند إليه لكونه فاعلا ، وذلك لأن الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل عن فاعل كذلك هذه الأسماء^(١) .

ويتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل ضميرا إذا لم يرفع ظاهرا ، فإن رفعه لم يتحمل ضميرا ، فإذا قلت : عمرو مضروب أخوه ، كان (أخوه) مرفوعا بـ (مضروب) . وهندتد لا يتحمل ضميرا ، لأن الفعل لا يرفع ضميرين ، وكذلك ما كان في حكمه ، وجاريا مجراه .

وأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات كأسماء الآلة نحو : مفتاح ، ومنشار . . . فلا يتحمل الضمير ، ولم يكن فيه ضمير أصلا .

وكذلك ما كان على صيغة (مفعول) - بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين - وقصد به الزمان أو المكان نحو : (مرى) فإنه مشتق من

(الرمي) فلا يتحمل ضميرا ، فإذا قلت : (هذا رمي سعيد) تريد مكان
رميه ، أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ، ولا ضمير فيه ^(١) .
حكم إبراز الضمير واستناره مع الخبر المشتق :

إن الخبر المشتق قد يجري على من هو له ، وقد يجري على غير من
هو له فإن جرى على من هو له استنار الضمير فيه ، نحو : خالد منطلق أي :
هو ، فلو أبرزت الضمير (هو) بعد المشتق ، فقلت : خالد منطلق (هو)
فقد جوز سيبويه في هذا وما ورد على نحو وجهين :

أحدهما : أن يكون (هو) تأكيدا للضمير المستتر في (منطلق) .

والثاني : أن يكون ماعلا بـ (منطلق) .

أما إن جرى على غير من هو له ، ولم يؤمن اللبس ، فقد أوجب جمهور
النحاة إبراز الضمير :

وإن كان اللبس مأمونا جاز استنار الضمير في المشتق ، وجاز إبرازه
على ما سبق بيناه آنفا .

فمثال ما يقع فيه اللبس نحو : (الأسد الثعلب خفيفه) قد (الأسد) مبتدأ
أول ، و (الثعلب) مبتدأ ثان ، و (خفيف) خبر الثاني ، وهو مضاف ،
والهاء مضاف إليه وقد يكون المراد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ،
فيكون الخبر جاريا على صاحبه ، ويجب استنار الضمير ، ليكون استنارة
دليلا على جريانه على صاحبه ، وقد يقصد الحكم على الأسد أنه يخيف الثعلب
فيجري الضمير على غير صاحبه ، فيجب إبراز الضمير منفصلا ليكون دليلا على
هذا القصد فنقول : الأسد الثعلب خفيفه هو ، ويكون الضمير (هو) هائلا

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٦ - بتصريف :

على (الأسد) أى على للبندأ الأول وهو الأصل المحكوم عليه حقيقة باظهار
 أى : بأنه مفيد ، أما الضمير الآخر ، وهو (الماء) للتصلة باظهار : (خيف)
 فعائد على للبندأ الثانى ^(١).

ومن ذلك الأمثلة التى توجه على هذا النحو قولك : قائد الجيش راجيه
 هو ، والفارس والحصان مثعبه هو ، ومعلمة الطفلة محبوبتها هى ، وزيد عمرو
 اللبس ضاربه هو ^(٢) . . .

وعلى ما سبق إيضاحه فالبصريون يرون إبراز الضمير مطلقاً سواء أمن
 أم لم يؤمن ، وإلى هذا رأى ذهب ابن مالك حيث يقول :

وأبرزنه مطلقاً حيث تسللا ما ليس معناه له محصلاً

أما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأصران نحو : (زيد هند
 ضاربه هو) فإن شئت أبرزت الضمير (هو) وإن شئت لم تأت به . وإن
 خيف اللبس وحسب إبراز الضمير كالأمتلة السابق ذكرها أنفاً ومنها : (زيد
 عمرو ضاربه هو) لأن إبراز الضمير برفع اللبس والإشكال ، لأنه لو لم تأت
 بالضمير فقلنا : (زيد عمرو ضاربه) لاحتمل أن يكون فاعل الضرب (زيداً)
 وأن يكون (عمراً) فلما أتينا بالضمير فقلنا : (زيد عمرو ضاربه هو) تعين
 أن يكون (زيد) هو الفاعل ^(٣) ، ويستشهد الكوفيون على عدم إبراز الضمير
 إذا أمن اللبس بقول الشاعر :

قوى ذرا الجمد بانوها وقد علمت يكنه ذلك هدنان وقحطان ^(٤)

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٧ - والنحو الوافى ١ : ٤٦٣ ، ٤٦٤ بتصريف .

(٢) البيت من البحر البسيط ورذرا جمع ذرورة وهى أعلى الشيء . والمراد :

أن قوهى بنوا أعالي الجمد ، وقد علمت حقيقة ذلك فيبيلنا هدنان وقحطان .

والشاهد في قوله : (بانوها) فقد جرى على من هو له ، ولم يرز الضمير
لامن البس .

الضرب الثاني : وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار :

وهذا الضرب يكون الخبر فيه اسما محضا غير مشتق من فعل ، وهذا
الذي عبر عنه النجاة (بالجماد) الذي لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة
بالنظر إلى القياس الاستعمال ، كزيد ، فإنه لا يدل على معنى : زاد المال
والكلمات الجمدة كثيرة منها : (كرة - نهر - أسد - أخ - غلام)
وما أشبه ذلك .

وقد ذهب البصريون إلى أن الخبر المفرد الجماد لا يتحمل الضمير ، إلا إذا
أول بالمشتق فمئذئذ يتحمل ضمير المبتدأ نحو : (محمد بجر) إذا أريد عالم أو
كريم ، و (خالد أسد) إذا أريد به شجاع ، أما إذا أريد به التشبيه على إضمار
السكاف ، أو أن الخبر هو عين المبتدأ من باب المبالغة ، فمئذئذ لا يتحمل الضمير .
وذهب الكوفيون وعلى بن عيسى الرمائي من البصريين إلى أنه يتحمل
الضمير ، لأنه عندهم في معنى ما هو صفة ، فإذا قلت . خالد أخوك ، وجعفر
غلامك ، فإن هذه الأخبار لم ترد عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما
المراد إسناد معنى الأخوة . وهي القرابة ، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه وهذه
المعاني معاني أفعال .

والقول الصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن تحمل الضمير يأتي من
جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل
معدوم مع الجماد .

ثانيا : الخبر (الجملة) .

إن من العلوم بالذکر أن الجملة هي . ما تركيب من دكين أساسيين

يؤديان معنى مفيدا . وقد تبدأ باسم قسمي الاسمية ، وقد تبدأ بفعل
قسمي العقلية .

وتقع هذه الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية خبرا للمبتدأ كما يقع المفرد
فتسكون بذلك نائبة عن المفرد واقعة موقعه ، ولذا حكم النحاة على موضعها
بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا .
فمثال الجملة الاسمية التي وقعت خبرا : (بكر أخوه منتصر ، وخالد أبوه
قائد) فكل من (بكر وخالد) مبتدأ مرفوع بالضممة ، وكل من (أخوه وأبوه)
مبتدأ ثان مرفوع بالواو لأنه من الأسماء السنة ، وكل من (منتصر وقائد)
خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضممة ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع
رفع لو وقعها موقع خبر المبتدأ الأول .

ومثال الجملة الفعلية الواقعة خبرا : (سعيد فجع أخوه ، وعمر و قام
أبوه) فسعيد : مبتدأ مرفوع بالضممة ، و (فجع) فعل ماضٍ والفاعل ضمير
مستتر فيه يعود على (سعيد) وهو في محل رفع كما ارتفع الأخ في قولك :
(سعيد فجع أخوه) وهذا الضمير العائد على المبتدأ هو الرابط بين المبتدأ
والخبر ، وبدونه لا تصح الجملة خبرا على ما سنوضحه بعد - إن شاء الله -
وعلى ذلك تسكون الجملة التي منها العائد في موضع رفع خبرا للمبتدأ قبلها .
هذا ويدخل في الجملة الفعلية ، الجملة الشرطية الواقعة خبرا ؛ لأن الشرطية
على التحقيق الصحيح : مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل ؛
والجزء فاعل وفاعل نحو : بكر إن تعمله يشكره) فبكر : مبتدأ ، والجملة
الشرطية بعده في موضع رفع على أنها خبر .

ثالثا : الخبر شبه الجملة :

وشبه الجملة يشمل الظرف ، زمانا كان أو مكانا ، والجار والمجرور ، وشرط
(م - ٥ - النحو)

وقوعها خيرا أن يكونا تامين ، وللاراد بالتمام هنا : إعادة للمعنى نحو : (محمد عندك وخالد في الدار) ولا يجوز (بكر مكانا ، وعمرو بك) لعدم إعادة المعنى .
وإذا أقاد الظرف والجار والمجرور معنى صح وقوعها خيرا بشرط تعلق كل منهما بمحذوف واجب الحذف .

ومذهب جمهور النحاة في ذلك أن المتعلق إذا كان عاما وجب حذفه ، وأما إن كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه ، وجزاء ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره .
واختلف النحاة في المتعلق المحذوف أهو اسم نحو : (كائن) أم فعل نحو : (استقر)^(١) .

فأجاز قوم منهم ابن مالك أن المتعلق المحذوف يكون اسما أو فعلا .
والصحيح عند جمهور البصريين أنه يكون اسما لا فعلا تقديره : (كائن أو مستقر) لا (كان أو استقر) .

ودليلهم على ذلك : أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا .

وذهب الأخفش والقاسمي والزمخشري إلى أن المتعلق المحذوف يكون فعلا تقديره : (كان أو استقر) .

ودليلهم على ذلك : أن المحذوف عمل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلا .

(١) انظر آراء النحاة في هذه المسألة في شرح ابن عقيل ١ : ٢١٠ ، ٢١١

وشرح التصريح على التوضيح ١ : ١٦٦

والراجح هو ماذهب إليه جمهور البصريين، لأن المقام هو مقام الجملة الاسمية التي يكون الأصل في خبر المبتدأ فيها اسما مفردا .
نم اختلفوا في هذا المتعلق إذا كان اسما أو فعلا ، هل يكون من قبيل الخبر بالمفرد ، أو بالخبر بالجملة .

فذهب جماعة إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، والمتعلق المحذوف اسم فاعل تقديره : زيد كأن هندك ، أو مستقر هندك ، أو في الدار ، ونسب هذا القول لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، والمتعلق المحذوف هو فعل تقديره : زيد استقر - أو يستقر - عندك أو في الدار ، ونسب هذا القول إلى سيبويه وجمهور البصريين .

وقيل : يجوز أن يجعل من قبيل الخبر بالمفرد ، فيكون المقدر (مستقرا) ونحوه ، وأن يجعل من قبيل الجملة فيكون للتقدير : (استقر) ونحوه ، وهذا ظاهر قول ابن مالك حيث يقول :

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى (كائن) أو (استقر)

ونقل أبو علي الفارسي في (الشوازيات) عن أستاذه أبي بكر بن السراج حيث قال : إن الظرف والمجرور قسم برأسه - أي : يكون كل منهما في محل رفع هل أنه خبر - وليس من قبيل المفرد . ولا من قبيل الجملة .

والحق خلاف ماذهب إليه ، لأن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ، واجب الحذف ، وقد صرح به شذودا في قول الشاعر :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لذي بمجوحة الهون كائن^(١)

(١) البيت لم يلم قائله وهو من بحر الطويل و (مولاك) بطلق على معان =

والشاهد في قوله : (كائن) حيث صرح به شيوخنا ، وهو متعلق الظرف
الواقع خبرا ، وهذا هو الأصل عند جمهور النحاة ، كما سبق إيضاحه .

قاعدة :

- كما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقع خبرا - كذلك
يجب حذفه إذا وقع صفة ، نحو : (مررت برجل عندك ، أو في الدار) .
وكذلك إذا وقع حالا نحو : (مررت بزيد عندك أو في الدار) .

أوصلة نحو : (جاء الذي عندك أو في الدار) لكن يجب في الصفة
أن يكون المحذوف فعلا ، وأما الصفة والحال ، فحسبهما حكم الخبر على
ما سبق بيانه .

الإختيار بالظرف عن البعثة أو الحدث :

- إن المبتدأ قد يكون جملة أو حدثا ؛ فالبعثة : ما كان شخصا مرتيا .
والحدث : ما كان معنى ، كالمصادر ، مثل : (العلم ، والقدرة ، والاخلاص ،
والقتال) ونحو ذلك .

فظرف المكان يغير به عن البعثة ، نحو : (زُيد عندك) وعن المعنى
نحو : (القتال عندك) .

وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا ، أو مجرورا بـ (في)
نحو : القتال يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة . ولا يقع خبرا عن البعثة .

قال ابن مالك : (إلا إذا أُلغى) نحو : (الليلة الملأل) و (الرطب

كثيرة منها : (السيد ، والعبد ، والعميد) . . .) وبجراحة كل شيء : وسطه .
و (الهون) الذل والهوان .

شهرى ربيع) فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجملة نحو: زيد اليوم، وقد وافقه على ذلك جماعة من النحاة.

وذهب غيرهم إلى للنوع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يؤول، نحو: قولهم: ليلة الهلال، والربط شهرى ربيع، فالتقدير: طلوع الهلال الليلة، ووجود الربط شهرى ربيع، وهذا من ذهب جمهور البصريين^(١)، ولا ينهش في هذه للسألة توجيهاً رشيدة لمن أراد^(٢).

ربط جملة الخبر بالابتداء:

إن الجملة التي تقع خبراً - سواء كانت اسمية أم فعلية، أم شبه جملة - لا بد فيها من ضمير يرجع إلى للابتداء يربطها به، لئلا تقع أجنبية من للابتداء. إذا كانت غيره، ونقل السيوطى الاجماع على أنه لا يسوغ الإخبار بجملة نداءية، نحو: زيد يا أخاه ولا مصدره بـ (لكن) أو (أو) أو (بل) أو (حتى)^(٣) لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقضى كلاماً مفيداً قبلها.

والجملة الواقعة خبراً، إما أن تكون هي للابتداء في اللفظ، أو لا.

فإن كانت هي للابتداء في المعنى لم تنتج إلى ربط كقولهم: (نطقى الله حسبى) فـ (نطقى) مبتدأ أول، ولفظ التجلالة، مبتدأ ثان، و (حسبى) خبر عن المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره، خبر عن المبتدأ الأول واستغنى عن رابط يربط جملة الخبر بالابتداء، لأن قولك: (الله حسبى) هو معنى (نطقى) ومثل ذلك: (قولى لا إله إلا الله).

(١) شرح ابن عفيف ١: ٢١٤.

(٢) شرح ابن يعيش ١: ٨٩، ٩٠.

(٣) مجمع المرامح ٨: ٩٦.

أما إذا كانت الجملة الواقعة خبراً لم تكن هي المبتدأ في المعنى ، فمندئذ لا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ ، نحو قولك : (زيد في الدار) فإن معناه : استقر فيها .

أنواع الرابط :

الرابط الذي يعود من جملة الخبر على المبتدأ خمسة أنواع :

١ - الضمير : نحو : (خالد انتصر أبوه) فالضمير في (أبوه) يعود على (خالد) لترتبط جملة الخبر بالمبتدأ ، ويعد الضمير أصل الرابط وأقواها ، وشرط كونه رابطاً أن يكون مطابقاً للمبتدأ المتقدم عليه في التذكير ، والتأنيث ، والتنثنية والجمع .

والضمير الرابط قد يكون ظاهراً ، نحو : (العالم فضله كبير) ..

وقد يكون مستتراً نحو : (السفينة تجرى) .

وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره ، أي : بأنه يحذف مع شدة الحاجة إليه ، كقولهم : (السمن منوان بدرم) التقدير : منوان منه ،

وتوجيه القول فيه : أن (السمن) مبتدأ ، و (منوان) مبتدأ ثان ، و (بدرم) خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خير المبتدأ الأول ، والمائد محذوف تقديره : منوان منه بدرم ، فوضع (منه) المحذوف ، رفع ،

لأنه صفة لـ (منوان) وفيه ضمير إن - أحدهما : مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان ، والثاني : المائد المجزوء ، وهي تعود إلى السمن ، ولا بد من هذا

للتقدير ، لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به ، وصاغ حذف المائد هنا ،

لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره ، ذلك ، لأن (السمن) هنا جنس ، وما بعده بعض من الجنس ، وإنما يذكر هذا الكلام لتسمير الجنس ،

يقابل كل مقدار منه بمقدار من الفن ، فكأنه قال : السمن كله منوان منه بدرم ، ولولا هذا التقدير لسكان المعنى : أن السمن كله منوان ، وأنه بدرم ، والمراد غير ذلك .

وهذا الذي ذكره ما عليه جمهور النحاة ، فقد نصوا على أنه لا يجوز الضمير سواء كان مرفوعاً مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو منصوباً بفعل متصرف ، أو جامد أو ناقص ، أو وصف ، أو حرف ، أو مجرور إلا في صورة واحدة ، وهي أن يعر بحرف ، ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر ، كالمثال السابق ذكره وتوجيه القول فيه آنفاً وهو : (السمن منوان بدرم) .

بخلاف ما أدى حذفه إلى تهية عامل آخر نحو : (الرقيق أكلت) تريد : منه ، أو جر بإضافة ، سواء كان أصله النصب نحو : زيد أنا ضاربه ، أم لم يكن نحو : زيد قام غلامه^(١) .

٢ - الإشارة إلى اللبتدا ، كقوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير »^(١)

في قراءة من قرأ (لباس) بالرفع ، ومنه قوله سبحانه : « والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار »^(٢) ، فاسم الإشارة في الآيتين (ذلك) و (أولئك) يشير كل منهما إلى اللبتدا لربط جملة الخبر بالبتدا .

٣ - تكرار بلفظه للتفخيم ، أو التهويل ، أو التحقير :

وذلك نحو قوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة »^(٤) ، « القارعة ما القارعة »^(٥)

وكقولهم : (زيد مازيد) .

(١) الفرائد الجديدة للسيوطي ١ : ٢٥٠ - ط - وزارة الأوقاف العراقية

(٢) الأعراف : ٣٦

(٣) الأعراف : ٢٦

(٤) القارعة : ١٠

(٥) الحاقة : ١

وقد تكون الإعادة باللفظ والمعنى معا كما سبق ، وقد تكون بالمعنى فقط نحو : السيف ما المهند؟ الأسد ما الفصيفر؟ على من زين العابدين؟
فزين العابدين كنية لـ (علي) والمراد بهما شخص واحد ، وهو علي زين العابدين .

٤ - أن يكون في جملة الخبر عموم يشمل المبتدأ :

وذلك نحو : (خالد نعم القائد) - فالقائد الممدوح بكلمة (نعم) يشمل (خالد) وغيره من القواد .

٥ - أن يقع بعد جملة أنظر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة بالواو . أو الفاء أو ثم ، مع اشتغال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ الأول ، ليسكتفي في الجملتين بالضمير الرابط الذي في الثانية :

فشل الواو : (الطالب بدأت دراسته واستعد لها)

ومثال الفاء : (العامل كثرت موارد العمل فوجد الرزق مكفولا)

ومثال ثم : (القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره . والنجوم انقضى

النهار ثم أشرق ضوءها) (١)

موقع الخبر في التراكيب النحوية

إن من المقطوع به أن الخبر ركن أساسي في الجملة الاسمية ، وأن موقعه الطبيعي هو التأخر عن المبتدأ ، لأنه جاء ليخبر عنه ، وتم به الفائدة ولكن قد يقتضى مقام الكلام تقديم الخبر على المبتدأ ، وقد يكون ذلك جوازاً أو وجوباً ، وقد ينتج تأخيرها ، فيمنع تقديمه ، وقد يحذف إما جوللاً ، وإما وجوباً ، فهذه خمسة أحوال أفصلها فيما يأتي :

أولاً : تقديم الخبر جوازاً :

الأصل في الخبر التأخير ، ويمجوز تقديمه إذا لم يحصل ضرر في التركيب النحوي ، فإذا اتنى الخلل والضرر في المعنى جاز تقديمه .

وقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو في الدار بكر ، وعندك خالد ، لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يترسع في غيرها .

ومنع الكوفيون جواز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، ويؤخذ من قولهم هذا هدم جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً لأن الخبر ضمير يعود على المبتدأ ، فلو قدم الخبر لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة تنسحب على الجار والمجرور ، والظروف ، سواء أقتدت متعلقة اسماً مشتقاً ، أم فعلاً^(١) .

وعلى ذلك فلا يجوز هدم تقديم الخبر في نحو : زيد قائم ، وزيد قائم أبوه وزيداً أبوه منطلق ، فلا يصح أن تقول : قائم زيد ، وقام أبوه زيد ، وأبوه

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ص ١٧١ لابن البركات ابن الأنباري .

منطلق زيد ، لتقدم الضمير على مرجعه .

والحق ما عليه جمهور النحاة ، وهو جواز ذلك ، إذ لا مانع من ذلك حيث لا ضرر يقع في المعنى ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

والأصل في الأخبار أن تؤخر وجوزوا التقديم إذ لا ضرر
وعلى ذلك يجوز لك أن تقول : قأم زيد ، وقأم أبوه زيد ، ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

قد نكحت أمه من كنت واحده وبات منتشبا في برثن الأسد^(١)

والشاهد في قوله : (قد نكحت أمه من كنت واحده) حيث قدم الخبر وهو جملة (نكحت) على المبتدأ وهو (من كنت واحده) وفي جملة الخبر لتقدم ضمير يعود على المبتدأ للتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخرا - بمنزلة للتقدم في اللفظ ، رتبته التقدم على الخبر .

ومن ذلك أيضا قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان .

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره^(٢)

والشاهد في قوله : (ما أمه من محارب) حيث قدم هذه الجملة وهي خبر على المبتدأ ، وهو (أبوه) والتقدير : (إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب)

(١) البيت بحر السيمط ونكحت أمه ، فقد المرأة ولدها ، ومنتشبا : عائنا داخلا ، وبرثن الأسد . مخابه ، وبرثن السباع ، بمنزلة الأصابع اللسان والبرثن . الكف بكما لها مع الأصابع

(٢) البيت من بحر الطويل ومحارب اسم رجل ورد في حدة قبائل كعريش ، وقيس . وعيد القيس وكليب : اسم رجل كذلك ورد في حدة قبائل كعزاهة وتعلمه ويحجم ، والنخج ، وهو الزين .

ثانياً : تقديم الخبر وجوباً :

أوجب النحاة تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع هي :

١ - أن يكون للمبتدأ نسكرة . ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر

ظرف أو جار مجرور أو جملة :

وذلك نحو : عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، وعندك رجل فاضل ، وعلى

المسكتب كتاب قيم .

وأما الجملة فنحو : (جاءك تلميذه محتاج) (فاحتاج) مبتدأ ، نقلتم

الخبر وهو جملة (جاءك تلميذه) لأن المبتدأ نسكرة محضة لا يصح أن

يبتدأ به .

فإن كان للنسكرة مسوغ جاز الأمران ، فيقول : (رجل ظريف هندي)

و (هندي رجل ظريف) .

٢ - أن يكون في المبتدأ ضمير يعمو على جزء من الخبر :

نحو : (في الدار صاحبها) فـ (صاحبها) مبتدأ ، والضمير للتصل به

راجع إلى (الدار) وهو جزء من الخبر ، ولهذا وجب التقديم ، فلا يصح

(صاحبها في الدار) لتلا يعمود للضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممنوع

ومثل ذلك : في البيت مكانه ، وفي السيارة ركابها ، وقولهم : (على العمرة مثلها

ذريدا) ومن ذلك أيضاً قول نصيب بن رباح الأكبر . وقيل : لجنون بن طامر .

أهابك إجلالا وما بك قدرة على ولكن ملء عين حبيبها^(١)

(١) البيت من بحر الطويل وأهابك . من الهيبة ، وهي الخافة ، وإجلالا .

إعظاما لقدرك والمعنى . إن لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ولكن إعظاما

لقدرك ، لأن العين تملئ . بمن تحبه فتحصل المهابة .

والشاهد في قوله : (ملء عين حبيبها) فقد قدم الخبر وهو قوله : (ملء
عين على المبتدأ وهو (حبيبها) لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملائس الخبر
وهو المضاف إليه .

٣ - أن يكون الخبر له صدر الكلام :

وذلك فيما يكون له حق الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام في نحو :
(أين بكر ؟ وكيف خالد ؟ ومتى للقتال ؟) فأسماء الاستفهام في هذه الأمثلة خير
مقدم ، وما يعد كل منها مبتدأ مؤخر ، وإنما تقسم الخبر في هذه اللواضع
لتضمنه همزة الاستفهام ، وذلك أنك إذا قلت : أين بكر ؟ فأصله : أسكر
هناك ؟ فحذفوا الظرف ، وأتوا به (أين) مشتملة على الأمكنة كلها وضمونها
معنى همزة الاستفهام ، فقسموها لتضمنها الاستفهام لما لكونها خيرا ومثل
ذلك يوجه القول في (كيف ومتى) حسب معناها .

ومثل ذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه ، ولكنه مضاف إلى
اسم استفهام ، نحو : ملك من للزراعة ؟ وصاحب أي مهنة أنت ؟
ومما له حق الصدارة (مذ ومنذ) عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين
في نحو : (ما جاء أبي مذ أو منذ يومان) ولو أهرنباها مبتدأين لوجب
تقديمها كذلك .

٤ - أن يكون الخبر محصورا في اللبتدأ به (إلا) أو (إنما) :

نحو : (إنما في الدار عمرو) و (ما في الدار إلا عمرو) ومن ذلك قوله :

(ما لنا إلا إتباع أحمد)

ففي هذه الأمثلة لا يجوز تقديم اللبتدأ ، وتأخير الخبر ، للتلاخييل المحصر ،
ويختلف المراد من التركيب :

مسألة يرد عليها إشكال :

سبق أن ذكرت في للوضع الأول من مواضع تقديم الخبر وجوبا، أن للبتدأ إذا كان نكرة ليس لها مسوغ، تقدم الخبر عليها إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا، نحو: هندك رجل، وفي الدار امرأة.

والاشكال الذي يرد في هذه للسألة هو: لم لم يتقدم الخبر على للبتدأ في قولهم: (سلام عليك، وويل لك) مع أن للبتدأ نكرة، والخبر جار ومجرور، وقد تقدم للبتدأ على الخبر؟

والجواب كما ذكر ابن يعيش في شرح للفصل هو أن للبتدأ في قولك: (لك مال ونحكك بساط) إما التزم تقديم الخبر هناك خوفا من التباس الخبر بالصفة، وههنا في هذه المسألة لا يلبس، لأن قولهم: (سلام عليك) ونحوه دعاء ومعناه ظاهر، ألا ترى أنك إذا قلت: سلام عليك، وويل له) بالرفع كان معناه كمنناه منصوبا، وإذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل، فقولك: سلاما عليك، وويل لك بمنزلة (سلم الله عليك، وعذبك الله) ولما كان التقى فيه ينزع إلى معنى الفعل، لم يغير عن حاله، لأن مرتبة الفعل أن يكون مقديما (١).

فائدة هذا الإشكال :

إن عرض هذا الإشكال من جانب النحاة، دفع كثيرا من المفكرين إلى البحث وراء الفائدة المرجوة من تقديم الخبر إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا على المبتدأ النكرة وبخاصة عندما يرد مثل هذا الإشكال المتمثل في قولهم (سلام عليك) السابق توجيه القول فيه آنفا.

ومن بين الأئمة الأفاضل الذين أدلوا بدلائهم في هذا المحيط (ابن قيم
الجزوية) فقد ذكر في كتابه (بدائع الفوائد ^(١)) حكمة الابتداء بالنسكرة
في سياق جوابه من السؤال السادس من ثمانية وعشرين سؤالاً طرحها حول
توجيه القول في قولهم : (سلام عليكم ورحمة الله) وبعد أن استعرض أقوال
النحاة حول توجيههم القول في تقديم المبتدأ في هذه المسألة مع أن القياس أن
يقدم الخبر عليه ، عاب على بعض النحاة هذا التوجيه وحقق القول قائلاً :

(. . .) وهذا كلام لا حقيقة تحته ، ذلك ، لأن الخبر أيضاً نوع من أنواع
الكلام ، ومع هذا فلا يسكون جهة الخبر مسوغة للابتداء بالنسكرة ، فكيف
تسكون جهة الدعاء - التي اعتبرها النحاة - مسوغة للابتداء بها ؟

وأما الفرق بين كون الدعاء نوعاً ، والخبر نوعاً ، والطلب نوعاً ، وهل
يفيد ذلك تعيين مسمى النسكرة حتى يصلح الإخبار عنها ، فإن المانع من
الإخبار عنها ما فيها من الشياخ ، والإيهام الذي يمنع من تحصيلها عند
المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها ، ولا فرق في ذلك
بين كون الكلام دعاءً ، أو خبراً .

وقول من قال : إن الابتداء بالنسكرة إنما امتنع حيث لا يفيد ، نحو
(رجل في الدنيا ، ورجل مات) ونحو ذلك ، فإذا أطلت جاز الابتداء بها
من غير تقييد بضابط ولا حصر بعد .

وأحسن من تقييد ذلك بكون الكلام دعاءً ، أو في قوة كلام آخر ،
وغير ذلك من الضوابط المذكورة ، وهذه طريقة إمام النحو صيبويه فإنه في
كتابه لم يجعل للابتداء بالنسكرة ضابطاً ، ولا حصره بعد ، بل جعل مناط

الصحة الفائدة ، وهذا هو الحق الذي لا يثبت عند النظر سواء (. . .) .
هذا وقد عاب على الذين يكلفوا وضع ضابط للابتداء بالنكرة ، ثم
أجاب ابن قيم الجوزية على سؤال افترضه رب أن يسأل : فما عندك من
الضابط إذا سلكت طريقهم في ذلك ، فأجاب قائلا :
(اسمع الآن قاعدة جامعة في هذا الباب لا يكاد يشذ عنها شيء منه وهي :
أصل للبتداء أن يكون معرفة ، أو مخصوصا بضرب من ضروب التخصيص
يوجه تحصل الفائدة من الإخبار عنه ، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها
فلا يخبر عنه الا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا مقدما عليه بهتة الشروط
الأربعة ، لأنه إذا تقسم وكان معرفة ، صار كأن الحديث منه ، وكان المبتدأ
المؤخر خبر عنه .

ومثال ذلك : إذا قلت : (على زيد دين) فإنك تجد هذا الكلام في
قوة قولك : زيد مديان ، أو مدين ، فحط للفائدة هو الدين ، وهو للاستفاد
من الإخبار ، فلا تنجس في قيود الأوضاع ، وتقول : (على زيد) جار
ومجرور فكيف يكون مبتدأ ؟ فأنت تراه هو الخبر عنه في الحقيقة ، وليس
للمقصود الإخبار عن الدين ، بل من (زيد) بأنه مديان . . . فحط الفائدة
هو الخبر ، إن لم يكن الخبر مفيدا ، لم تغد المسألة شيئا ، وكان لا فرق بين
تقديم الخبر وتأخيره كما إذا قلت : (في الدنيا رجل) كان في عدم الفائدة بمنزلة
قولك : (رجل في الدنيا) فهنا لم تمنع الفائدة بتقديم ولا تأخير ، وإنما
امتنت من كون الخبر ظهر مفيد .

ومثل هذا قولك : (في الدار امرأة) فإنه كلام مفيد ، لأنه بمنزلة قولك :
(الدار فيها امرأة) فأخبرت عن الدار بحصول امرأة فيها في اللفظ والمعنى

فإنك لم ترد الإخبار عن المرأة بأنها في الدار، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة الخبر منه أولاً، ثم أسندت إليه الخبر، وإنما مقصودك الإخبار عن الدار بأنها مشغولة بالمرأة، وأنها اشتملت على امرأة، فهذا القدر هو الذي حسن الإخبار عن النسكرة هنا، فإنها ليست خبراً في الحقيقة، وإنما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة فهذا حقيقة للكلام، وأما تقديره الإعرابي النحوى فهو أن المجرور خبر مقدم، والنسكرة مرفوعة بالابتداء.

ثالثاً: تأخير الخبر وجوباً:

ذكر للنحاة أربعة مواضع يتحتم فيها تأخير الخبر على المبتدأ، وينبغي على ذلك وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً في نفس هذه المواضع، وقد سبق ذكرها بالتفصيل سابقاً عند الكلام على تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً^(١).

رابعاً: حذف الخبر جوازاً.

سبق أن ذكرت القاعدة اللغوية العامة التي تميز الحذف في المبتدأ والخبر وغيرها، وهي: (أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة لا بما يحذفه، تأثر يؤدي إلى هيب وفساد لفظي أو معنوي).

والنحاة لا يحذفون إلا لإفادة معنى خاص، وتضمنين الكلام ما يفيد الحذف فهم بذلك أقتصر على توجيه المعنى مضمناً المحذوف، ويرون في حذفه جمال المعنى، وفي ذلك يقول ابن جني.

(قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس أشئاً

من ذلك إلا عن دليل عليه، والا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته (٢).

(١) راجع ص ٤٢ من هذا الكتاب.

(٢) الخصال ص ٢٦٠.

ولذا تأكد لدينا أن الحذف جائز وهادف ، وأنه يربى في المتكلم والسامع ملكة الاقتدار على استلهاهم للمعنى من التركيب مع هدم وجود المحذوف ويجعله يرتقى بالمعنى حسب ذوقه ، وحسه للرهف النابع من ثقافته النحوية التي بها استطاع أن يحذف ويوجه ويعمل .

ومن أراد مزيداً من هذا الباب فليرجع إلى باب (الحذف) عند (عبد القاهر الجرجاني) في كتابه (دلائل الإعجاز) وعند (ابن جني) في كتابه (الخصائص) .

وهذا الذي أشرت إليه فيما يتعلق بالحذف عامة ، أما ما يتعلق بمواضع حذف الخبر جوازاً في إطار هذه القاعدة العامة فهي ما يأتي .

١ - يحذف الخبر جوازاً الجواب عن سؤال : كقولك : من في الجامعة ؟ فيجواب : (خالد) فـ (خالد) مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : (في الجامعة) لأن أصل الكلام : خالد في الجامعة ، فحذف الخبر جوازاً للوجود ما يدل عليه مع عدم تأثر .

٢ - إذا وقع الخبر بعد (إذا) الفجائية : بشرط أن تكون (إذا) حرفاً ، فإن كانت اسماً ، كانت ظرفاً من ظروف الأمكنة ، ويكون ما بعدها مبتدأ ، وهي ظرف في محل رفع خبر مقدم ، كقولك : (خرجت فإذا السبع) .

وإذا كانت حرفاً كانت من حروف للعاني الدالة على اللفاجأة وهي للراية هنا ، وهي التي يحذف بعدها الخبر ، فقولنا : (خرجت فاذا الأسد) : التقدير : فاذا الأسد حاضر أو موجود ، فحذف لدلالة الكلام عليه .

٣ - إذا وقع للبنداء مصدراً ، كقوله تعالى : « فصبر جميل ^(١) » ومثل هذا للوضع يمتثل أمرين :

الأول : أن يكون : (صبر) مبتدأ ، والخبر محذوف ، وللعنى : فصبر جميل أجل من غيره .

الثاني : أن يكون (صبر) مبتدأ تقدم عليه الخبر وهو محذوف ، أيضا ، والتقدير : فعندى صبر جميل ، وإنما جاز الابتداء بالنسكرة ، لأنها وصفت ، والنسكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها على ما سبق بيانه عند الكلام على مسوغات الابتداء بالنسكرة .

ويجوز أمر آخر وهو أن يكون (صبر جميل) خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : فأمرى صبر جميل .

٤ - دلالة الخبر الثاني على الخبر الأول المحذوف : كقول قيس بن الخطيم ، وقيل : لغيره :

نحن بما عندنا ، وأنت بما

عندك راض ، والرأي مختلف ^(٢)

خذف خبر للبنداء الأول وهو (نحن) وتقديره : نحن . . . رضوان ، وسوغ هذا الخذف دلالة خبر للبنداء الثاني عليه ، وإن كان هذا شاذاً ، لأن الأصل للثالب ، هو الخذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

هذا وكما دل الدليل على الخذف جاز ، وسأشير إلى بعضها عند توجيه القول في اللواضع الآتية .

(١) يوسف : ١٨ .

(٢) البيت من بحر الحقيف والمراد بالرأي هنا : الاعتقاد . وأصل جمه (أراء) نقلت العين قبل الفاء .

خامسا : حذف الخبر وجوبا :

يحذف الخبر وجوبا في أربعة مواضع هي :

١ - أن يكون خبر للبتدأ بعد (لولا) الامتناعية ، ويقع كونا عاما^(١) :

إن من للعلوم لدينا أن (لولا) حرف يدخل على جملتين - إحداهما مبتدأ وخبر غالبا ، والأخرى فعل وفاعل ، فتعلق إحداهما بالآخرى ، وترتبطا بها ، شأنها في ذلك شأن حرف الشرط الذي يدخل على جملتين فعليتين فيربط إحداهما بالآخرى فتصيران كالجملية الواحدة .

فتقول : (محمد قائم ، خرج خالد) فهاتان جملتان الأولى اسمية ، والثانية فعلية ، ، فبما متبايفتان ، وليس بينهما علاقة ، فإذا أتيت بـ (لولا) فقلت : (لولا محمد لخرج خالد) نجد أن الجملة الثانية قد ارتبطت بالجملة الأولى فصارتا كالجملية الواحدة ، إلا أنه قد حذف خبر للبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال ، حتى رفض ظهوره ، ولم تميز استعماله ، وتقدير الكلام : لولا محمد حاضر ، أو قائم ، أو مانع ، وما شابه ذلك ، وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ ، لأنه لا عائد منها إلى (محمد) ، وكما علمنا أن الجملة إذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ ، وأما اللام في قوله : (لخرج) وما بعدها فكلام يتعلق بـ (لولا) وجواب لها .

والأمثلة على ذلك كثيرة منها : لولا محمد -  - لشقى الناس ، ولولا

العلماء لضل الخلق ، ولولا العدل لقتل الناس بعضهم بعضا .

(١) المراد بالكون العام : أن يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة

عليه (كالتوم - أو القراءة) .

انظر النحو الوافي (هامش) ١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

وهذا الذي ذكر هو الغالب ، وقد يرد ذكر الخبر بعد (لولا) وهو قليل ،
وبعضهم منه شاذاً ، ومن ذلك قول إفلح بن يسار ، وقيل : لغيره :
لولا أبوك ولولا قبله عمر ألفت اليك معد بالمقاليد^(١)
والشاهد في قوله : (لولا قبله عمر) في (عمر) مبتدأ ، و (قبله) خبر ،
فذكر الخبر بعد (لولا) في موضع يجب فيه الحذف .
ويجوز توجيه الشاهد بوجه آخر وهو : أن (قبله) ظرف متعلق
بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ،
ولا شاهد في البيت .

السكون للطلق وللقيد :

ذكرت آنفاً أن الخبر الواجب حذفه لا بد أن يكون كونا عاما ، أو مطلقا ،
ويقابل هذا (السكون للقيد) إذن ما الفرق بينهما ؟
فالسكون للطلق : هو الوجود العام الخالي من شئ آخر معه (كالنوم ،
أو كالقراءة ، أو اللعب) .

وأما للقيد : فهو وجود مقيد بشئ آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود
للطلق المجرد ، يطلق عليه السكون الخاص الذي يقابل السكون العام .
ولتوضيح ذلك بالأمثلة نقول : إذا قلت : الولد نام ، أو نائم في البيت

(١) البيت من بحر البسيط ومعد : هو أبو للعرب ، معد بن عدنان ،
والمقاليد : جمع لا مفردة من لفظه ، وقيل مفردة : إقليد - على غير قياس -
وهو المفتاح .

والمعنى : أنت خالق بأن يخضع لك بنو معد كلهم الكفايتك وعظيم
قدرك ، وإنما أخرج خبرهم لك أوجرد أبيك ، ووجود جدك من
قبل أبيك .

والقائد انتصر أو منتصر في الحرب ، وما شابه ذلك ، فإنه يكون من قبل
الكون الخاص ، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود مع زيادة
شيء آخر ، كالوجود ومعه النوم للولد ، والوجود ومعه النصر القائد ..
وهكذا .

ومن هنا وجب أن نعلم أن الخبر بعد (لولا) أن كان كونا مطلقا وجب
حذفه نحو : (لولا خالد لهزم المسلمون في حروب الردة) .

وإن كان الخبر كونا (خاصا) فاما أن يدل عليه دليل ، فإن لم يدل عليه
دليل وجب ذكره نحو : (لولا زيد محسن إلى ما أتيت) .

وإن دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه ، كأن يقال : (لولا زيد محسن
إليك ؟) فتقول : (لولا زيد لمسكت) أي : لولا زيد محسن إلى لمسكت ،
فإن شئت حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته .

٢ - أن يكون لفظ المتبداً نصلاً في العيين : بمعنى : أن يغلب استعماله
فيه ، فلا يستعمل في غيره إلا مع قرينة ، وذلك نحو : لعمر الله لا يقين عملي ،
لأمانة الله لن أسكت عن حقي ، لأين الله لأعيين الملهوف فالخير في هذه
الأمثلة محذوف وجوبا ، والتقدير : (لعمر الله قسنى . . لأمانة الله
قسنى . . وهكذا) .

كما يلاحظ أن وجود لام الابتداء في أول كل اسم للفسم يؤكد أن القسم
المذكور مبتدأ ، المحذوف هو الخبر .

فإن لم يمكن لفظ المتبداً نصلاً في العيين ، أو لم توجد لام الابتداء ، فمندبذ
لا يكون حذف الخبر واجبا ، وإنما يكون جائزا ، نحو : (ههد الله لأفعلن
كذا) (أمر الدين لا نصرن المظالم) فلك في هذين المثالين وما شابههما

حذف الخبر أو إثباته ، وذلك لجواز كون القسم خبراً لمبتدأ محذوف تقديره :
قسى عهد الله ، وجواز كونه مبتدأ خبره محذوف ، أو مذكور .

٣ - أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في اللعية : وهذه الواو تؤدي مهمة
العطف ، وفي نفس الوقت يكون معناها للعية وإلا لو أدت العطف فقط لم يكن
حذف الخبر وجوباً ، وإنما كان جائزاً إن دل عليه دليل .

مثال ذلك : (كل رجل وضعته ، الصانع ومصنعه ، كل عمل وجزاؤه

الصديق وصديقه) .

انظر إلى هذه التراكيب تجد كلا منها مبدهوا باسم مرفوع هو مبتدأ ،
وقد عطف عليه اسم آخر بواو للعطف تفيد للمصاحبة ، وبعد هذه الواو يجيء
المحذوف على المبتدأ ، ويشاركه في الخبر ، لكن نجد أن الخبر قد حذف
وجوباً ، لأنه مفهوم من التراكيب وهو كلمة (مقترنان ، أو متلازمان)
وما في معناها أى : بكل ما يدل على اللازمة ، والمصاحبة التي توحى بها الواو
التي بمعنى (مع) .

ولسائل يسأل فيقول : ما الفرق بين الواو في الأمثلة السابقة ، وفي قولهم :
(استوى للاء والخشبة) ؟

والجواب عن ذلك نقول : إن الواو في اللوامين بمعنى (مع) إلا أن :
قولنا : استوى للاء والخشبة أوله فعل يعمل فيما فاء بعد الواو منهروب على
أنه مفعول معه ، أما التراكيب السابقة فقد بدت باسم هو مبتدأ عطف عليه
عليه اسم بواو معناها معنى (مع) فعصفت لفظاً ، وللعنى معنى الللايسة وللقيام
قد اقتضى الخبر الذى قدرناه آنفاً .

فإن لم تسكن الواو نصاً في اللعية لم يحذف الخبر وجوباً ، نحو : خالد وسعيد

ناجحان ، ولك أن تحذف الخبر جوازا إن دل الدليل عليه كقولك : خالد وجاره ، ومجهول وصديقه ، فلك أن تقول الخبر في الأول (واقفان أو ناجحان) ولك جواز الحذف كما سبق .

٤ - أن يكون المبتدأ مصدرا مضاف إلى معموه ، أو اسم تفضيل مضاف إلى مصدر صريح أو مؤول ، وبعده حال ضمت مسد الخبر وهي لا تصاح أن تكون خبرا ، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده :

هذا الوضع المبتدأ يأتي فيه على صور هي :

(١) المبتدأ المصدر المضاف إلى معموه : نحو : (ضربني العبد مسيئا) فـضربني مصدر وقع مبتدأ ، و (العبد) مفعول به المصدر ، معمول ، و (مسيئا) حال سد مسد الخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : ضربني العبد إذ كان مسيئا ، فسيئا حال من الضمير المستتر في (كان) المفسر بالعبد ، و (إذا كان) ، أو (إذ كان) ظرف نائب عن الظير ، ويفهم من هذا أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر ، كما تقدم بيانه آتفا ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : (مساعدتي الرجل محتاجا ، وقراءتي الخطاب مكتوبا) ونحوها .

وأما قول النحاة من الحال التي سدت مسد الخبر ، أنها لا تصلح أن تكون خبرا ، فذلك احتراز عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا للتنبيه على أن الحال التي تصلح للخبرية لا يجب حذف الخبر معها ، وذلك نحو ما حكى الأختش - رحمه الله من قولهم : (زيد قائما) فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : ثبت قائما ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا ، فتقول : زيد قائم ، فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف (ضربني العبد مسيئا) فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا من المبتدأ الذي قبلها ، فلا تقول : (ضرب

العبد مسمى) لأن الضرب لا يوصف بأنه مسمى .

(ب) للابتداء الذي يكون اسم تفضل مضاف إلى مصدر صريح أو مؤول :
وهذا مما يجب أن ننبه عليه ونؤكد أنه أن المضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم
المصدر نحو : (أتم تبيني الحق منوطا بالحكم) فآتم : اسم تفضيل مبتدأ ،
وتبيني : مضاف إليه ، والحق : مفعول به . لتبيني ، - ومنوطا : حال سدت
مسد خير (أتم) والتقدير : (أتم تبيني الحق إذا كان ، أو إذا كان
منوطا بالحكم) (١) .

ومما يجرى مجرى المثال السابق في التوجيه قولهم : (أ أكثر شربي
السويق ملتوتا) و (أ أكثر حي الزهر ناضرا) .

وأما اسم التفضيل المضاف إلى مصدر مؤول ، ويجرى مجرى ما سبق
ذكره في التوجيه ، وذلك نحو قولهم : (أخطب ما يكون الأمير قائما)
و (أحسن ما يرى البستان مشمرا) .

فقولك : (أخطب ما يكون الأمير قائما) أي : أخطب كون الأمير قائما
لأن (ما) مع الفعل بتأويل المصدر ، فـ (ما يكون) بمعنى (السكون) والمراد :
بكونه وجوده ، والتقدير : (أخطب وجود الأمير إذا كان قائما) جعل
وجوده خطيبا ويكون (إذا) الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار ،
ويؤكد ذلك ما حكى عن بعض العرب (أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة)
بنصب (يوم) فدل على أن (إذا) في موضع نصب ، وفي هذه المسألة
توجيهات للنحاة لمن أراد (٢) .

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٩٧ ، ٩٨ .

الخبر والمعرفة

سبق أن ذكرت أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يخرج عن هذا الأصل فيأتي نكرة وذلك بمسوعات سبق ذكرها ، وأن الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لفرض يرجع إلى الفائدة للذوطة بوجود هذا الخبر .

وقد يخرج الخبر عن هذا الأصل فيأتي مع المبتدأ المعرفة ، وفي هذه الحالة لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، لوقوع اللبس ، وعدم التمييز بينهما ، بل إذا كان الحال كذلك بأن جاء كل منهما معرفة فأيهما قدمت فهو للمبتدأ .

والفائدة من الخبر المعرفة لا تتحقق إلا باجتماعه مع المبتدأ لتسكون العائدة في مجموعهما ، فإن كان المخاطب يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة .

ولبيان ذلك نقول إذا قلت : (بكر أخوك) وأنت تريد أخوة النسب ، فيجوز لك مثل هذا ، إذا كان المخاطب يعرف (بكر) على انفراده ، ولا يعلم أنه (أخوه) وذلك بسبب فرقة بينهما ، أو لسبب آخر ، أو يعلم المخاطب أن له أخا ، ولا يدري هل هو (بكر) أم (خالد) فعندئذ يكون لهذا الخبر المعرفة باجتماعه مع المبتدأ فائدة ، يستفيد منها المخاطب عند قولك : (بكر أخوك) أي : هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته .

وكذلك الحال إذا قلت : (خالد المنطلق) فالمخاطب يعرف (خالد)

ويعرف أن شخصا انطلق ، ولكن لا يعلم أنه خالد : فيقال : خالد المنطلق
ف (خالد) معروف بهذا الاسم منفردا ، و (للمنطلق) معروف بهذا
الاسم منفردا غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن
يجعل أن أحدهما هو الآخر ، فلما اجتمع (المنطلق) مع (خالد) تمت
الفائدة باجتماعها .

وأما قولهم : (الله ربنا ، ومحمد نبينا) فإنما يقال ذلك . ردا على الكافر
والمخالف ، أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب
بهذا القول .

هذا وفي المسألة توجيهات لمن أراد (١) .



تعدد الخبر

إن تعدد الألفاظ في التراكيب النحوية نطق بها العرب ووضعوها في مواضعها لغرض قصدوه من جهة المعنى ، فعندما عددوا الخبر كان ذلك لزيادة قصدوها عبروا عنها بهذه الألفاظ ، وضبطوها بمعايير دقيقة حتى لا يخرج عن مرادهم ، وقد ورد تعدد الخبر في اللسان العربي على ثلاثة أنواع هي :

١- تعدد الخبر لفظاً ومعنى ، بحيث يكون كل واحد مخالفاً للآخر في هذين الأمرين فمثلاً تقول : (محمد - ﷺ - رسول أمين) فـ (محمد) مبتدأ ، وقد أخبرت عنه بأنه (رسول) وأنه (أمين) فالإخبار وقع بلفظين مختلفين ، وكل منهما يؤدي معنى خاصاً ، ومن ذلك قوله تعالى : « وهو الغفور الرحيم ذو العرش المجيد فعال لما يريد »^(١) .

وحكم هذا النوع أنه يجوز أن تعطف الخبر الثاني وما بعده على الخبر الأول بحرف عطف مناسب من أدوات العطف مراهما في ذلك المعنى ، وعندئذ يعرب ما بعد الخبر الأول معطوفاً عليه ، ويجوز حذف حرف العطف ، وعندئذ يعرب ما بعد الخبر الأول الأول ، خبراً أو أخباراً متعددة .

٢- أن تتعدد الأخبار في اللفظ ، وتشترك مجتمعة في تأدية المعنى للراد ، كأن تريد أن تخبر عن إنسان أنه معتدل في الانفاق فنقول : (خالد معتدل مقتر) فمجموع للراد من اللفظيين يمكن أن نعلم أنه (معتدل) لأنه يكون ميذراً في موضع يقتضى التبذير فيه ، ويقتر في موضع يقتضى التقدير فيه إذن من مجموع للراد من اللفظيين يمكن أن نعلم أنه (معتدل) ، وبذلك يتحقق

المراد إذا تضافرت الألفاظ للوصول إلى معنى واحد ، أما إذا قصد كل لفظ لذاته فإن المعنى يفسد ، ولا يؤذ الخبر مراده ومن ذلك قولهم : (هذا حلو حامض) و (هذا قائم قاعد) تريد أنه راكم .

ومما يجب أن نؤكد عليه أن الخبر إن كان مشتقا أو مؤولا ، فإنه يشتمل على ضمير مستمر يعود على المبتدأ ، وهو الضمير للمستتر الذي يحويه للفظ الجديد للمستنبط ، أو للمستلهم من مجموع معاني الألفاظ .

وحكم هذا النوع أنه لا يجوز فيه العطف ، لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة للفظ ، والعطف - غالبا - يقتضى للغايرة من جهة للفظ . وكذلك لا يجوز أن يفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي ، ولا يتأخر المبتدأ عن تلك الأخبار ، أو يتوسط فيها (٢) ، كل ذلك للمحافظة على اللفظ المراد من التركيب .

٣- أن يكون متمدداً في لفظه ومعناه ، ويكون ذلك تابعا لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقة أو حكما .

والمبتدأ لتعدد في نفسه حقيقة هو الذى يكون مثنى أو جمعا ، نحو :
(الطالبان مهندس وطبيب) (للسلطان محسن ومقتصد) (المسلمون محسن ومقتصد وسابق بالخيرات) فتعددت أفراد الخبر تبعا لتعدد أفراد المبتدأ المقصودة من المثنى أو الجمع .

والمبتدأ لتعدد حكما يكون منفردا - أى : شيئا واحداً - ولكنه ذو أجزاء وأقسام يتركب منها مجتمعة ، وهى التى تعرب خبرا له ، نحو : (جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف) المزرعة فاكهة وخضروات وحبوب

(١) النحو الرافى ١ : ٥٢٩ ، ٥٣٠ شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٩٨ .

وزهور ذات بهجة) ونحو ذلك مما كان المبتدأ فيه فرداً واحداً ولكن لأجزاء،
مجموع هذه الأجزاء يتكون المبتدأ .

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما
على الأول ، بشرط أن يكون حرف العطف هو الواو ، ويسمى ما بعد الخبر
الأول معطوفات مع كونه في المعنى خبر .

هذا ويجوز للمبتدأ في هذا النوع أن يتقدم على الاختيار أو يتأخر عنها ،
لأن المراد من التركيب محفوظ من الخلل المعنوي .

ومما يجب أن نشير إليه أنه ليسكون على ذكرنا أن تعدد الخبر ليس
مقصوراً على الخبر المفرد بل يكون فيه وفي الجملة وشبهها ، فالخبر المفرد
سبق التمثيل له .

أما الخبر الجملة المتعدد فنحو : (الطائفة تتحرك ، تطير ، ترتفع ، تهبط ،
تنوقف) .

وأما شبه الجملة فنحو : (الأستاذ أمامك ، قريك ، خلفك) .

وقد يجمع بين المفرد والجملة وشبهها نحو : (خالد قائم ، ينتصر
أمامك) .



اقتران الخبر بالفاء

إن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه ، فكلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً معنوياً قوياً ، ويتأكد هذا الارتباط بالروابط التي سبق ذكرها في هذا الفصل .

هذا ومن للعلوم بالذکر أن الأسماء على ضربين .

الأول : أسماء عارية من معنى الشرط والجزاء ، نحو : (محمد - خالد -

بكر - زيد) وشبهها ، فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره ، تقول : (خالد منتصر) .

وقد أجاز أبو الحسن الأخفش زيادة الفاء في مثل هذا الخبر ، فأجاز نحو : (خالد فنتصر) مستندلاً بوروده في السماع من ذلك ما حكاه عنهم في قولهم : (أخوك فوجد) على معنى (أخوك وجد) والفاء زائدة ، وأنشد قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فنتاهم

وأكرومة الحسين خلوا كما هيا^(١)

والشاهد في قوله : (فانكح) حيث وردت الفاء زائدة في الخبر على رأى الأخفش والمراد : (وقائلة خولان أنكح فنتاهم) .

وسببويه لا يرى زيادتها ، ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة ، وأنه من قبيل عطف جملة فعالية على جملة اسمية .

(١) البيت من بحر الطويل .

والضرب الثاني من الأسماء: ما يتضمن معنى الشرط والجزاء ، ويتحقق ذلك في الأسماء الموصولة ، والنكرات الموصوفة .

فالأسماء الموصولة: وهي (الذي ، والتي) وأخواتهما ، فإذا كان الموصول شائعا لا لجنس بعينه ، وكانت صلته جملة من فعل وفاعل ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، وأخبرت عنه ، جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء ، وذلك نحو: (الذي يأتيني فله درهم) و (الذي عندي فسكرم) ومن ذلك قوله تعالى: «وما يكمن من نعمه فن الله»^(١) فقوله: (من الله) خبر المبتدأ هو (ما) ، وقوله سبحانه: «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم»^(٢) فالكلام من قوله: (ينفقون) إلى (علانية) كله من صلة (الذين) وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء ، وقوله: (فلهم أجرهم) في موضع الخبر.

والسبب في اشتراط النجاة لدخول الفاء في خبر الموصول أن يكون شائعا ، أي: غير مخصوص ، لأنه إذا كان شائعا كان مبهما ، كما أن باب للشرط مبني على الإبهام .

فإن جعلته لو احد مخصوص بعينه فقلت: (خالد الذي أتاني فله درهم) لم يميز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء .

وأما الإخبار عن النكرة الموصوفة بالفعل ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور فنحو: (كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) فحكم دخول الفاء في الخبر وهو قوله: (فله درهم) كحكم الموصول في دخول الفاء في خبرها

(١) النحل: ٥٣ .

(٢) البقرة: ٢٧٤ .

لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول ، لأن النسكرة في إيهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصوص ، والصفة كالصلة ، فإذا كانت بالفعل ، أو ما هو في تقدير الفعل من جار ومجرور ، كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فتدخلت الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصول .

فإن وقع في الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء ، نحو : (الذي إن يزرني أزده له درهم) ولو قلت هنا : (فله درهم) لم يميز ؛ لأن الشرط لإيجاب دفتين .

وكذلك : (كل رجل إن يزرني أكرمه له درهم) لم يميز دخول الفاء على الخبر ؛ لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتج إلى إعادته .

ولو قلت : (ادى أبوه أبوك فزيد) لم يميز ؛ لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط .

ولو قلت : (كل إنسان فله درهم) لم يميز ؛ لأنه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط .

فإن دخلت على الموصول ، أو النسكرة الموصوفة بالحروف الناصبة للابتداء ، الرافعة للخبر وهي (إن) وأخواتها ، فقد ذهب سببويه إلى أن (كأن ، وليت ، ولعل ، ولكن) حروف تمنع من دخول الفاء في الخبر ، لأنها هوامل تغير اللفظ والمعنى ، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة ، فلما عملت في هذه الموصولات ، والنسكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء ، فلم تدخل الفاء في خبرها ، كدخولها في خبر الموصولات ، إذا لم فيها أدوات الشرط ، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال ، وغيرها .

وأما (أن) فذهب سببويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه

الأشياء ، فإنها وإن كانت عاملة ، فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ،
وذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء .
وقال الأخفش : لا يجوز دخول الفاء مع (إن) لكونها عاملة كأخواتها .
وقدر جح ابن يعيش مذهب سيبويه وقال : هو أقرب إلى الصحة وقد
ورد به التنزيل قال الله تعالى : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون » ^(١) وقال : « إن الذين يكفرون بآيات الله » ^(٢) إلى
أن قال : « فيشرهم بعذاب أليم » ^(٣) وقال سبحانه « قل إن اللوت الذي
تفرون منه فإنه ملائكم » ^(٤) فأدخل الفاء في الخبر ، فالأخفش يحمل الفاء في
ذلك على الزيادة ، والأول - وهو مذهب سيبويه - أظهر ، لأن الزيادة على
خلاف الأصل ^(٥) .

تمييزه :

إن مما يجب أن نشير إليه ونجعله على ذكر منا أن النحاة هم أقدر
الناس على فهم المعاني من التراكيب النحوية التي وضعوها وفقا لضوابط
وأصول نحوية فلم يقدموا ، أو يؤخروا ، أو يحذفوا إلا لفرض سام في
نفوسهم ، وهو الدقة في إبراز المعاني النحوية التي هي ثمار وضع هذه القواعد
والأصول .

وأستطيع أن أقول : إن تدقيقهم لهذه المعاني كان يتفاوت بقدر ما يملك

(١) الأحقاب : ١٣ .

(٢) آل عمران : ٢١ .

(٣) التوبة : ٣٤ .

(٤) الجمعة : ٨ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ١٠١ .

كل منهم من حاسة الذوق والحس المرهف ، وقد كان يشير بعضهم في مؤلفاته
إشارات وتصريحات تنفق ومفهوم العصر الذى هو فيه ، وهذا واضح كل
الوضوح فى الكتاب لسيبويه ، ومعانى القرآن لفراء ، ومصنفات أعراب
القرآن السكريم ، والخصائص لابن جنى ، وغيرها من مصنفات النحو واللغة .

هذا وقد استخدم عبد القاهر الجرجانى القاعدة النحوية استخداما فلسفيا
دقيقا حتى استنطقها المعنى النحوى ، ثم استلهم المعانى استلهاما منطقيًا كان له
أثره الفعال فى محيط علوم اللغة عامة ، وفن البلاغة خاصة ، فضلا عن ميدان
التفسير والحديث ومن أراد استيضاحا لهذه الحقيقة فليرجع إلى كتاب
(دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانى ، وكتاب (فلسفة عبد القاهر
الجرجانى النحوية فى دلائل الإعجاز) .

(والله من وراء القصد وهو الهادى إلى صراطه المستقيم) .

الأسئلة والتطبيقات

س ١ - عرف الجملة في المفهوم النحوي ، ثم اذكر أقسامها باعتبار التركيب النحوي مثلا لما تذكر بأمثلة تفصح عن مفهومك .

س ٢ - اذكر مواضع الجمل التي لها محل من الإعراب ، مع التعميل لكل ما تذكر ، ثم بين الموقع الإعرابي للجمل التي تحتها خط فيما يأتي .

(١) قال بشار :

يا قلبي أذني لبعض الحى عاشقة والأذن تعشق قبل العين أحيانا

وقال آخر :

وكنت ولم أخلق من الطير إن بد

لها بازق نحو الجهاز أطهر

(ب) قال تعالى :

« إن المنافقين يخادعون الله ، وما لكم لا تفقون في سبيل الله »

« والسلام على يوم ولدت » « وإن تصيبهم سئمة بما قدمت أيديهم

إذا هم يقنطون »

« ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه »

س ٣ - الجمل التي لها محل من الإعراب بعضها يقع في مواقع أصلية من

التركيب النحوية ، تقوم مقام العناصر الأصلية ، وبعضها الآخر يقوم مقام

العناصر المتممة للتركيب . فصل القول في ذلك مبينا هذه المواقع ، وموضحا

إجاباتك بالأمثلة ، مع التوجيه لما تذكر .

س٤ - اذكر أنواع الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، مثلما تذكر ،
ثم أفصح عن موضع الشاهد فيما يأتي ، موجها القول فيه :

(١) قال الشاعر :

ولمى رام نظيرة قبل التي

للى - وإن شطت نواها - أزورها

وقال آخر :

فلا - وأبى دهماء - زالت عزيزة

على قومها ما دام للزند قاذح

(ب) قال الله تعالى :

« فأوحينا إليه أن اصنع الفلك » « وأمرنا النجوى الذين ظلموا هل

إلا بشر مثلكم »

س٥ - عرف الجملة المعترضة ، ثم فصل القول في مواضعها الإعرابية
موضعا إجابتك بالأمثلة .

س٦ - ما هي الجملة التفسيرية ؟ وكيف يكون ارتباطها بما قبلها ؟ وما هي
أقسامها ؟ وضح إجابتك بالأمثلة .

س٧ - اذكر أنواع الجملة المحاب بها عن القسم ؛ ثم بين من أى أنواع
الجمل تكون ؟ مثل لما تذكر .

س٨ - استخرج مما يأتي الجمل التي لها محل من الإعراب ، وبين محلها
الإعرابي مع ذكر السبب .

(١) قال الله تعالى :

« كنتم خير أمة أخرجت للناس » « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه »
« إن للنافقين يخادعون الله » « ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم »
« فإن اتهموا فإن الله يابعلمون بصير » « فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون »

« فليضحكوا قليلا وليبكيوا كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون » .
(ب) قال الشاعر :

كأن سواد الليل والفجر ضاحك
يلوح ويخفى أسود يتسم
رب سماع مبصر في سعيه أخطأ التوفيق فيما طلبا
ما كنت أحسبني أبقى إلى زمن
يسوء بي فيه كلب وهو محمود
إنا لنرى زمن ترك القبيح به من أكثر الناس إحسان وإجمال
المرء يفرح بالأيام يقامها وكل يوم مضي يدني من الأجل
س٩ - لاجمل التي تحتها خط فيما يأتي موقع من الإهراب اذكرة ، ثم غيرها
بمفردات تؤدي معناه .

(١) أحب أن أزورك حين تعود .

(ب) أقبل الناجح يتهلل وجهه .

(ج) كان الفدائيون يديرون مكيدة العدو .

(د) تروج السلع وسعها مقبول .

- (هـ) ليت اللاجئين يعودون إلى ديارهم .
- (و) رفع الجندي العلم ترفرف ديباجته .
- س ١٠ - غير للفردات التي تحتها خط فيما يأتي بجمل اسمية ، أو فعلية تؤدي معناها ، ثم بين الموقع الإعرابي لهذه الجمل مع ذكر السبب :
- (أ) سمعت الطلاب صائحين : (ب) رأيت الراكب حين وقوعه .
- (و) اصرف وجهك إلى عمل مضمون النفع .
- (د) ادخلوا منتهمين .
- (هـ) صار العمال مشاركين في الإدارة .
- (و) ظهرت سلع مستوردة من الخارج .
- س ١١ - عرف الجملة الإسمية ، ثم بين الغرض منها ، وما تتكون ، مع التمثيل لما تذكر .
- س ١٢ - عرف المبتدأ مع شرح هذا التعريف .
- س ١٣ - يقول الإمام الرضى : (إن العامل النحوى ليس مؤثراً في الحقيقة ، والمؤثر هو المتكلم) .
- اشرح هذه العبارة موضحاً قولك بالأمثلة .
- س ١٤ - لنعنا آراء حول العامل في كل من (المبتدأ والخبر) اذكر هذه الآراء ، ثم بين أيها أرجح في نظرك ؟
- س ١٥ - للإبتداء بالنسبة مسوغات اذكرها مع التمثيل ، ثم أفصح عن المسوغات فيما يأتي مع التوجيه لما تذكر :

قال تعالى :

« وأجل مسمى عنده » « ولعبد مؤمن خير من مشرك »
« أو إله مع الله » « سلام على آل ياسين »
(ب) قال الشاعر :

وأقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب أجر
سرينا ونجم قد أضاعت فذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

(ح) (طوبى لمن رزق للسلامة) (كل يموت)

(رب أخلك لم تله أمك) (من يعمل خيرا يشكره الناس له)

س١٦ - متى يجب الابتداء بالوصف؟ ومتى يتعين أن يكون خيرا؟

ومتى يحتلما؟ وضح إجابتك بالأمثلة .

س١٧ - متى يستغنى للابتداء عن الخبر؟ مثل .

س١٨ - بين موضع الشاهد فيما يأتي مع التوجيه لما تذكر :

قال الشاعر :

خير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن
فخر نحن عند الناس منكم إذا الداعي المشوب قال : يالا
أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اتفتيم جميعا نهج عرقوب

س١٩ - متى يتعين تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا؟ ومتى يجب تقديم

الخبر عليه؟ مثل لما تذكر ، ثم أفصح عن موضع الشاهد في قول الشاعر :

فبارب هل إلا بك النصر يرتجى

عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟

- س ٢٠ - متى يحذف المبتدأ جوازاً؟ ومتى يحذف وجوباً؟ مثل .
- س ٢١ - عرف الخبر ، ثم بين لماذا لم يقع ظرف الزمان خبراً عن الفئات؟ مثل لما تذكر .
- س ٢٢ - اذكر حكم الخبر مع بيان آراء النحاة في العامل فيه ، مثل .
- س ٢٣ - يقول النحاة : (إن الخبر المفرد من حيث ارتباطه بالمبتدأ يكون هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزله) اشرح هذه العبارة موضحاً إجابتك بالأمثلة .
- س ٢٤ - متى يتحمل الخبر المفرد الضمير؟ ومتى لا يتحمل؟ وضع آراء النحاة مع التمثيل .
- س ٢٥ - متى يبرز الضمير؟ ومتى يستتر مع الخبر المفرد؟ أفسح عن فوك بالأمثلة .
- س ٢٦ - متى تحتاج جملة الخبر إلى رابط؟ ومتى تستغنى عنه؟ مثل .
- س ٢٧ - اذكر بالتفصيل مع التمثيل أنواع الرابط .
- س ٢٨ - (نص النحاة على أن الخبر شبه الجملة لا بد من تعلقه بمحذوف واجب الحذف ثم اختلفوا في هذا المتعلق ، اذكر آراء النحاة في ذلك مع بيان نوع هذا المتعلق وأي هذه الآراء تختار؟ ولماذا؟ مع التمثيل .
- س ٢٩ - متى يجوز تقديم الخبر؟ ومتى يجب؟ فصل إجابتك بالأمثلة .
- س ٣٠ - لما يتقدم الخبر على المبتدأ في قولهم : (سلام عليك ، وويل لك)؟ فصل القول في هذه المسألة مع التمثيل ، وبيان فائدة هذا الاشكال ، على المعنى في التركيب النحوي .

ص ٣١ - اذكر للواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً ، ثم بين متى يكون حذفه جائزاً ؟ مع التمثيل .

ص ٣٢ - الأصل في الخبر أن يكون نكرة لتحصل به الفائدة وحده ، فما هي الحالة التي لا تحصل هذه الفائدة إلا باجتماعه مع المبتدأ ؟ وجه قولك بالأمثلة .

ص ٣٣ - اذكر الحالات التي يتعدد الخبر فيها ، مع بيان حكم كل حالة على حدة ، موجهها القول بالأمثلة .

ص ٣٤ - متى يقترن خبر المبتدأ بالفاء ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل ثم وجه القول في موضع الشاهد في قول الشاعر فيما يأتي .

وقائفة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

ص ٣٥ - عين المبتدأ والخبر فيما يأتي مع بيان صورة كل منهما وعلامة إعرابه :

(أ) قال الله تعالى :

«ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام» «ما على الرسول إلا البلاغ»

«وما من إله إلا الله» «وما محمد إلا رسول»

«لذين أحسنوا الحسنى وزيادة» «إنما أموالكم وأولادكم فتنة»

«الحاقة ما الحاقة» «عنده أجر عظيم»

(ب) قال الشاعر :

وما الحكم أن تنفضي دولة وتقبل أخرى وأعوامها

لسكل شيء عندته عوض وما لفقد الصديق من عوض

وكل أخ عند الهوينى ملاطف
ولكنكما الإخوان هند للشدائد
وبما يسوء النفس ألا ترى لها صديقا إذا اشتد الزمان له ههد
فرب كتيب ليس تندى جفونه
ورب كثر الدمع غير كتيب

إنما الدنيا هبات وعوار مستردة
شدة بعد رخاء ورخاء بعد شدة

(٢) ومن قول بعضهم :

(رب قول أنفذ من صول) (الغيب أنك تعرف الحقيقة وتسكت)
(لولا الدليل لمكنت القافلة) (الجمعة أن تسعى بين اثنين بالفساد)
(الرأى السيد ألا تتخاذل) (وراء كل عظيم امرأة)
(ما التضحية إلا الجود بالنفس) (أמיד أخوك لى أسرار همد)
(ما مجهول خطر الحرب) (فأخفه عنه)

من ٣٦ - أعرب ما تحته خط فيما يأتى :

(١) قال سبحانه وتعالى :

« وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير » « ما المسيح بن مريم إلا رسول »
« إذا تنلى عليه آياتنا قال أساطير » « القارعة ما القارعة »
الأولين »

« وإن من شيء إلا يسبح بحمده » « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان »

(ب) قال الشاعر :

صلاح أمرك للأخلاق مرجحه فقوم النفس بالأخلاق تستقم

وهل نافعى أن ترفع الحجب بيننا ودون الذى أملت منك حجاب

س ٣٧ - مثل لما يأتى فى جمل تامة .

- | | |
|---------------------------|---------------------------------|
| (أ) مبتدأ مؤخر بعد إلا . | (ب) مبتدأ مقترن بلام الابتداء . |
| (ج) مبتدأ خبره محذوف . | (د) مبتدأ بعد حرف جر زائد . |
| (هـ) مبتدأ مؤخر وخبره ظرف | (و) مصدر مؤول من أن والفعل |
| (ز) مبتدأ بعد (رب) | يعرب مبتدأ مؤخر |
| (ح) فاعل سد مسد الخبر | (ط) فاعل سد مسد الخبر . |
| (ى) خبر مبتدؤه محذوف | (ك) خبر يكون مصدرا مؤولا من أن |
| (ل) خبر محصور بـ (إلى) | والفعل . |
| (م) خبر واجب التقديم | |

الباب الثاني نواسخ الابتداء

النواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال :
لمسخت الشمس الظل ، إذا أزالته .

وفي الإصطلاح : للناسخ : هو ما يرفع حكم للبتداء والخبر .

أقسام للنواسخ باعتبار العمل :

تنقسم هذه النواسخ بالنظر إلى عملها في الابتداء أو الخبر إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما يرفع للبتداء وينصب الخبر : وهو (كان) وأخواتها ، و (ما)
الحجازية وأخواتها وأفعال للقاربة والشروع والرجاء .

٢ - ما ينصب للبتداء ويرفع الخبر : وهو (إن) وأخواتها ، و (لا)
النافية للجنس .

٣ - ما ينصبهما معاً : وهو (ظن) وأخواتها .

أقسامها باعتبار اللفظ :

تنقسم هذه النواسخ بالنظر إلى لفظها إلى قسمين :

١ - أفعال : وهي (كان) وأخواتها ، و (كاد) وأخواتها ، و (ظن)
وأخواتها .

٢ - حروف : وهي (إن) وأخواتها ، ما الحجازية وأخواتها المشبهات
بـ (ليس) (لا) النافية للجنس .

ولتفصيل القول حول هذه النواسخ ، قسمت هذا الباب إلى سبعة فصول

الفصل الأول : (كان) وأخواتها .

الفصل الثاني : (كاد) وأخواتها .

الفصل الثالث : (ما) الحجازية وأخواتها .

الفصل الرابع : (ظن) وأخواتها .

الفصل الخامس : (أعلم) وأخواتها .

الفصل السادس : (إن) وأخواتها .

الفصل السابع : (لا) النافية للجنس .

الفصل الثامن : أسلوب (لا سيما) .

هذا وقد قدمت (ما) الحجازية وأخواتها مع أنها حروف على (ظن) وأخواتها مع كونها أفعالا ، وذلك نظرا إلى المشابهة في العمل بينها وبين سابقتها (كان وكاد) وأخواتها ، وأثبتت (لا) النافية للجنس بفصل خصصته لأسلوب (لا سيما) وذلك ، لأن توجيه القول في هذا الأسلوب لا يخرج عن (لا) النافية للجنس .

﴿ واقفه المستعان ﴾

الفصل الأول

(كان) وأخواتها

تصدرت (كان) عنوانا لهذا الفصل ، واختصت من بين أخواتها بالذكر ، لأن معناها وهو النكون يعم جميع مدلولات أخواتها ، فيقال : كان مصبعا وممسيا . . . ومضحيا . . . الخ ، وكذلك هي أم الأب ، لكثرة دورها وتشعب مواضعها .

والمراد بأخواتها : نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل ، وإن اختلفت في اللفظ والمعنى .

وقد سميت هذه الأفعال ناسخة وناقصة ، أما كونها ناسخة نسبق إيضاح ذلك في مقدمة هذا الباب .

وأما كونها ناقصة : فيرجع ذلك لكونها تدل على الزمن فقط دون الحدث ، أو لأنها لا تكسفي بالرفوع ، بل تحتاج إلى المنصوب وهو الظير .
وأما كونها أفعالا ، فلتنصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل ، وسوف نفصل القول في ذلك في موضعه - إن شاء الله تعالى :

وهذه الأفعال لا تدل إلا على الزمان فقط إذ لا مصادر لها .

وأما قولك : (أزورك لكونك شريفا) فكون مصدر (كان) التامة ، و (شريفا) نصب على الحال ؛ ولهذا لا يجوز (أزورك لكونك أخانا) لأن الحال لا يكون معرفة .

وكذا (الإصباح والإمساء) مصدران من (أصبح وأمس) التامين والمصدر مصدر (صار) بمعنى رجع^(١) .

(١) السكافي شرح الهادي الزنجاني : ٢٢٢ .

قال أبو البقاء : ولم يذهب أحد إلى أنها حروف ، ومن أعبر عنها بالحروف كالزجاجي فهو مشجوز ، لأن الحرف في الأصل قطعه من الشيء ، وهذه طائفة من الكلام^(١) .

وتسمى أيضا أفعالا عبارة ، أي : هي أفعال لفظية لا حقيقة^(٢) . ذلك لأن الفعل الحقيقي ما دل على حدث إذ الحدث هو الفعل الحقيقي وكأنه سمى باسم مدلوله ، وهذه الأفعال لما لم تدل على حدث لم تسكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف ، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ أو الخبر أفادت الزمان في الخبر ، فصار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا يتم الكلام برفوع (كان) وأخواتها حتى يأتي المنصوب^(٣) وهو الخبر .

ألفاظ هذه الأفعال ومعانيها :

ألفاظها ثلاث عشرة لفظة وهي : (كان - أمسى - ظل - بات - أضحى - أصبح - صار - ليس - مازال - ما برح - ما فنى - ما انفك - مادام) وأما معانيها فهي :

١ - كان : ومعناها : اتصاف الخبر عنه بالخبر في زمن مضى .

٢ - أمسى : ومعناها : اتصاف الخبر عنه بالخبر مساء .

٣ - ظل : ومعناها : اتصافه به نهارا .

(١) المصدر السابق ٢٢٣ وشرح ابن يعيش ٧ : ٨٩ .

(٢) شرح ابن يعيش ٧ : ٨٩ .

(٣) الكافي شرح الهادي : ٢٢٣ - بتصرف .

- ٤ - بات : ومعناها : اتصافه ليلا .
 ٥ - أضحى : ومعناها : اتصافه به في الضحى .
 ٦ - أصبح : ومعناها : اتصافه به في الصباح .
 ٧ - صار : ومعناها : التحول من صفة إلى صفة .
 ٨ - ليس : ومعناها : النفي - أي : نفي الخبر عن الاسم - وإذا لم يقيد (ليس) بقيد يصر فيها للماضي أو المستقبل دلت على نفي الحال ، وذلك نحو : (ليس الطالب قائماً) نفي المثال نرى أن نفي القيام عن الطالب نفيًا مطلقاً .
 وليس الأمر كذلك إذا قلت : (ليس الطالب قائماً غداً) فأنت ترى أن نفي القيام هنا مقيد بزمن وهو في المستقبل .
 ٩ - (زال) ماضى (يزال) و (برح) و (فتر) و (انفك) : معنى هذه الأفعال : ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال ومقام الكلام .
 ١٠ - دام : ومعناها : بقى واستمر أي : مدة ثبوت معنى خبرها لاستمرارها نحو : (يفيد العلم ما دام الطالب مستعداً ، ويضر ما دام الطالب منصرفاً عنه) .

عمل (كان) وأخواتها

كما سبق ذكره في باب المبتدأ والخبر علمنا أن كليهما مرفوعان ، فعند دخول (كان) أو إحدى أخواتها عليهما يتجدد الرفع للمبتدأ بهذا العامل الجديد ، الذي يجتلب النسب أيضا للخبر ، فيصور المبتدأ اسماً (كان) أو إحدى أخواتها ، ويصور الخبر خبراً لها ، ومن ثم فقد شبهوها بالفعل الصحيح .

مثال ذلك قوله تعالى : « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ » (سورة البقرة الآية ١٠٧) ،
مختلفين (١) ، فد (نصر) اسم (كان) مرفوع بالضم الظاهرة ، و (سقط) خبرها منصوب بالفتحة ، ووقت تقسم الخبر ، ومضونه هنا على اسم (كان) على الوجه الذي سبق في موضعنا إن شاء الله .
وكذلك الحال في الآية الثانية ، وروا الجماعة مبني في محل رفع اسم (يزال) مضارع (زال) ، و (مختلفين) خبرها منصوب بالياء ، لأنه جمع مذكور سالم .

ما سبق ذكره يتضح أن الرفع الذي وقع على اسم (كان) غير الرفع الذي كان موجودا فيه وهو مبتدأ ، لأن العامل الجديد في الاسم هو (كان) أو إحدى أخواتها : وقبل ذلك كان الرفع بعامل مني وهو الابتداء ، وهذا تقرير من ذهب البصريين .

أما الكوفيين : فيرون أن رفع اسم (كان) باق على حاله بالعامل الذي عمل فيه قبل دخول (كان) أو إحدى أخواتها ، وخالفهم الفراء : فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل (٢) .

وكلام الكوفيين ظاهر البطلان ، لأنه يفتقر عليه أن (كان) وأخواتها تعمل في منصوب هلمسو الخبز ، ولا تعمل في مرفوع ، وهذا لا نظير له في بقية الأفعال .

وقد انتصر ابن هشام لرأي الكوفيين فقال : وأما الاسم - يفتقر اسم كان فإنه في ظاهر الأمر لم يتغير عن الرفع الذي كان عليه قبل دخولها ،

(١) الروم : ٤٧ . (٢) مود : ٢١٨ .

(٣) معاني الفراء : ١ : ١٣ .

وعلى هذا الظاهر يبي أهل السكوة أهل طاعتهم فقالوا : إن ذلك الرفع بعينه باق كما كان لم يتغير^(١) .

وقال أهل البصرة إن هذا الرفع غير ذلك المحدد بالعمل اللفظي ، ويدل عليه لم أمران^(٢) .

أحدهما أن كل فعل يرفع ، وقد ينصب ، وقد لا ينصب ، فأما أن ينصب ولا يرفع فلا .

الثاني : اتصاله بها إذا كان ضمير نحو قوله تعالى : « كانوا الظالمين »^(٣) والضمير بالاستقرار إنما يتصل بعامله .

ومن ثم وجب لها أن ترفع وتنصب تشبيها بالفعل الحقيقي حيث (كان) يرفع الفاعل ، وينصب للمفعول ، وحيث كان المرفوع والنصب هاهنا لحقيقة واحدة ، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين الذين هما الحقيقيين مختلفين أفرد لهما النحويون بابا ، وقالوا : لمرفوعها اسم (كان) ولنصوبها خبر (كان) حملت فيهما قاضيف إليها الملازمة لهذه العلة ، والفرق بينها وبين المفعولين^(٤) .

ولا ينبغي أن سيئرت قد سماها الفاعل والمفعول به مجازا فقال^(٥) : هذا باب مما يعنى إلى اسم الفاعل إلى اسم المفعول . ولم يذكر من صفات الأفعال إلا (كان ، وصار ، وما دام ، وليس) ثم قال : وما كان نحوهن من

(١) شرح المعجزة البدرية لابن مشام : ٣٦٠ - والإرتشاف : ٥٣٩ - والتصريح ١ : ١٨٤ .

(٢) الزخرف : ٧٦ .
(٣) الكافي شرح الهادي : ٢٣٣ - بتصرف .
(٤) الكتاب ١ : ٢١ ، ٢٧ .

الفعل مالا يستغنى عن الخبر ، يريد : ما كان مجردا عن الحديث فلا يفتنى
عن منصوب يقوم مقام الحدث .

وخلاصة القول الصحيح : أن هذه الأفعال ترفع المبتدأ اسمها حقيقة
تشبيها بالفاعل الذى يكون بالنسبة لـ (كان) وأخواتها مجازا ، وتنصب
الخبر ويسى خبرها حقيقة تشبيها بالمفعول مجازا ، وإن كان العامل فى الأصل
هو المتكلم ، لأنه هو الذى يحدث الأثر فى تغيير الحركات على الحقيقة ،
إلا أن إسناد الأثر إلى هذه العوامل يكون على سبيل المجاز .

أقسامها

تنقسم هذه الأفعال إلى قسمين بالنظر إلى العمل والمنصرف وعدمه ،
وكل قسم يتدرج تحته أقسام ، وإليك بيان ذلك بالتفصيل :

أولا : أقسامها من ناحية العمل .

تنقسم هذه الأفعال من ناحية تأثيرها فى الجملة الاسمية إلى ثلاثة أقسام .

الأول : أفعال تعمل الرفع فى المبتدأ والنصب فى الخبر بلا شرط : وهى
(كان) ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس) .

الأمنة : قال تعالى : « وكان ربك قديرا » (١) (أصبح المسلم صائما)
(أمسى المسلم مغفورا له) (أضحى التاجر أمينا) (ظل الإيمان دافعا
على الخير) (بات العالم ساهرا فى طلب العلم) (صار الدقيق خبزا) (ليس
خالقا) .

التسالي: أفعال تعمل بشرط : وهو أن يتقدمها نفي أو شبهه ، والمراد
بشبهه النفي : (النهي والاستفهام والنعاء) .

وهذه الأفعال هي : (زال ، وبرح ، وقى ، وانفك) .

الأمثلة مع النفي بـ (ما) : نحو : (ما زال أهل الحق قائمين على حدود
الله) و (ما برح المسلمون ضاهرين لحماية دينهم) و (ما قى النفعيون متعاونين
مع أهل الباطل) و (ما انفك الإسلام ينادى أهل الحق لحمايته .

الأمثلة مع النفي بـ (لا) : قال تعالى : « ولا يزالون مختلفين »^(١)
و (لا أبرح محبا للخير دائما) : (لا يفتأ المجاهدون صابرين) و (لا ينفك
الدعاة جريصين على دعوتهم) .

الأمثلة مع النفي بـ (لن) : (لن تزالوا عتوانين على الظلم ما تتمم
حريصين على الإسلام وقوله تعالى : « لن نبرح عليه عاكفين »^(٢)
و (لن يفتأ المصلحون مجاهدين ماداموا على الحق) و (لن ينفك رجال
الإصلاح عن دعوتهم حرصا على الحق) .

الأمثلة مع النفي بـ (لم) : (لم أزل مقبيا على الحق) و (لم أفتأ تائبا من
الذنوب) و (لم أبرح مخلصا لديني و (لم أنفك مصترقا بتقصيري) .

ومثالا مع النفي بـ (ليس) : كقول الشاعر :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع^(٣)

(١) هود : ١١٨ .

(٢) طه : ٩١ .

(٣) البيت من بحر الخفيف ،

والشاهد في قوله : (ليس ينفك ذا غلى . . . كل) حيث سبق الفعل (ينفك) بليس التي تفيد النفي . فعمل الفعل (ينفك) عمل كان ، و (ذا) خبرها مقدم منسوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، و (كل) اسمها مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

والأمثلة مع النهي كقول الشاعر :

صاح شمر ولا تزل ذا كر الموت ت نفسياته ضلال مبين^(١)

والشاهد في قوله : (لا تزل ذا كر الموت) حيث عمل الفعل (تزل) عمل (كان) لتقدم النهي وهو (لا) عليه ، واسمها مضمير فيها تقديره (أنت) وخبره (ذا كر) منصوب بالفتحة ، وحذف التنوين منه لإضافته إلى (الموت) .

ومنه (لا تبرح سالكا طريق الحق مع المتقين) و (لا تنفك ناصحا أهل الإيمان دفاعا عن عقيدتهم) و (لا تنفك محافظا على سلوكك الإسلامي) .

والأمثلة مع الدعاء : كقول غيلان بن عقبة ، المعروف بنبي الرمة .

ألا ياسلى يا دارى على البلى

ولا زال مهلا بيجرائك القطر^(٢)

(١) البيت من الخفيف ، والشاعر يبحث على الاستعداد وقد ذكر الموت دائما لأن نسيانه يوقع في الانحراف الضلال .

(٢) البيت من الطويل - والبلى : - بكسر اللام - الفناء والقدم ، وهو مصدر بلى يبل ، مثل : رضى برضى ، والمهمل - يفتح الهاء وتشديد اللام - المنسكب المنصب ، والحراء : رملة مستوية لا تنبت شيئا ، والمعنى : حفظك الله يا دارى سلمى من الفناء ، وأنزل عليك المطر دائما ليروي ما لا ينبت من أرضك .

والشاهد في قوله: (ولا زال مثلاً) حيث عملت (زال) عمل (وكان)
لتقدم (لا) الدعائية عليها، واسمها مضر فيها، و(منهلاً) خيرها.
ومن الدعاء قولهم: (لا برج للهف مستجيراً بجمالك) (لا في تحويرك
شاملاً إخوانك) (لا انفك فضل الله محيطاً بك).

والدعاء غالباً يكون مع (لا) وقد يأتي قليلاً مع (لن) كقول الشاعر:
لن تزلوا كذ لسكم ثم لازد

ت لكم خالداً جلود الجبال^(١)

والشاهد في قوله: (لن تزلوا) حيث استعمل (لن) في الدعاء قليلاً
إشارة إلى عدم تقييد الدعاء مع (لا) خاصة، وأما (لا) في قوله:
«لا زلت» في البيت فهي التعافية، وليست دعائية. وخلافاً: مصدر
مبين للنوع.

القسم الثالث: أفعال تعمل بشرط تقدم (ما) للمصدرية الظرفية، وهي

(دام) يقول ابن هشام: وسميت (ما) هذه مصدرية، لأنها تقدر بالمصدر
وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو اللدة^(٢) والشاهد
على ذلك قوله تعالى: «وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً»^(٣).
وتوجيه القول على المصدر ينكون على تقدير: الدوام، وعلى الظرف يسكون
مدة دوامى حياً.

(١) البيت من الخفيف والمعنى: إن موقفكم باركة الله لصلابته على الحق
وسيبطل موقفى معكم راسخاً كالجبال.

(٢) أوضح المسالك

(٣) مريم: ٣١.

ومن ذلك قول الشاعر:

لا طيب لميش ما دامت منفضة

لذاته بلا ذكار للوث وللحرم (١)

والشاهد في قوله: (ما دامت منفضة لذاته) فقد سبق الفعل «دام»
بـ (ما) للصدرية فزفع اسمها مؤخراً وهو (لذاته) ونصب خبرها
وهو (منفضة) .

تنبيه : سبق أن ذكرت أن أفعال القسم الثاني لا تعمل إلا إذا عرفت
بنفي أو نهي أو دعاء ، والأسلوب العربي الفصيح لا يمنع من حذف النافي
اختصاراً ، واعتماداً على معرفة المحذوف من سياق الكلام ، لأن العرب
لا يحذفون إلا إذا دل الدليل على الحذف ، ومن ثم فقد اشترطوا شروط
ثلاثة لذلك هي :

١ - أن يكون الأسلوب للقسم .

٢ - أن يكون النافي (لا) .

٣ - أن يكون الفعل مضارعاً .

مثال ذلك قوله تعالى :

« تالله تفتأ تذكر يوسف (٢) » .

أى : تالله لا تفتأ ، ومنه قول امرئ القيس :

(١) البيت من البسيط يقول : لا يطيب للمرء حياة سعيدة ما دام متذكراً

للوث والحرم وهو الكبر والشيب فإن تذكره ينقص الحياة .

(٢) يوسف : ٨٥ .

فقلت يمين الله أبرح قاهدا

ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي^(١)

والشاهد في قوله: (أبرح) وهو على تقدير (لا) النافية، أي: لا أبرح
ويعد الخفيف شاذًا إذا نقبت منه الشروط، كقول الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منطلقا محيدا^(٢)

والشاهد في قوله: (أبرح ... منطلقا) حيث عملت أبرح مع جفيف
الغائي فهوذا، أي: لا أبرح.

ثانياً: أقبلها من حيث التصرف. وعبر عنها:

تنقسم أفعال هذا الباب من حيث التصرف وعدهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قسم لا يتصرف بحال: وهو (ليس) وذلك باتفاق النحاة، فلا
يستعمل منه مضارع، ولا أمر ولا مصدر، لأنه فعل جامد لم يرد منه سوى
للماضي فقط لشبهه بحرف النفي.

وكذلك الفعل (دام) على الصحيح، وإن كان بعضهم يرى أن لها
مضارعاً ناقصاً هو (يدوم) ومصدراً هو (دوام).

والثاني: قسم لا يتصرف تصرفاً ناقصاً: وهو (زال، وفق، وبرح

(١) البيت من الطويل - يقسم الشاعر على أنه سيظل ملازماً لمجلسها يجتلي
محاسنها ولو قطعوا رأسه وأجواء جسمه...

(٢) البيت من الوافر الغني. إن بحمد الله أستمر في غنى عندي فرس
وچراد أستمر في حرية في القول والعمل ما دام قومي موجودين أوزاء.

وأنفك) فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ، ويستعمل منها المصدر
واسم الفاعل .

أمثلة للمضارع بنحو: (لم ينزل بكلمة منتصرة على أعداءه بالإسلام
لا تقنأ منتصرا على عدو الله) (لا تبرح بملوسا على حدود الله حتى يتسحق

للنصر) (لا تنفك فأله على الحق حتى يأتي أمر الله) .
أمثلة اسم الفاعل بنحو قول الحسين بن مطهر : ()

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا
أحبك حتى ينفض الجفن مفيض (١)

والشاهد في قوله : (أن لست زائلا) فقد عمل اسم الفاعل من (زال)
متقدما عليه النفي بـ (ليس) والخبر جملة (أحبك) وأن لست (أن) مخففة
من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، والخبر جملة (لست زائلا) :

والفعل (دام) من أفعال هذا القسم ، وله مضارع ومصدر ، وليس له
أمر ولا اسم فاعل ، هكذا قرر للتأخرون من النحاة .
فالمضارع نحو : (لا أحبك ما تدوم رأسيما) .

والمصدر نحو : (لا أحترمك مدة دوامك منهزما) والقدى أكد
مصدريتها أنها تسبق بـ (ما) للمصدرية التي تؤول معها بمصدر صريح .

القسم الثالث : ما يتصرف تصرفا تاما : وهو (كان ، وأصبح ،

(١) اللبني من الطويل - يقول : حكم الله يا أسلمه بأن تستمر مودق ذلك حتى
ينفض عياني من بفضهما عند الفرات

وأضحى وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار) فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر
واسم الفاعل ، وجبهما تعمل عمل الماضي منها .

فمثال للمضارع قوله تعالى : « ولم أكن بغيها ^(١) » ، فهـ (أكن) فعل مضارع
تصنف ثبوته للجزم ، واسمها الضمير (أنا) وخبرها (بغيا) .
ومثال الأمر قوله سبحانه : « قل كونوا حجاجا أو حديدا ^(٢) » (كونوا)
أمر من (كان) واسمها الواو الجماعه ، وخبرها (حجاجا) .

ومثال للمصدر قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتي

وكونك إياه : عليك يسير ^(٣)

والشاهد في قوله : « كونك إياه » حيث عمل مصدر « كان » عملها ،

فالسكاف اسم « كون » و « إياه » خبره .

واسم الفاعل ، كقول الشاعر :

وما كل من يبدي البشاشة كأننا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا ^(٤)

(٢) الإسراء : ٥٠ .

(١) مريم : ٢٠ .

(٣) البيت من الطويل ، بقول : الفتي يتقدم في قومه ، وتتكون له
السيادة عليهم بالحلم والبذل ، ومن ليسير على الإنسان أن يكون هذا الرجل .

(٤) البيت من الطويل - يقول : ليس البشاشة وحدها دليل الأخوة
الصادقة بل لا بد من المشاطرة في الألام والنجدة عند الكروب .

والشاهد في قوله : « كأننا أخاك » حيث عمل اسم الفاعل من « كان »
فعمل عملها وعلى مثل ذلك قم باقي الأفعال أخوات « كان »
في هذا القسم .

أفعال بمعنى « صار » وتعمل عملها

إن من مميزات اللغة العربية السعة في الاستعمال وأداء العمل مع اتصال للغي ،
وتعد « صار » من أفعال هذا الباب التي تقع تحت هذه الظاهرة فهناك أفعال
كثيرة تؤدي معنى « صار » وتعمل عملها ، وهذه الأفعال هي :

١ - رجع : نحو ما ورد في الحديث : « لا ترجعوا بعدي كفارا »
أي : لا تتحولوا وكقول الشاعر :

قد يرجع للريء بعد لاقت ذامية

بالحلم قادراً به بفضاء ذي إحن^(١)

والشاهد في قوله : « يرجع بمعنى يصير » وقد عمل « صار » في « للريء »
اسمها ، « ذا » خبرها .

٢ - أض : كقول العجاج :

رئيسه حق إذا تعددا وأض نهدا كالحصان أجردا^(٢)

والشاهد في قوله : « أض » حيث ورد بمعنى « صار » فرفع الاسم وهو
الضمير للمستتر ونصب الخبر وهو « نهدا » .

(١) البيت من البسيط أنظر العيني ٤ : ٦ وأز تشاف الضرب ٢ : ٨٢ .

(٢) البيت من الرجز . أنظر أز تشاف الضرب ٢ : ٨٣ والمحاسب ٣ : ١٠ .

وشرح ابن يعيش ٩ : ١٥١ .

٣ - عاد : كقول الشاعر :

تقد قيسكم جزر الجزرور رماحنا

ويرجمن بالأ كباد منكسرات (١)

والشاهد في قوله : « تعد » من « عاد » بمعنى « صار » واسمها « رماح » مؤخر ، وخبرها « جزر » .

٤ - استحال : كما ورد في الحديث : « فاستحالت غربا » أي : فتحولت دلوا عظيما ، فاستحال بمعنى صار ، و « غربا » خبرها . وكقول الشاعر :

إن العداوة تستحيل مودة بتدارك المفوات بالחסنات (٢)

والشاهد في قوله : « تستحيل » من استحال بمعنى صار ، واسمها مضر فيها وخبرها « مودة » .

فتصد : نحو : « أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة » أي :

صارت ونحوها ، وقد خرج الزمخشري على ذلك قوله تعالى : « فتقدم مذموما مخذولا » (٣) أي : فتصير (٤) .

٦ - حار : كقول ليبيد بن ربيعة :

بها المرء إلا كاشهاب وضوته يحور رمادا بعد إذ هو ساطع (٥)

(١) البيت من الطويل انظر الإرتشاف ٢ : ٨٣ ، والهمج ١ : ١١٢ .

(٢) البيت من الكامل انظر الإرتشاف ٢ : ٨٣ ، والهمج ١ : ١١٢ .

(٣) الإسراء : ٢٢ .

(٤) الكشاف ٣ : ٢٧٤ .

(٥) البيت من الطويل انظر الإرتشاف ٢ : ٨٣ ، والهمج ١ : ١١٢ .

والشاهد في قوله: (يحور) من حار بمعنى صار، واحموا ضمير مستتر فيها
تقديره: هو، وخبرها (ومادا).

٧- ارتد: كقوله: «ألقاه على وجهه فارتد بصيرا» (١) (ارتد)
بمعنى صار، واحمها مضمرة فيها، - (بصيرا) خبرها.

٨- تحول: كقول امرئ القيس:
ويد لت قرحا داميا بعد حجة لعل منا يانا نحولن أبوسا^(٢)

والشاهد في قوله: (تحولن أبوسا) فالفعل تحول بمعنى صار، وقد جعل
عليها واسمه نون: النسوة مبنى في محل رفع، وخبره (أبوسا) منصوب بالفتحة.
٩، ١٠ - غدا، وراح: كما ورد في الحديث: «لو تكلم على الله حق
توكله لروىكم كما يروى الطير تفدو خماها وتروح بطانا»

ذكرت هذين الفعلين من باب التثنية إحاطة بما ذكره بعض المحققين...
واسكن الحق أن في استعمال هذين الفعلين بمعنى (صار) نظر

يقول أبو حيان: الصحيح أنهما ليسا من أفعال هذا الباب^(٣)
وقال ابن عصفور: إذا استعملا تامين قلت: غدا زيد وراح بكر، أي:

دخلا في الغدو والرواح، أو مشيا في الغدو والرواح، وإذا استعملا ناقصين
جزأ أنه يكون فيهما ضمير الشاذ، وإذا لا يكون، ودلا على افتقار مضمون
الجملة بالزمان الذي اشتقا منه، وقد يكونان بمعنى (صار)^(٤).

(١) يوسف: ٩٦

(٢) البيت من الطويل المعنى: قد تحول حال بعد أن كنت صحيحا معاني

أصبح جرحى داميا. انظر الأرتشاف ٢: ٨٤، والمصحح ٢: ٢٢٢ والديوان ١٠٧.

(٣) الأرتشاف ٢: ٨٤

أبوابنا كنا الفطين تأمين يكون انتصاب ما بعدهما وهما (خاصا وبطانا)
على الحال ، أى : جائة ومثلة ،

(١٦) - جاء ذكركى سبويده فى الليل (ماجات حاجتك) بتصب (حاجة)
ورفعها ، بمعنى ما صارت ، و فوري بتصب (حاجة) على أن فى (جاءت)
ضمير يعود على معناها وهو اسم (جاءت) و (ماجات) فى موضع الجر ،
أى : أية حاجة صارت حاجتك ، و (حاجة) خبرها ، وذلك بإفراد عند
بعضهم ، وقد جماعوا منه قولهم : (جاء البرق فيزين وصاعين) وعند الجمهور
النصب فيهما على الحال^(١) .

ما استعمل من (كان) وأخواتها بمعنى (صار) :

استعمل بعض العرب من (كان) وبعض أخواتها أفعلًا بمعنى (صار)
وتعمل عملها على أصلها التى استعملت له فى هذا الباب ، وهما بيانها :

١ - كان : كقوله تعالى : « وفتحتم السماء فكانت أبوابا وسيرت

الجبال فكانت سرايا »^(٢) . فـ (كان) فى الآيتين بمعنى (صار) وإسهما
مضمر فيهما ، وخبر الأولى قوله : (أبوابا) والثانية قوله : (سرايا)

٢ - ظل : كقوله تعالى : « ظل وجهه مشودا وهو كظلم »^(٣) و(ظل)

بمعنى (صار) و (وجه) اسمها مرفوع بالضم ، و (مشودا) خبرها منصوب
بالفتحة .

٣ - أضحى : كقول عدى :

(١) الارتشاف : ٢ ، ٨٤ - بتصرف

(٢) النبأ : ١٩ ، ٧٠

(٣) الؤخرى : ١٢ ، ٧١

ثم أضحو كأنهم ورق جـ ف قالوت به الصبا والديور^(١)
والشاهد في قوله: (أضحى) بمعنى (صار) واسمها وار الجماعة وجملة
(كأنهم ورق) في محل نصب خبرها.

٤ - أصبح: كقول الشاعر:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريرش وإذ ما مثلهم بشر^(٢)
والشاهد في قوله: (فأصبحوا) حيث استعمل الفعل (أصبح) بمعنى
(صار) ووار الجماعة اسمها مبني في محل رفع، وجملة (قد أعاد الله) في محل
نصب خبرها.

٥ - أمسى: كقول:

أمست خلاه وأمسى أهلها احتملوا

أخني عليها الذي أخني على ليد^(٣)

والشاهد في قوله: (أمست خلاه) حيث وردت (أمسى) بمعنى (صار)
واسمها ضمير مستتر فيها، و (خلاه) خبرها.



(١) البيت من الخفيف يورده أنهم صاروا نجباء، وأنهم أصبحوا كالورق الجاف

الذي تطيره ويحيى الصبا والديور. انظر عيون الأخبار ٣: ١١٥، والكافي

شرح الهادي: ٣٥٤، والأشمونى ١: ٢٣٠.

(٢) البيت من البسيط

(٣) البيت من البسيط: يصف ديارا بأنها تحولت إلى خلاه بعد خروج

أهلها في المساء، ثم هلكوا كما ملك ليد (وهو نسر عمر طويل)

ما يستعمل تاما وناقصا في هذا الباب

فلما سبق أن أفعال هذا الباب لا ترفع أفعالها وتصب بغيرها إلا إذا كانت ناقصة.

ومعنى النقصان : أنها لا تستغنى برفوعها ، ولا يكتفى به بل يحتاج إلى المنصوب .

وهذه الأفعال بعضها لا يستعمل إلا ناقصا ، وبعضها الآخر يستعمل ناقصا وتاما .

ومن ثم نعلم أن أفعال هذا الباب تأتي على نوعين -

النوع الأول : لا يستعمل إلا ناقصا : ويضم ثلاثة أفعال هي (فتى ، وليس ، وزال) ماضى يزال ، أما ماضى (يزول) فإنه فعل تام متفرد ، معناه : (ماز) ومن ذلك قولهم : (زل ما أتت عن عزك) أى : مز بعضها من بعض ، ومعناه (يزول) .

وأما ماضى (يزول) فإنه فعل تام قاصر ، معناه : الإيقال وشبه قوله تعالى : (إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا)^(١) ومصدوره (الزوال) .

النوع الثانى : يستعمل ناقصا وتاما : وهو بقية أفعال هذا الباب أى : جميع أفعال الباب باستثناء (فتى ، وليس ، وزال) .

أما كونها ناقصة ، فسبق بيانه آفا ، وهى التى تنصب الاسم ، وترفعه .

وأما كونها تامة ، فهي التي تخرج عن المعاني التي يتيق بها أصحابها في أول هذا الفصل ، فتحويل كل فعل منها إلى فعل تام لازم ، أي أنه يكتب بالرفع فقط ، ولا يحتاج إلى منصوب .

ومن أمثلة استعمال (كان) تامة ، قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة »^(١) فـ (كان) بمعنى : حضر ، و (ذو) فاعلها مرفوع بالواو ، لأنه من الأسماء الستة وفي قراءة من قرأ : (تجارة) بالرفع في قوله سبحانه : « إلا أن تكون تجارة »^(٢) على أنها فاعل (تكون) التي بمعنى (تقع) :

ومن ذلك قولم : (كان الجند العبي) أي : كفضله ، و (يمكن للعامل الصوف) أي : عزله - فقد وردت (يمكن) في الإرواح للسياقة تامة بمعانيها للذكرة ، فرفعت الفاعل الصريح الحقيقي لا المجازي .

ومن أمثلة استعمال (أصبح وأصبح) تلمين قوله : « عز وجل - : « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون »^(٣) أي : حين تدخلون في السام ، وحين تدخلون في الصباح .

ويوجه على مثل ذلك قول الله : « أصبحنا وأصبح للكفة » وقوله : « أصبحنا على فطرة الإسلام »

ومثل ذلك : (أضحينا) أي : دخلنا في الضحى .

وأما (دام) فتأتي تامة بمعنى (يبق) ومن فلك قوله سبحانه : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض »^(٤) أي : ما بقيت .

(٢) النساء : ٢٩

(١) البقرة : ٢٨٠

(٤) هود : ١٠٧

(٣) الروم : ١٧

ومثال: (نخل) قولم: (ظل النهار) بمعنى: دام ظله .
 ومثال (بات) قولم: (بات بالقوم) أى: نزل بهم ليلاً ، وكقول الشاعر:
 وبات ويات له ليلة كليلة ذى العائر الأرمد^(١)
 والشاهد فى قوله: (بات) الأولى ، حيث وردت تامة بمعنى (نام) فلم
 يحتاج إلى خير ، وأعلها ضمير مستتر يعود على نفس الشاعر .
 ومثال: (برح) قولم: (برح الخفاء) أى: ذهب ، فلا يحتاج
 إلى منصوب .

ومثال (انفك) قولم: (انفك الشيء) أى: انفصل ، أو خلاص ،
 تقول: (فككت الخاتم فانفك) .
 ومثال: (صار) : صار الأمر إليه ، أى: رجع الأمر إليه ، وقوله:
 « فصرهن إليك »^(٢) أى: ضمنهن ، ومن ذلك قولم: (صرت إلى خالد)
 بمعنى: تحولت إليه .

فهذه الأفعال جميعها استعملت تامة فى الأمثلة والشواهد السابقة فكتفت
 برفعها وهو الفاعل لازوماً ، واستغنت عن منصوبها .



(١) البيت من المتقارب وفيه كناية عن إحساس الشاعر بطول ليلته ، وما
 أصيب فيها من إزعاج ، فليلته تشبه ليلة من أصابه رمد تدمع له عيته طول الليل
 لإحساسه بالألم .

نظم الجملة الاسمية مع (كان) وأخواتها

إن من للعلوم لدينا أن النظم الطبيعي للجملة الاسمية هو وقوع للبتداً أولاً، ويليه الخبر .

ولما كانت ظاهرة النظم ترتبط ارتباطاً كبيراً بالدراسة البلاغية التي تدور حول البحث عن مقتضى الحال، كما ترتبط بأسباب صناعية، أُرْم ذلك النحاة فوقفوا عند نظم الجملة الاسمية ليقتنوا القواعد النحوية الضابطة لظاهرة التقديم والتأخير، وكذلك الذكر والحذف^(١).

ومن ثم وجب علينا أن نقف مع هذه الظواهر لندرسها في ضوء دخول (كان) وأخواتها على الجملة الاسمية .

أولاً: ظاهرة التقديم والتأخير

تدرس هذه الظاهرة من الجوانب الآتية :

١ - تقديم الخبر على الاسم : وذلك بأن يتوسط الخبر بين الفعل الناصخ

واسميه وقد يكون ذلك جوازاً، أو وجوباً، وقد يمنع .

فمن مواضع التقديم جواز قوله تعالى: « وكان حقا علينا نصر المؤمنين »^(٢)

فقد تقدم الخبر وهو (حقا) على اسم كان وهو (نصر) وذلك بإجماع النحاة جوازاً، ومن ذلك كقول السموأل، وقيل: غيره :

سلي إن جهلت الناس عنا وهنهم فليس سواء عالم وجهول^(٣)

(١) النحو الوسيط: ١٣٦ - بتصرف

(٢) البيت من الطويل

(٣) الروم: ٤٧ .

والشاهد في قوله: (فليس سواء عالم) حيث توسط خبر ليس وهو
 (سواء) بينها وبين اسمها وهو (عالم) وذلك جوازاً
 ومن ذلك قول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منقصة لذاته بادكار للوت والهرم (١)

والشاهد في قوله: (مادامت منقصة لذاته) فقد توسط - جوازاً - خبر
 (مادام) وهو (منقصة) بينها وبين اسمها وهو (لذاته) .

ومن اللوجب للتوسط أمران - أحدهما: أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير

يعود على شيء في الخبر؛ وذلك كقولك: (كان في الحديقة صاحبها) فـ (في
 الحديقة) جار ومجرور متعلق بمحذوف في محل نصب خبر (كان) و (صاحب)
 اسم كان مؤخر ، وقد أضيف إلى (ها) وهو ضمير يعود على شيء في الخبر ،
 وهو في (الحديقة) ، فهو متأخر الخبر فقلنا: (كان صاحبها في الحديقة) إعاد
 للضمير الذي في الاسم على متأخر لفظاً ورتبة ، إذ في هذه الحالة يكون الخبر
 مؤخرًا لفظاً ورتبته التأخير ، وذلك غير جائز .

ويوجه مثل هذا التوجيه قولم: (ليس في تلك الديار أهلها)

(١) والثاني: إذا أريد قصر الخبر على الاسم ، نحو: (ما صار معلماً للدين
 في مصر إلا الأزهر) فالمقصود عليه وهو (الأزهر) وهو أنتم (صار) وجب
 تأخره ، وبالتالي تحتم توسط الخبر وهو (معلماً) بين صار واسمها .

(٢) ويمتنع التوسط في موطنين - الأول: خوف اللبس: نحو: كان صاحبي
 عدوى ، وظل عزيزي رفيعي ، فغناء الإهراب منع من توسط الخبر خشية
 الوقوع في اللبس ، ومثل ذلك: (أصبح هيسى حديق) .

والثاني : إذا أريد قصر الاسم على الخبر ، فعندئذ يجب تقديم الاسم على الخبر ، لأن القصور عليه وهو الخبر يشتم تأخيرها ، ومن ذلك قولهم تعالى : « وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاء وتصدية » ^(١) فصلاتهم كإتي مقهورة على البكاء والتصدية ، فامتنع تقديم الخبر على الاسم ، ويتأكد ذلك بتوجيه القول في معنى الآية ؛ لأن مؤدى ذلك أنه لم تكن لهم صلاة بل كان منها صد عنها بالمكاء والصدية ، وفهم ذلك من قصر صلاحهم على المكاء والصحيح أن للمكان ليس صلاة ، وعلى ذلك فليس لهم صلاة .

أما إذا كان الأسلوب : (وما كان مكاء إلا صلاحهم) أي بتقديم الخبر على الاسم ، فإن هذا يعني اعتراف القرآن بأن للمكان صلاة ، فيكون للمكان صلاة لهم ، وهذا على خلاف الأصل .

٢ - تقديم الخبر على الفعل الناسخ :

علمنا بما سبق أن الأصل في ترتيب الجملة أن يأتي الناسخ ، ويتبعه اسمه ، ثم خبره ، ثم معمول الخبر ، كما وقفنا على الأحكام التي تعزى توسط الخبر بين الناسخ واسمه .

فإذا تقدم الاسم على الفعل الناسخ ، فإن هذا الاسم يعرب مبتدأ ويصبح اسم الناسخ ضميراً يعود على هذا المبتدأ ، والجملة من الناسخ واسمه للضمير فيه وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ .

مثال ذلك : خالد أصبح منتصراً ، وأبو عبيدة صار قائداً
 أما إن كان للتقدم على الناسخ هو الخبر ، فعندئذ يعتبره الأحكام اللاحقة :

١ - جواز تقدمه على الناسخ ، مع ائباره خبرا لهذا الناسخ نحو: (ناجحا بات الجهد) و (منتصرا أصبح القائد) فـ (ناجحا ومنتصرا) خبران للناسخ بعدهما وقد تقدم على الناسخ جوازا .

ب - وجوب تقدمه ، وذلك إذا كان الخبر مما له حق الصدارة ، ويظل إعرابه على حاله خبرا للناسخ ، نحو: كم صار مالك ؟ وأين كان أخوك ؟ فاسم الاستفهام قبل للناسخ في الثالين مبنى في محل نصب خبر مقدم لكل من (صار وكان) .

ج - امتناع تقدم الخبر على الناسخ ، وذلك في ثلاثة مواضع :

١ - إذا كان الفعل (دام) فإنه يحظر أن يتقدم خبره عليه ، لأن هذا الفعل يكون مسبوقا بـ (ما) للمصدرية ، لأن (ما) لها حق الصدارة ، وذلك بإجماع ، فلا يصح أن تقول: (أعط مصيبا مادمت درهما) بتقديم الخبر وهو (مصيبا) على (مادمت) .

كما منع النجاة تقديم الخبر على (دام) وحدها ، وذلك بوقوعه بين (ما) و(دام) إلا على رأى .

٢ - إذا كان الفعل الناسخ مسبوقا بـ (ما) الناقية دون غيرها من حروف النفي ، سواء أكان النفي شرطا في عمله مثل (زال) أم ليس بشرط مثل (ما كان) فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما والفعل ، لأن (ما) لها الصدارة عند غير الكوفيين .

فإنه يجوز عند الكوفيين نحو: نأما ما كان خالد ، وناجحا ما زال بكر ، ويمتنع ذلك عند غيرهم .

أما إذا كان حرف النفي غير (ما) فإنه يجوز أن يتقدم الخبر وذلك نحو :
منتصرا لم يزل خالد ، وراسبا لم يكن المجتهد ، ويؤكد هذا الجواز
قول الشاعر :

ورج الفقى للخير ما إن رأيت^(١) على السن خيرا الا يزال يزيد^(٢)
والشاهد في قوله : (خيرا الا يزال يزيد) حيث قسم (خيرا) وهو موصول
خبر (يزال) وهو قوله : (يزيد) قبله على (يزال) مع أنها منفية بـ (لا)
مما يؤكد أن امتناع التقديم مقصور على النفي بـ (ما) وحدها دون غيرها
من حروف للنفي .

وحجة القائلين بالتقديم في هذا للوضع حجة عقلية نظرية بحيث قلوا :
(إن تقدم للعمول يؤذن بتقدم العامل) .

ومن شواهدهم الصريحة على ذلك قول الشاعر :

مه عاذل فها لئن أبرحا

يمثل أو أحسن من شمس الضحى^(٣)
والشاهد في قوله : (ها لئن أبرحا) حيث تقدم الخبر وهو (ها لئن)
على الفعل للناسخ وهو (أبرح) وقد سبق بحرف النفي (لئن) فجاء ذلك
٣ - إذا كان الفعل الناسخ (ليس) فالقول المختار ألا يتقدم الخبر عليها
لضعفها بغير الانتصاف ، وشبههما بـ (ما) النافية ، فالنقص والجهود أضعفاه

(١) البيت من الطويل ، ومعناه : توقع من الفقى خيرا وصلاحا ما دشت عزاه
يعن في الخير ويستريد منه كلها تقدمت به السن
(٢) البيت من الرجز يقول : تمهل يا عاذل فسا سقم ها لئن محبا لهذه المرأة
التي تشبه شمس الضحى بل هي أحسن منها .

من العمل ، والعمل الضعيف لا يعمل فيما سبقه ، وهذا توجيه مجهور التصريين
والكوفيين .

وعلى ذلك لا يقال : ناجحا لبس المهمل ، ومنتصرا لبس الكسول
وقد أجاز بعضهم أن يتقدم خبر ليس عليها ، وعجته في ذلك قوله تعالى :
« أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ^(١) » ، فقد تقدم (يوم) وهو ظرف
متعلق بالخبر (مصروفا) ، وتقديم للمفعول يؤذن بجواز تقديم العامل .
وقد ردد البصريون هل يسميان مفعول الخبير الفاعل الذي تقدم هو من
الظروف والظروف يتوسمون فيها مالا يتوسمون في غيرها من الكلمات وعلى
ذلك لتقديم للمفعول هنا لا يؤذن بتقديم العامل .

ويؤكد رد البصريين بنقض القاطحة المذكورة أن هناك مواضع يتقدم
فيها للمفعول ، ولا يصح تقديم عامله . . منها ^(٢) :

١ - خبر للبتداء إذا كان فعلا ، نحو : محمد قرأ الكتاب ، فيجوز أن
تقول : الكتاب محمد قرأ ، ولا يجوز أن تقول : محمد قرأ الكتاب .
٢ - خبر (إن) إذا كان غير ظرف أو جار وجرور ، لا يجوز تقديمه
على الاسم ، ويجوز تقديم مضموله ، فنقول : إن في المسجد للسلم قائم ، ولا
تقول : إن قائم للسلم .

٣ - الفعل المتعدي (لم أو لن) لا يجوز تقدمه على النفي ، ويجوز تقدم
مضموله ، فلا تقول : أقرأ لم ، وتقول : الكتاب لم أقرأ .

٤ - الفعل الواقع بعد (أما) الشرطية ، لا يجوز إيلاءه ل (أما)

(١) هود : ٨ .

(٢) نقلتها من النحو الوسيط : ١٣٩ - بتصرف .

وأجازوا إيلاء معموله لما نحو قوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر » (١) .
٣ - تقديم معمول الخبر على اسم كان وأخواتها : وذلك بأن يقع بين الفعل

الناسخ واسمه ، وقد وجه النحاة القول في هذه المسألة على النحو التالي :
يبرز الكوفيون مطلقاً أن يلي معمول الخبر العامل سواء تقدم مع للمعول
نحو : (كان طعامك أكلًا بكر ، وصار ثيابك مرتدياً خالد) أم لم يتقدم نحو :
(كان طعامك بكر آكلًا ، وصار ثيابك خالد مرتدياً) .

ففي المثال الأول قسم (طعامك) وهي مفعول الخبر الذي هو (آكلًا)
الذي تقدم مع معموله وتوسط بين (كان) واسمها ، وهو (بكر) والمثال الذي
بعده يوجه كذلك .

وفي المثال الثالث توسط المعول وهو (طعامك) بين كان واسمها ولم يتقدم
معه الخبر الذي عمل فيه ، ومثل ذلك يقال في المثال الرابع .
والجواز في ذلك عند الكوفيين مطابقاً سواء أكان المعول المذكور ظرفاً
أو جاراً ومجروراً أم لم يكن كذلك .

ومن شواهدهم على ذلك قول الفرزدق يهجو جريراً :

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية حوداً (٢)

(١) الضحى : ٩ .

(٢) البيت من الطويل ، والقنافذ جمع قننذ - بضم القاف والفاء بينهما
سكون وهو حيوان لا ينم ، ورد بالذال ، والهدال هو يضرب العرب به المثل
في السرى يقولون : (أسرى من قننذ) والهداح : مبالغة في الهدج ، أو الهدجان -
بفتح الهاء والذال أو سكونها ، وهو مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش وصلية
هو أبو بكر بن الصديق .

والشاهد في قوله : (بما كان إيام عطية عودا) حيث قدم المعمول وهو (إيام) على الاسم وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (هودا) عن الاسم ، والفصل وقع (بإيام) وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور .

والبصريون لا يميزون أن يلى العامل معمول الخبر إلا إذا كان هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا حيث يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ومن ذلك نحو : (كان هندك خالد آكلا ، وظل في الميدان خالد منتصرا) .

فالبصريون يميزون توسط الظرف والجار والمجرور بين كان واسمها وأخواتها كذلك ، ويعنون ما كان غير ذلك لأنهم يرون أن هذه المصولات أجنبية عن الاسم ، ولا يصح الفصل بين التاسخ واسمها .

ومن ثم نعلم أن هناك إجماعا بين علماء المذهبين على جواز توسط معمول الخبر بين العامل من كان وأخواتها وأسمائها إذا كان هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا واخلاف بينهما فيما إذا كان المعمول غير ذلك ، ولقد نجد أن البصريين قد خرجوا الشاهد السابق ذكره آتفا القى احتج به الكوفيون على النحو التالي :

١- أن اسم (كان) هو ضمير الشأن ، أو ضمير مستتر يعود على (ما) الموصولة في قوله : (بما) والماثذ محذوف تقديره : عودهم .

٢- أن (عطية) مبتدأ خبره جملة (عودا) والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان .

٣- يمكن أن يقال : أن (كان) زائدة فلا عمل لها .

٤- أو أن البيت من قبيل الضرورة الشعرية ، فلا يكون حجة . هذا ويخرج على الضرورة لا غير قول الشاعر ما يمكن أن يحتج به الكوفيون :

باتت فوادى ذات الخصال مسالبة

فالعيش إن حم لي عيش من العجب^(١)

والشاهد في قوله : (باتت فوادى ذات . . . مسالبة) حيث جاء فوادى وهو معمول الخببر الذى هو (مسالبة) بعد (بات) والمعمول كما نرى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهذا من قبيل الضرورة عند البصريين لظهور نصب الخببر ، الذى يمنع من تقدير ضمير الشأن .

ولابن السراج والفارسي وابن عصفور رأى آخر فقد جوزوا أن يتقدم معمول الخببر على الاسم غير الظرف والجار والمجرور ، وذلك بشرط أن يتقدم الخببر مع معموله نحو : (كان طعامك أكلًا بكر) وعلى ذلك يمنع عندهم أن تقدم المعمول وحده نحو : (كان طعامك بكر كلاً) .

وهذا رأى أنفر دبه هؤلاء النحاة ، ولم يحتجوا بشاهد واحد يعزز مذهبهم ، مما يجعلنا نقول بضعفه لعدم الدليل .

(١) هذا البيت من البسيط ، والحوال : شامة سوداء في البدن . أى باتت هذه المرأة صاحبة الشامة على خدما آخذة قلبي كرها ، فإذا قدر لي أن أعيش مع فقد قلبي كان ذلك عجيبا .

ثانيا : الحذف والذکر

في ظل

ما يختص به (كان) دون أخواتها

أطلق النحاة على (كان) أم الیاب ، ويرجع السبب في هذا الإطلاق إلى عدة مزايا هي :

(أ) أنها تبدل على صنف أعم من أخواتها ، ويمكن أن يستوحيها جميعا ، فهي - كما سبق ذكره - تبدل على اتصاف الاسم بالخبر في الزمن الماضي .
أما أخواتها فتبدل على اتصاف الاسم بالخبر في وقت معين من الأوقات .
(ب) أنها تنصرف تصرفا تاما بالنسبة لأخواتها .

(ج) أنها تختص بما يختص به رئيس القوم من الأثر وللها به في حضوره وغيبته ، ومن ثم فهي تختص بظاهرة الحذف والذکر فتحذف وحدها أو مع اسمها ، أو خبرها ، أو معها ، وقد تحذف فون مصارحها ، كل ذلك مع بقاء أثرها وعملها ، وقد تزداد حشوا في الكلام ، وإليك تفصيل القول حول هذه الظاهرة .

١ - حذف كان وحدها

تحذف (كان) بعد (أن) المصدرية ، ويعوض عنها بـ (ما) الزائدة فعندئذ يصبو الحذف واجبا ، حيث قرر النحاة عدم الجمع بين العرض والمعوض عنه :

أوذلك نحو : (أما أنت برا فقترب) - بتشديد ميم (أما) فلا عمل :
لأن كنت برا ، فأجرى عليه الخطوات التالية :

(١) تقدم الجار والمجرور على العامل وهو (كان) تحذف حرف الجار
اختصارا جريا على قاعدة جواز حذفها قبل (أن) و (أن) مشددة النون
في الثانية - قياحا .

(ب) حذف (كان) بعد (أن) المصدرية .

(ج) عوضنا عن (كان) المحذوفة بـ (ما) .

(د) انفصل الضمير الذي كان متصلا بـ (كان) وصار (انت) .

(هـ) أدغنا نون (أن) في ميم (ما) لتتحقق شرط الإدغام ، فصار

(أما) - بتشديد الميم - فأصبح الكلام (أما أنت برا) .

وقد وردت هذه القراءة كمشهورا في كلام العرب من ذلك قولهم :
(أما أنت منطلقا انطلقت ، أما أنت مهذبا احترمك) ويمكنك توجيه القول
وفيهما جله من ذلك على ما سبق توجيهه آنفا .

ومن ذلك أيضا قول العباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضمير^(١)

والشاهد في قوله : (أما أنت ذا نفر) فقد حذف منه كان وحدها ،

وعوض عنها (ما) الزائدة التي أدغمت ميمها في نون (أن) المصدرية وتقدير

الكلام : (لأن كنت ذا نفر) .

حذف كان دون أن يسبقها (أن) المصدرية

أجاز النحاة حذف (كان) وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، دون أن تسبق

(١) اليمع من البسيط . وذا نفر : عصبة . يصق بهم يفخروا ، والضمير :

الحيوان المعروف والمعنى : إذا كنت تنفخر على بما أبا خراشة بكثرة المعاد ،
فتذكر من مات جوعا عن قومك .

بد (أن المصدرية ، ومن شواهدهم على ذلك قول الراعي : هبيد بن حصين :

أزمان قومي والجماعة كالذي

لزم الرحالة أن تميل ممبلا^(١)

والشاهد في قوله : (أزمان قومي) فقد حذف (كان) وبقى اسمها وخبرها والتقدير عند سيبويه : أزمان كان قومي ، وواضح أن كان لم تسبق به (أن) المصدرية ، وقد حذف دون أن يعرض عنها (ما) ، ولو لم تكن كان مقدرة لما جاز نصب كلمة (والجماعة) بعد واو المية ، لأن شرط النصب في المفعول معه أن يتقدم الواو فعل أو شبهه .

٦ - حذف كان مع اسمها

يكثر حذف (كان) مع اسمها ويبقى الخبر ، وذلك بعد (إن ولو) الشرطيتين ، ومن ذلك قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر) وهذا القول يوجه على أربعة تقديرات : أقواها تقديران :

الأول : إن كان عملهم خيرا فجزاؤم خيرا ، وإن كان عملهم شرا فجزاؤم شرا ، وهذا هو موطن الشاهد حيث حذف كان مع اسمها وهما (كان عملهم) وبقى الخبر في الموضعين وهو (خيرا .. وشرا) .

والثاني : (إن خيرا فخير .. للخ) بالرفع فيهما ، والتقدير : إن كان

(١) البيت من الكامل . وأزمان : جمع زمن ، والرحالة - بشمر الزاهد - بوزن كتابه ، شرح يعمل من جلود الشاة وأصوافها ، والمميل : بفتح الميم - مصدر ميمي - يقول الشاعر : أوقات كان فيها قومي ملازمين للجمع والوجدة .
كن لزم الرحالة حتى لا تنحرف أو تميل على ظهر الجوارح :

علمهم خيرا فيجزون خيرا ، ويصلح هذا التوجيه أن يكون شاهدا على حذف
كان مع اسمها ، ولكن التوجيه الأول أقوى .

ومن شواهدهم قول النابغة الذبياني :

حدثت علي بطون ضنة كلما

إن ظلما أبدا وإن مظلوما (١)

والشاهد في قوله (إن ظلما ، وإن مظلوما) فقد حذف كان مع اسمها
لوقوعها بعد (إن) الشرطية ، والتقدير : (إن كنت ظلما ، وإن
كنت مظلوما) .

ومن أمثلة حذفها مع اسمها بعد (لو) ما رواه اللبخاري عن سهل بن حماد -
رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « الشمس ولو خاتما من حديد » والتقدير :
ولو كان للشمس خاتما من حديد .

ومن ذلك قولهم : (ألا طعام ولو تمرا) أي : ولو كان الطعام تمرا ومن
شواهدهم قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ذو بني ولو ملكا

جنوده ضاق عنه السهل والجبل (٢)

(١) البيت من الكامل ، وحدثت من الحذب ، وهو المظف والشفقة ،
والبطون جمع بطن ، وهو دون القبيلة ، وضنة : قبيلة من قضاة ثم من عذرة ،
وقد أكد الشاعر اتسابه لهذه القبيلة .

(٢) البيت من البسيط ، والبني تجاوز حد القصد والاعتدال ، يقول :
لا ينبغي للظالم أن يتجاوز حدود العدل ، لأنه يجب ألا يأمن أحداث الزمان .
ولا يعبأ بكثرة جنده وأعرانه .

والشاهد في قوله: (ولو ملكا) بحيث حذف كان مع اسمها ، والتقدير:
ولو كان للباقى ملكا .

حذف كان واسمها من غير أن تسبق بـ (إن) ولو الشرطيتين :

وقم حذف كان مع اسمها في كلام العرب من غير أن يسبقها (إن ولو)
الشرطيتين ، والحذف من هذا النوع لم يرد كثيرا في كلام العرب كسابقه .
ومن ذلك قولهم في المثل :

من لد شولا غالى إنلامها^(١)

والشاهد في قوله: (لد شولا) فقد حذف كان واسمها ، وتقدير الكلام
عند سيبويه : من لد أن كانت شولا ، ورافقه هبلى هذا التقدير
جمهور النحاة .

ولبعض النحاة توجيهان آخران حول هذا الشاهد :

الأول : نصب (شولا) على التمييز ، أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب
لفظ (غدوة) بعد لدن .

والثاني : أن يكون (شولا) مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره : من
لدن شالت الناقة شولا ، وعلى التوجيهين فلا شاهد .

٣ - حذف كان مع خبرها

قد تحذف كان مع خبرها ويبقى اسمها ، وهذا ضيف في الصناعة

(١) هذا المثل يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه ،
والعنى : هذا مثل يصرب لمن يتلبس بالأمر من أوله إلى آخره ، فهو يعرف
ابتداء من لقاح الناقة أن بتلوها ولدها ،

والاستعمال . . . ولكن الاستشهاد له ببعض الأمثلة التي سبق أن ذكرناها في الموضوع السابق ، على تقدير الكلام ، وإن كان ضعيفا ، نحو قولهم : (والناس بحزبون بأعمالهم إن خير فخير) - بالرفع فيهما - أو (إن خير فخيروا) - برفع الأول ونصب الثاني - لأننا نقدر كان وخبرها في المثالين محذوفين ، والتقدير : إن كان في عمله خير فجزأوه خير ، وإن كان في عمله شر فجزأوه شر .

وقد حذف الخبر مع (لو) فيما أجازته سيبويه من رفع (تمر) في قولهم : (ألا طعام ولو تمر) على تقدير ولو يكون عندنا تمر .

٤ - حذف كان مع اسمها وخبرها

يتحقق هذا الحذف : ويكون اسما ، وذلك إذا كانت (إن) الشرطية داخلية على (كان) العاملة في خبر منفي بـ (لا) ويستعمل مثل هذه التراكيب عندما تطالب شيئا من شخص معه شيئا من شخص معه شيئا ، رفض أن يقوم بأحدهما ، فنقول : (إفعل هذا إما لا) و (أعطني هذا إما لا) والتقدير : أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، وأعطني هذا إن كنت لا تعطيني غيره ، والذي وقع في هذا التقدير حتى ثبت الحذف هو :

(أ) حذفنا كان . (ب) عوضنا عنها بـ (ما) .

(ج) أضعنا النون من (إن) في الليم من (ما) .

(د) حذفنا اسمها .

(هـ) حذفنا الخبر وتركنا (لا) النافية .

وبعد الحذف صار المثال : (أفعل هذا إما لا) وقد استعمل العرب مثل

ذلك كثيرا في كلامهم .

٥ - حذف النون من مضارع كان

أجاز النحاة حذف نون المضارع من (كان) ناقصة كانت أو تامة وذلك من باب التخفيف ، لكثرة الاستعمال ، ولشبهها بحروف العلة ووضعوا لذلك شروطاً هي :

١ - أن يكون للمضارع المذكور مجزوماً .

٢ - أن يكون جزمه بالسكون .

٣ - ألا يتصل به ضمير نصب ٤ - أن يليه متحرك .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : « ولم أك بغياً »^(١) « فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا »^(٢) « وقالوا لم نك من المصلين »^(٣) « وإن تك حسنة يضاعفها »^(٤) .

فنصب (بغياً) وجملة (ينفعهم) في محل نصب ، وكذلك (من المصلين) على أنها أخبار لـ (أك - يك - وتك) .

وروى بنصب (حسنة) ورفعها ، فالنصب على أن (تك) ناقصة والرفع على أنها تامة ، وحسنة فاعلها .

فإذا فقد شرط من الشروط التي سبق ذكرها آنفاً ، فلا يجوز حذف النون ، وبيان ذلك :

(١) لم تحذف النون من نحو قوله تعالى : « من تكون له عاقبة الدار »^(٥) ومن قوله : « وتكون لكما الكبرياء »^(٦) لأن المضارع هنا غير

(٢) غافر : ٥٨ .

(٤) النساء : ٤٠ .

(٦) يونس : ٧٨ .

(١) مريم : ٢٠ .

(٣) المدثر : ٤٣ .

(٥) الأنعام : ١٣٥ .

بجزوم ، ففي الآية الأولى نجد (تكون) مرفوعا ، وفي الثانية منصوبا لعطفه على منصوب في الآية قبله .

(ب) ولم تحذف النون من نحو قوله : « وتكونوا من بعده قوم صالحين »^(١) لأن المضارع مجزوم بحذف النون .

(ج) ولم تحذف من قوله : « لم يكن الله ليظفر لم »^(٢) وذلك لاتصال النون بالساكن بعدها .

(د) ولم تحذف من نحو ما ورد في الحديث : « إن يكنه فان تسلط عليه » وذلك لاتصال ضمير النصب به .

وقد جوز يونس حذف النون إذا اتصلت بساكن محتجا بقول الخنجر ابن صخر الأسدي :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة

فقد أبدت المرأة جبهة ضيقم^(٣)

والشاهد في قوله : (فإن لم تك المرأة) حيث حذف النون من مضارع كان مع أن ما بعدها حرف ساكن . وحمل مثل ذلك على الضرورة ، وماورد من غير الشر حمل على الشذوذ لا يقاس عليه ، ومن ذلك للقراءة الشاذة : « لم يكن الذين كفروا »^(٤) .

(٢) النساء : ١٢٧ .

(١) يوسف : ٩ .

(٣) البيت من الطويل ، والوسامة الجمال والبهاء ، والضيقم : الأسد واليابه فيه زائفة للالحاق .

(٤) البينة : ١ .

٦ - زيادة كان

لقد تجلت ظاهرة الحذف في المواطن الحسة للمبالغة آنفاً وتنبجلى ظاهر
الذكر في هذا الموضع ، حيث ترد (كان) زائدة في الحشو - أى : في وسط
الكلام فلا تكون أولاً ولا آخراً .

والمراد بزيادتها : إلغاء عملها ، وهندئذ لا يكون لها دور في الصنعة
النحوية . وفسر السهرافى معنى الزيادة : بأن لا يكون لها اعم ولا خبير ،
ولاهى لوقوع شيء مذكور ، ولـ كنها دالة على الزمان ، وفعالها ، مصدرها
وشبهها بظنفت إذا ألغيت وبه قال ابن السراج^(١) .

وفائدة زيادتها : تؤدى معنى التوكيد ، وتربط معنى الجملة بالزمن الماضى .
هذا ، وقد وضع النحاة لزيادتها شرطين .

الأول : أن تكون بلفظ الماضى .

الثانى : أن تكون بين شيئين متلاممين ليسا جارا ومجرورا .

مواطن زيادتها :

تزداد كان في المواطن الآتية :

(أ) بين (ما) وفعل التعجب : ويقع ذلك كثيرا ، كقولهم :
(ما - كان - أصح علم من تقدما) و (وما - كان - أجسد
المتفوقين بالثنا) .

(ب) بين الصفة والموصوف : كقول الشاعر أنشدته الفارسي :

في غرف الجنة العليا التي وجبت

لهم هناك بسمي - كان - مشكور^(١)

والشاهد في قوله : (بسمي - كان - مشكور) حيث زيدت كان بين الموصوف وهو (سمي) والصفة وهي (مشكور) .

(ح) وقد عد سيبويه قول الفرزدق يدح هشام بن هبهد الملك : فكيف إذا مررت بدار قوم

وجيران لنا - كانوا - كرام^(٢)

من زيادة كان بين الموصوف وهو (جيران) والصفة وهي (كرام) ورد عليه : بأن (كان) هنا ليست زائدة ، لأنها رفعت الضمير ويدفع هذا الرد بأن رفع (كان) للضمير لا يمنع من زيادتها ، كما أن (ظن) إذا أُلغيت لتوسطها أو تأخرها لا يمنع هذا الإلغاء من رفعها الضمير ، ففي قولك : محمد منتصر ظننت (ظن) فمسل ماض والتاء فاعل ، مع أن ظن ملناة لا تعمل^(٣) .

وهي ذلك فالشاهد في البيت هو : عد (كان) ناقصة ، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع اسمها ، و (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف هو خبرها مقدم ، وهي هذا تكون (كان) مع اسمها وخبرها جملة معترضة بين الصفة والموصوف .

(ح) وتزاد كان بين العاطف والمعطوف عليه : كقول الفرزدق :

(١) البيت من البسيط يقول : إن هؤلاء بسميهم المشكور وعمهم المقيول

م - إن شاء الله - في أعلى درجات الجنة . انظر شرح ابن عيميش ٧ : ١٠٠ .

(٢) البيت من الوافر

(٣) المنهل العذب : ٢٣ ، ٢٤ .

في لجة غمرت أباك بمسورها

في الجاهلية - كان - والإسلام^(١)

والشاهد في عجز البيت حيث زيدت (كان) بين العاطف وهو الواو
والمعطوف عليه وهو (الجاهلية) .

(د) وبين نم وفاعلها : كقول الشاعر :

ولبت مر بال الشباب أزورها

ولنم - كان - شيبية المتهال^(٢)

والشاهد في قوله : (ولنم - كان - شيبية المتهال) حيث زيدت (كان)
بين نم وفاعلها وهو (شيبية) .

(هـ) وبين الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل : كقول بعض العرب :

(ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس ، لم يوجد - كان - مثلهم)
فقد وقعت كان الزائدة بين الفعل المبني للمفعول ، وهو (يوجد) ونائب
الفاعل وهو (مثل) .

(و) وبين الجار والمجرور شذوذوا : كقول الشاعر أنشد الفراء :

سراة بنى أبى بكر تسامى

على - كان - المسومة العراب^(٣)

(١) البيت من الكامل .

(٢) البيت من الكامل يقول الشاعر : ذهبت لزياراتها فلبست ثوب الشباب

أى : تظاهرت بالشباب في هيئتها ، وبدا ذلك أمامي كأنه حقيقة .

(٣) البيت من الرافض يقول : إن خيول هؤلاء أسمى وأعظم من الخيول

العربية المسومة التي جعلت عليها علامة ، وتركزت ترعى .

انظر شرح المفصل ٧ : ٩٩ .

في ذلك مع التمثيل والتوجيه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه
في قول الشاعر :

وأنت أراني الله أمتع عاصما وأرأف مستكفي وأسمح واهب

س ٥ - بين موضع الشاهد فيما يأتي مع التوجيه وإعراب ما تحته خط :

(أ) قال تعالى : « إذ يريكهم الله في منامك قليلا وأراهم كثيرا

لفشلتم » « ينبئكم إذا مزلتم كل ممزق إنكم لئي خلق جديد » .

(ب) قال الشاعر :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها تهدى إلى غرائب الأشعار

وما عليك إذا أخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما أن تعوديني

حذار فقد نبئت إنك الذي

ستجزى بما تسمى فنسعد أو تشقى

إذا جئت مكان الناس نصفان شامت

وأخبر حنين بالذي كنت أصنع^(١)

والشاهد في قوله : (كان الناس نصفان) يروى (نصفان) و (نصفين)
فن نصب جعل (كان) هي الناقصة . ولا شاهد في البيت ، ومن رفع جعلها
بمعنى الشأن ، ولطيسيت ، وهذا هو موضع الشاهد ، فيكون ما بعدها
مبتدأ وخبر .

هذا واسيبويه وبعض النحاة توجيهات وآراء حول هذه المسألة^(٢) .



الأسئلة والتطبيقات

س ١ - ما معنى الناسخ لغة واصطلاحاً ؟ وما هي أقسام النواسخ ؟
اذكرها بجملة .

س ٢ - لماذا تصدرت كان عنواناً لبابها ؟ ولماذا اختصت بذلك دون
أخواتها ؟ وما المراد بأخواتها ؟ والمراد من تسمية هذه الأفعال ناسخة ،
وناقصة ؟ وما الفرق بين نقصانها وعمامها ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل .

س ٣ - اذكر أخوات (كلن) وأفصح عن كل فعل منها ، وكيف ترد
على من قال : إنها حروف ؟

(١) البيت من الطويل يقول : الناس بعد مرتي فريقان - فريق شامت فروح
بموتى ، والأخر ، يذكر ما قدمت من خير وأعمال صالحة فيمتني على .

(٢) شرح ابن يعيش والتعليق ٧ : ١٥٠ ، ١٥١ - بتصرفه .

س٤ - اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في اسم كان وأخواتها فصل قولها حول هذه المسألة، ثم بين أيهما تختار؟ ولماذا؟ .

س٥ - تنقسم أفعال هذا الباب من ناحية العمل إلى ثلاثة أقسام، فصل القول فيها مع التمثيل، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه في كل بيت مما يأتي :

ليس يفتك ذا فنى واعتزاز كل ذى هفة مقل فنوع

صاح شبر ولا تزل ذا كرم الوت فسيانه ضلال مبين

لا طيب للعيش ما دامت منفصة

لقائه بادكار المسوت والمهزم

فقلت بمن الله أبرح قاعدا

ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

س٦ - تنقسم أفعال هذا الباب من حيث التصرف وعندهم إلى ثلاثة

أقسام، وجه القول فيها مع التمثيل، ثم أفصح عن موضع الشاهد في كل مما يأتي مع التوجيه :

(أ) قال تعالى: « ولم أك بغيا » « ولا يزالون مختلفين »

« قل كونوا حجارة أو حديدا » .

(ب) قال الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست ذاهلا

أحبك حق يفض الجفن مغمض

ينغل وحطم ساد في قومه الفتى

وكرتك إياه عليك بسهم

وما كل من يبدى البشاشة كأننا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

ص ٧ - استعمل العرب بعض الأفعال بمعنى (صار) وتعمل عملها ، اذ كرها مع التثنية والتوجيه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد فيما يأتي مع التوجيه :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

ريثه حتى إذا تعددا وأض نهدا كالحصان أجردا

ص ٨ - استعمل العرب بعض أفعال من (كان) وأخواتها بمعنى (صار) فإى هذه الأفعال ؟ مثل ما تذكر مع التوجيه . إثم وجه القول في موضع الشاهد في قول الشاعر :

أمتت خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أخى عليها القذى أخى على لبد

وفي قوله تعالى : « ظل وجهه مسودا وهو كظيم » .

ص ٩ - من أفعال هذا الباب (كان وأخواتها) ما يستعمل تاما وناقصا ، ومنها ما لا يستعمل إلا ناقصا ، وللطالوب منك :

أولا : تفصيل القول في بيان الأفعال في كل من النوعين .

ثانياً : ما للراد بكونها تامة .

ثالثاً : توجيه القول حول التمام والنقصان في كل فعل في موضع الشاهد

فما يأتي :

(١) قال تعالى : « وإن كان ذو عسرة » « إن الله يمسك السماوات

والأرض أن تزولا » « إلا أن تكون تجارة »

« فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » ألا إلى الله تصير الأمور .

(ب) قال الشاعر :

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمدا

(ج) قولهم : (ذل ضانك عن معرك) (كان العامل الصوف)

(برح الخفاء) (ضرت إلى خالد) .

س ١٠ - متى يجب توسط الخبر بين الفعل الناسخ واسمه ؟ ومتى يجوز ذلك ؟

ومتى يمنع ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل ، ثم وجه القول في موضع الشاهد

في قول الشاعر في كل بيت مما يأتي :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم

فليس سواهم عالم وجوهك

لا طيب العيش ما دامت منفعة

لذاته بادكار للسوت والمهرم

وفي قوله تعالى : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » .

س ١١ - متى يجوز تقديم الخبر على الفعل الناسخ ؟ ومتى يجب ؟ ومتى

يمنع ؟ وكيف توجه موضع الشاهد في قول الشاعر :

ورج الفتي للخير ما إن رأيتنه

على السن خيرا لا يزال يزيد

وقوله : مه عاذل فهأما لن أبرحا يمثل أو أحسن من شمس الضحى

س ١٢ - اختلاف النحاة في جواز تقديم معمول الخبر على اسم كان

وأخواتها والمطلوب منك :

أولاً : توجيه القول فيما ذهب إليه البصريون والكوفيون ، وابن السراج ومن معه ، مع التثليل .

ثانياً : قال الشاعر :

قنافذ ههلبجون حول بيوتهم بما كان إياهم حطية حودا
هذا البيت احتج به الكوفيون ، فما موضع الشاهد عندهم ؟ وكيف وجه البصريون القول في الشاهد ردا عليهم ؟ أفصح عن ذلك بالتفصيل .

ص ١٣ - متى يحذف كان وحدها وجوبا ؟ وما هي خطوات الحذف التبريض ؟ هل لما تذكر ثم أفصح عن خطوات الحذف والتبريض في موضع الشاهد في قول الشاعر :

أبخرلشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضيف
ص ١٤ - متى تحذف كان مع اسمها ؟ ومتى يكون حذف كان مع معموليها واجبا ؟ مثل لما تذكر مع التوجيه ، ثم أهرّب قول الشاعر فيما يأتي مع التنبيه على موضع الشاهد فيه :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ما سكا جنوده ضاق عنه السهل والجبل
ص ١٥ - ذكر النحاة حذف اللون من مضارع كان شروطا ، اذكرها ، مع التثليل ، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع إعرابه فيما يأتي :

(أ) قال الله تعالى : « قالوا لم تك من المصلين » « من تكون له »
« فاقية الهار » « لم يكن الله ليغفر لهم » .

(ب) قال الشاعر :

فإن تك المرأة أبدت وصامة ففد أبدت المرأة سبيها ضميم

س ١٦ - ما المراد بزيادة كان ؟ وما فائدة زيادتها ؟ وما هي شروط
الزيادة ؟ وما هي المواطن التي تزداد فيها ؟ فصل القول في ذلك ، ثم أعرب
ما يأتي مع توجيه القول في موضع الشاهد في قول الشاعر :

في غرف الخيفة العليا التي وجبت لهم هناك بسى - كأنه مشكور
في لجة غمرت إياك بجورها في الجاهلية كان والإسلام
سراة في أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب
س ١٧ - أعرب ما تحته خط فيما يأتي مع التنبيه على موضع الشاهد :
(١) قال تعالى :

« كانوا هم الظالمين » « وكان ربك قديرا »
« ظل وجهه سودا وهو كظيم » « ألا إلى الله تصير الأمور »
« والأيوام يأتيهم ليس مصروفا عنهم » « وتسكنون من بعده قوما صالحين »
(ب) قال الشاعر :

ليس ينفك ذا عنى واعتزاز كل ذى حفة مقل قنوع
ألا يا سلمي يا دارمى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وما كل من يبدى البشاعة كأننا أخاك إذا لم تله لك منجدا
وبدلت قرحا داميا بعد حمة لعل منايانا نحولن أبوسا
لا طيب لعيش مادامت منقصة قذاته بادكار الموت والمرم
بانت فؤادى ذات الخالى سالبة فالعيش إن حمى عيش من العجب
ولبست سر بال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة الخيال

الفصل الثاني أفعال المقاربة

تعد أفعال هذا الباب النوع الثاني من الأفعال الناصخة التي لها أثرها في الجملة الإسمية ، فهي تعمل عمل (كان) وأخواتها إلا أنها تفترق عنها في عدة أمور جعلت للنحاة يفترونها عن (كان) وأخواتها ، ويخصونها بباب في مصنفاتهم .

وكذلك تعد أفعال ناقصة ، وللراد بالنقص فيها : أنها تفيد حدثاً ، وإنما يقتصر مفهومها على الزمن وحده ، ومعانيها التي لا تخرج عن دائرة الزمن ، من إطالة قربه ، أو رجاء حصوله ، أو الشروع فيه - حسبما سنوضح إن شاء الله تعالى .

وأما الحدث الذي يستفاد ، ويكون زمن هذه الأفعال وعاء له ، ويتعلق به القرب ، والرجاء والشروع ، فإننا نستفيد من الخبر^(١) .

مثال ذلك قوله تعالى : « يكاد البرق يخطف أبصارهم »^(٢) فالفعل (يكاد) لا يفيد سوى قرب زمان الحدث ، أما الحدث نفسه فقرأه في الفعل (يخطف) الذي هو جزء من الخبر .

هذا ؛ وقد أطلق جمهور النحويين على هذا الباب (أفعال للمقاربة) وذلك من باب التخليب ، أو تسمية الشكل باسم الجزء .
والبحث في هذه الأفعال يدور حول :

(١) النحو البسيط : ١ : ١٥٣ .

(٢) البقرة : ٢٠ .

أولا : حكم عملها ، وما يتعلق بخبرها من أحكام .

ثانيا : الفرق بينها وبين كان وأخواتها .

ثالثا : أقسامها من جهة للغي .

رابعا : حكم فعليتها ، وتصرفاتها .

خامسا : ما يختص به (عسى) دون غيرها من أفعال هذا الباب .

هذا مجمل القول وإليك التفصيل .

أولا : حكم عملها وما يتعلق بخبرها من أحكام :

حكم عملها : إنه المتأمل في التركيب النحوية التي تدخل عليها هذه

الأفعال يجدها جمل اسمية ، تتكون كل منها من مبتدأ وخبر ، وكذلك نلاحظ أن المعنى للراد من التركيب ، يستفاد من الخبر ؛ ذلك لأنها تدل على قرب تحقيق الخبر ، أو رجائه ، أو الشروع فيه :

ومن ثم فقد عملت هذه الأفعال عمل (كان) وأخواتها ، فتراها ترفع

الاسم ، وتنصب الخبر ، قال تعالى : « فصى الله أن يأتي بالفتح »^(١) فـ (عسى)

فعل ماض ناقص يدل على الرجاء ، ولفظ الجلالة اسمها مرفوع بالضم ، وجلة

(أن يأتي) في محل نصب خبر عسى ، فهي في ذلك مثل (كان) وأخواتها

في أمرها في اسمية الجملة ، أي : أن الجملة تبقى على اسميتها على القول

الراجح .

الخبر في هذا الباب : الخبر في هذا الباب لا يكون إلا فعلا مضارعا مقترنا

بـ (أن) إما وجوبا ، أو كثورا ، أو قايلا ، أو ممتنعا ، حسب ما تعرض لهذه الأحكام في موضعها ، ويندر أن يأتي الخبر غير مضارع (كلفرد والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير للمضارع ، والظرف ، والجار والمجرور) فكل هذه الأنواع يندر أن يكون واحد منها خيرا لهذه الأفعال .

مثال ذلك قوله تعالى : « هني ربكم أن يرحمكم »^(١) « يكاد زينها يضيء »^(٢) فإن والظرف في الآية الأولى في تأويل مصدر في محل رفع خبر (عني) وجملة (يضيء) في الثانية في محل رفع خبر (يكاد) .

كما سبق يتأكد لسبب أن أفعال هذا الباب لا تعمل النصب في الخبر إلا إذا توفر له ثلثة شروط هي :

- ١ - أن يكون جملة لفظا .
- ٢ - وأن تكون هذه الجملة فعلية .
- ٣ - وأن يكون فعلها مضارعا .
- ٤ - أن يكون الفعل رافعا لضمير الاسم .

ما جاء نادرا من الأخبار :

(١) جاء الخبر نادرا ، وذلك كقول تأبط شران :

فأبنت إلي ، فهم وحله كهدت آيها

وكم مثلها قارقتها وهي تصفر^(٣)

(١) الإسراء : ٨ .

(٢) النور : ٣٥ .

(٣) البيت من الطويل وأبنت : بمعنى رجعت ، وفهم : اسم قبيلة فهم بن عمرو

ابن قيس بن غيلان ، وتصفر : من صفر الصائر . حاشية الصبان : ٤ : ٢٥٩ .

والشاهد في قوله : (كنت آيبا) بحيث ورد (كاد) واسمها الضمير وهو
تاء الفاعل مبنى في محل رفع ، وخبرها اسما مفردا وهو (آيبا) وهذا نادر ،
جاء على خلاف الأصل .

وأما قوله تعالى : « فطلق مسحا بالسوق والأصنق »^(١) فسحا ايست
خبر طفق ، وإسما هي مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر ، أي :
يمسح مسحا .

(ب) جاء الخبر جملة : اسمية ، كقول الشاعر :

وقد جعلت قلوبى بنى زياد من الأكوار مرتعها قريب^(٢)

والشاهد في قوله : (جعلت . . . مرتعا) جعل : من أفعال القلوبية
أسندت إلى قلوبى و (مرتعها قريب) جملة اسمية وقعت خبرا لـ (جعلت)
وذلك لا يكون إلا نادرا ، لأن الأصل خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

(ج) جاء الخبر جملة فعلية مصدرية بالمساح ، كقول ابن عباس -
رضي الله عنهما (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً) جملة (أرسل
رسولا) جملة فعلية فعلها ماض ، وقعت خبرا للفعل (جعل) وهذا نادر .

جولز حنف خبرها : يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا دل دليل

(١) ص : ٣٣ .

(٢) البيت من الوافر ، والقولون : الشابة من النوق بمؤنثة الجارية من
النساء .

والأكوار : جمع : كور . ومرتعها : مرعاطا . يقول : طقت لقراب
مرتعا من الأكوار .

بالحكمة كما ورد في الحديث : « من أتى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد »
: المقادير ؛ من أتى أصاب أو كاد يصيب ، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ ،
تخذف الخبر لدلالة ما قبله عليه .

حكم اقتران الخبر بـ (أن) في هذا الباب :

ذكرت آنفاً أن خبر هذه الأفعال يكون جملة فعلية فعلها مضارع رافعا
لضمير الاسم ، والحديث في هذا للوضع يدور حول حكم اقتران الفعل
للمضارع بـ (أن) المصدرية ، والذي ينحصر في الأحكام الآتية :
أولاً : فعلاً يجب اقتران فعل الخبر فيها بـ (أن) وهما (حرى ،

والخلق) :

وذلك نحو قولهم : (حرى القائم أن يأتي ، وأخلقت السماء أن تعطر)
والوجوب يعضى بعدم تجريد خبرهما من (أن) .

ثانياً : فعلاً ينكر اقتران خبرهما بـ (أن) وهما (عسى وأوشك) :

وذلك نحو قوله تعالى : « عسى ربكم أن يرحمكم » ، وقوله : « عسى الله
أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده » ، فقد ورد الخبر في الآيتين مقترناً بـ (أن)
وذلك في السكثير الثالب ، ومن ثم فلم يرد خبر (عسى) في القرآن الكريم
إلا مقترناً بأن .

وكان مقتضى القياس في (عسى) وجوب اقتران خبرها بـ (أن)
لأنها من أفعال الرجاء ، غير أنه اغتفر فيها ذلك لشهرتها ، فتجريد خبرها
من (أن) قليل عند سيبويه ، ومحمد الجمهور التجريد فيها خاص بالشعر

ومن ذلك قول هذبة بن خشرم العذري ، قاله وهو سجين من أجمل
قتيل قتله :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه

يسكون وراءه فرج قريب^(١)

والشاهد في قوله : (يكون ٠٠) حيث وقع خبر (عسى) مضارفا مجردا
من (أن) وذلك قليل .

وأما (أو شك) فمكقول الشاعر الذى أشده ثعلب في أماليه عن ابن
الأهرابي ولم يفسه لاحد :

ولو سئل الناس التراب لأوشكرا

إذا قيل هاتوا أن يملوا وينموا^(٢)

والشاهد في قوله : (لأوشكوا ٠٠٠) (أن يملوا) فقد دخلت (أن) على
خبر (أو شك) وهو (أن يملوا) وللصدر للؤول من (أن) والقل في محل
رفع خبر أو شك .

ومن شواهد ورود خبر (أو شك) مجردا من (أن) على قوله قول أمية
ابن أبي الصلت :

(١) البيت من الوافر ، والكرب : الهم والحزن ، وأمسيت : أوى : صرت
يروى يضم التاء وفتحها - وقرج : كشف للغم والكرب . يخاطب ابن عمه وكان
سجيناً معه .

(٢) البيت من الطويل . يملوا : يسأموا ويضجروا . يقول : لو سئل الناس
لإعطاء التراب - وهو شيء نافه لا قيمة له - ليكرهوا الطلب ، وقاربوا أن يمنهوه
إذا قيل لهم : هاتوا ، وذلك لما طبعوا عليه من الحرص والبخل .

يوشك من فر من منيته في بعض غرائبه يوافقها^(١)
 والشاهد في قوله : (يوشك . . . يوافقها) فقد ورد خير (يوشك)
 جملة فعلية مجردة من (أن) وهذا أيضا قليل .
 ثانياً : فعلان يقل اقتران فعل الخبر فيهما بـ (أن) وهما (كاد و كرب) :

والسبب في غلبة التجرد من (أن) ، أنهما يدلان على شدة مقارنة الفعل ،
 فأشبهها أفعال الشروع التي يمنع معها اقتران خبرها بأن المصدرية ومن الشواهد
 على ذلك قوله سبحانه وتعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون »^(٢) ومع
 (كرب) قول كلحبة البربوعى ، أحد شعراء تميم ، واسمه هيرق بن عبد الله
 والكلحبة لقبه ، وهى : صوت النار ولطيفها ، وقيل : لغيره :

كرب القلب من جواه يذوب

حين ظل الوشاة هنده غضوب^(٣)

والشاهد في قوله : (كرب القلب . . . يذوب) حيث ورد خبر
 (كرب) وهو (يذوب) مجردا من (أن) وورد ذلك كثير .

(١) البيت من المنسرح ، وهو من شواهد سيويوه . قر : هرب والمنية الموت
 غرائه : جمع غرة . وهى الغفلة ، يوافقها : يصادفها . يقول : من فر وهرب من
 الموت خوفا وجبنا فى حرب أو نحوه ، يقرب أن بدركة الموت وينزل به فى بعض
 غفلاته ، والفرار عندئذ لا ينفعه .

(٢) البقرة : ٧١ .

(٣) البيت من الحفيف ، جواه : الجرى شدة الحزن والوجد . الوشاة جمع
 واش وهو اللجام الذى يسمعى بين الناس وبالفناء . هند : اسم محبوبته . غضوب :
 صيغة الغضب ، يستوى فيها المذكر والمؤنث . يقول : قرب قلبى من شدة حزنه
 وحرقته يسيل حين التماسحون المنسدون بين الأوجه هند غضبي عليك .

ويرى سيبويه أن خبر (كرب) لم يرد فيه إلا التجرؤ من (أن)^(١).

ومن شواهد القليل قول محمد بن مناذر مولى بني صبير بن يربوع ، من قصيدة يرفي بها ميتا عزيزا عليه :

كادت النفس أن تفيض عليه إذا عدا حشو ربعة وبرود^(٢)

والشاهد في قوله (كادت النفس أن تفيض) حيث اقترن خبر كاد بأن وهو (أن تفيض) وذلك لا يقع إلا نادرا .

ومن اقتران خبر (كرب) نادرا قول أبي هشام بن زيد الأسلمي بحجو قوم إبراهيم بن القيرة ، ويمدح هشاما :

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما

وقد كربت أعناقها أن تقطعا^(٣)

والشاهد في قوله : (كربت أعناقها أن تقطعا) حيث جاء خبرا (كرب)

مقبولا بـ (أن) المصدرية وهو (أن تقطعا) وذلك على سبيل الندرة .

(١) الكتاب ٣ ، ١٥٩ .

(٢) البيت من الخفيف . تفيض : تخرج من الجسد . بخدا : صار . وربعة : هي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، والجمع : رباط . برود : جمع برد ، وهو نوع من الثياب وأراد بهما : السكفن الذي يلف فيه الميت . يقول : قاربت النفس أن تخرج من جسدها حونا على هذا الميت حين صار مدرجا في أكفانه ، وقد فارق هذه الحياة .

(٣) البيت من الطويل . ذوو الأحلام : أصحاب العقول . والسجل : الدلو مادام فيه ماء وجمعه سجال . يقول : سقى أصحاب العقول - يريد هشاما ومحبه هذه العروق التي مدحت وأجزلوا لهم العطاء . وكانوا في شدة النافة والبؤس ، كادت أعناقهم تقطع من البؤس :

رابعا : أفعال بمنع اقتران فعل الخبر فيها بـ (أن) وهي جميع أفعال

الشروع :

ومن شواهد هذه الأفعال قوله تعالى : « وطفقا يخصمان هليهما من ورق الجنة »^(١) ومن ذلك : (أنشأ القائد يخطب) و (جعل خالد يوجه جنوده) و (أخذ العدو يتقهقر) .

وأفعال الشروع مائية سأذكرها في موضعها - إن شاء الله - والسبب في عدم اقتران أخبارها بأن المصدرية هو : أن أفعال الشروع للحال وأما (أن) فهي للاستقبال ، فينبهنا معاداة ، فلا يجتمعان .

مما سبق يتأكد لدينا أن أفعال المقاربة والرجاء والشروع تعمل عمل (كان) وأخواتها في الجملة الإسمية ، فترفع الاسم ، وتنصب الخبر غير أن الخبر مع هذه الأفعال ، لا يكون إلا جملة فعلية ، فعلاها مضارع ، رافع الاسم ، ويقرن هذا الفعل بـ (أن) المصدرية ويمتري هذا الاقتران أحكام وهي (الوجوب ، والكثرة ، والقدرة والاعتناع) وقد فصلت القول في ذلك آنفا .

ثانيا : الفرق بينها وبين (كان) وأخواتها :

إن للتأمل في أفعال البابين (كان) وأخواتها ، وأفعال للمقاربة يجحد أنها تنفق في امرين ، ويختلف في آخرين .

ما اتفقا فيه :

١ - جميع افعال البابين تدخل على المبسدا والخبر . فترفع الأول

وتنصب الثاني .

٢ - كلها تفيد المعنى في الخبر ، فأفعال المقاربة تدل على معنى قريب لتحقيق الخبر ، أو رجاله ، أو الشروع فيه . بينما في مصدره فقط وهو لا يكون مقاربا ، وأما (كان) وأخواتها فتدل على زمن وقوع الخبر ، أو صيرورته ، أو استمراره ، أو نفيه .

ما اختلفا فيه :

١ - خبر أفعال المقاربة لا يقع مفردا ، ولا جملة اسمية ، وإن ورد لا يكون إلا شاذا ، فالأصل في أخبارها أن تقع مصدرا مؤولا من (أن) والفعل المضارع ، أو جملة فعلية فعلها مضارع متأول باسم الفاعل ، وخبرها قد يجب اقترانه بأن للمصدرية ، أو يكثر ، أو يعل أو يمنع .
وأما الخبر في باب (كان) ففقد يكون مفردا ، أو جملة اسمية أو فعلية ، أو شبه جملة .

٢ - أفعال المقاربة تدل جميعها على المقاربة بمعنىهما : الواسع ، فهي إما أن تدل عليهما من جهة وقوع الخبر وتحقيقه في الواقع ، وإما أن تدل عليهما على أساس الشروع في تحقيق مضمون الخبر ؛ لأن خبرها قد بدأت ممارستها فعلا ، وإما أن تدل على المقاربة على سبيل الترجي ، طمعا في وقوعه مستقبلا أو اشفاقا منه .

وكان وأخواتها ليس لها من سبيل إلى هذه الدلالات فدلالة كل منها على معنى لا يختلط مع غيره .

فانفادها أدى إلى اشتراكهما في العمل في كل من المتبذل والخبر .

والاختلاف أدى إلى تخصيص باب مستقل لأفعال المقاربة ودلالة أفعال
أفعال للمقاربة على عدم تحقق مضمون الخبر إلى لحظة التكلم ، وقرب وقوعه
من زمن التكلم ، أدى ذلك إلى تسميتها بأفعال للمقاربة .

ثالثا : أقسامها من جهة المعنى

تنقسم أفعال هذا الباب من حيث المعنى الذي تفيد في الخبر إلى ثلاثة
أقسام هي :

القسم : أفعال المقاربة :

وهي : (كاد - كرب - أوشك) فهذه الأفعال الثلاثة تفيد مقاربة
وقوع الفعل السكأن في أخبارها من مسمى الاسم ، فقولك : (أوشك خالد ،
أن يقتصر) يدل ذلك على قرب وقوع الخبر وهو الانتصار من الشخص
المسمى باسم خالد .

القسم الثاني : أفعال الرجاء :

وهي : (عسى - حرى - أخلوق) فهذه الأفعال الثلاثة تفيد معنى المقاربة
على سبيل الترجى ، أي : رجاء وقوع الخبر ، طمعا فيه محبوبا : وخوفا منه
مكروها ، وكذا قال سيبويه : معناه : الطمع والإشفاق ، أي : طمع فيما يستقبل
واشفاق أن لا يكون (١) .

تقول : (عسى الطالب أن ينجح) فأنت بذلك ترجو أن يتحقق وقوع
الخبر وهو النجاح على الشخص المسمى باسم الطالب .

(١) شرح ابن عمير ٧ : ٢١٥ - ينصرفي .

القسم الثالث : أفعال الشروع أو الإلشاه :

وهي : (أنشأ - طفق - أخذ - جعل - خلق - هب - قام - شرع)
وهذه الأفعال تدل على البدء في دخول الاسم في الخبر ، أو تدل على الشروع ،
أي : التليس بأول أجزاء الفعل .

فقولك : (أنشأ القائد يندصر) معناه : أنه قصد شرح وإبتمام وتليس
ببوادر النصر ، وكل فعل من هذه الأفعال يترجم هذا المعنى عند استعماله
في الكلام كعب النجوية .

رابعاً : حكم فعليتها وتصرفاتها

أجمع النحويون على فعلية جميع الأفعال للنصوص عليها في هذا الباب
ومن للعلوم لدينا أن الأصل في الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت
منقسمة بأقسام الزمان ، اللهم إلا ما يعرض لبعضها فيجعلها جامدة ، كما في
الفعل (ليس) من أخوات (كان) خلفها ما هن مع أنها تنى الحال ، وكما في
الفعل (عسى) من أفعال للقاربة التي تدل على الرجاء ، فإن لفظه ماض ويرجم
به في المستقبل .

ومن ثم اختلف النحاة في فعلية (عسى) على ثلاثة أقسام ، كما سبق
اختلافهم في (ليس) :

١ - ذهب البصريون إلى القول بفعلية (عسى) سواء اتصلت بضمير
رفع أم نصب ، أو لم يتصل بها ضمير ، وهذا ما عليه للأخرون من النحاة ،
وحجتهم في ذلك : اتصالها بباء التأنيث ، نحو : (هست بهبود آن تنجیح)

وتاء الفاعل ، كقوله تعالى : « فبئس حسبيم إن توليتم أن تصدوا في الأرض » (١) .

٢- ذهب جمهور الكوفيين وأهل بواين التراج إلى القول بأنها حرف في جميع الأحوال ، اتصل بها ضمير رفع أم ينصل .

وحيثهم في ذلك ؛ جودها بضم التصرف ، فأشبهت الحروف في جودها ، وكذلك دلالتها على معنى لا يؤدي إلا بالحرف ، وهو الرجاء .

ويمكن الرد عليهم بأنه يوجد بعض الأفعال تؤدي معان لا تؤدي إلا بالحرف ، مع ذلك لا تخرج عن فعليتها مثل : (خلا - وعدا - وحاشا) فهي جامدة ، وتدل على الاستثناء ، وهو معنى ، ومع ذلك لا تخرج عن فعليتها بدليل دخول (ما) للصدرية عليها ، وهي لا تدخل إلا على الأفعال .

٣- ذهب سيبويه إلى القول بأنها حرف اتصل بها ضمير نصب ، وفعل فيما هذا ذلك .

والقول الرابع والخميس هو ما ذهب إليه البصريون ، وهو القول بفعليتها مطلقا لقبولها تاء التانيث وتاء الفاعل ، وهذه من خصوصيات الأفعال .

حكم السين في عسى :

أجاز أبو علي الفارسي كسر السين مطلقا .

ويري جمهور النحويين ما عدا أباعبيدة جواز كسر السين على أن يكون ذلك مقيدا بجملة الإسناد إلى التاء ، أو النون ، أو (نا) .

واستدلوا على ذلك بما ورد من كسر السين وفتحها في قراءة قوله تعالى :
« قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلون »^(١) وقوله : « فهل
عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض »^(٢) قرأ نافع الآيتين بكسر السين
وقرأ غيره بفتحها ، والفتح هو المختار .

دراسة تصريفية تطبيقية لهذه الأفعال :
إن أفعال هذا الباب ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة منها وردت
للضارع وهي : (كاد - وأوشك - وطفق - وجعل)
فمثال (كاد) قوله تعالى « يكاد زيتها يضيء »^(٣) « إن الساعة آتية
أكاد أخفيها »^(٤) .

ومثال (أوشك) قول أمية بن أبي الصمات :
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها^(٥)
والشاهد في قوله : (يوشك) حيث استعمل مضارع من (أوشك)
الناقص وبقى على عمله في الجملة الإسمية ، وخبره جملة (يوافقها) .
ملاحظة : نص النحاة على أن استعمال للضارع من أوشك أكثر من استعماله
ماضياً .

ومثال (طفق) ما حكى الأَخفش : (طفق يطفق) - كضرب يضرب
(و طفق يطفق) - كعلم يعلم .

(١) البقرة : ٢٢٤ . (٢) محمد : ٢٢ .
(٣) النور : ٣٥ . (٤) طه : ١٥ .
(٥) البيت من المنسرح - وسبق توجيه معناه كشاهد على ورود خبر أوشك
مجرداً من أن .

ومثال (جعل) ما حكه الكسائي من قولهم : (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه) (١) والشواهد في هذه الأمثلة جميعها واضحة .

ما يصاغ منه اسم الفاعل :

ورد نادرا اسم فاعل من أوشك ، مؤدبا جملة فعله الماضي ، من ذلك قوله ككهن عزة :

فإنك موشك ألا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي (٢)

والشاهد في قوله : (موشك) حيث استعمل اسم فاعل من أوشك وعمل عمله .

وذكر ابن مالك في شرح السكانية أنهم استعملوا اسم فاعل من (كاد) وأنشد عليه قول كثير عزة في رثاء عبد العزيز بن مروان :

أمرت أسي يوم الرجام وإني يقينا رهن بالذي أنا كائد (٣)

(١) (حق) في الأسلوب ابتدائية ، و (يجعل) فعل مضارع مرفوع بالضمة واسمها مضر فيها تقديره : هو ، (إذا شرب) شرط وفعله ، والفاعل هو (و الماء) مفعوله ، و (مجه) جواب الشرط .

(٢) البيت من الوافر . تعدو . تموق وتمنع . العوادي عراقب الدهر . يقول : إن القريب إلى العقل والغالب أنك لا ترى غاضرة ، وأن تحول دون رؤيتها موانع ، لا تمتطيع التغلب عليها .

(٣) البيت من الطويل . أسي . حونا وشدة ألم ، الرجام : اسم موضع حدثت فيه موقعة رهن : مرهون . كدت أموت من الحزن واللوعة في هذا اليوم الذي غاب فيه عبد العزيز بن مروان ، وإني لمرهون ومحبوس بسبب الذي آتقريب ألقاه وألحق به فالمرت أمر لا مفر منه ، ولا بد أن ينزل بكل مخلوق .

والشاهد في قوله : (كائد) حيث استعمل اسم فاعل من (كاد) على هذه الرواية وقد صوب ابن هشام موضع الشاهد فقال : هو (كابد) - بالباء للوحدة - من المكابدة ، والعمل ، وهو اسم فاعل نحو جار على العجل - لأن فاعله كابد بقياس اسم فاعله (مكابدة) .

وبهذا التوجيه جزم أبو يوسف يعقوب بن السكيب في شرح ديوان كثير^(١) .

وقال جماعة أنهم استعملوا اسم فاعل من (كرب) وأنشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف البرجمي - يعظ ابنه :

أبني إن أياك كرب يومه

فإذا ذهبت إلى المسكارم فاعجل^(٢)

والشاهد في قوله : (كارب) حيث استعمل اسم فاعل من (كرب) الناقصة على قول من ذكره هذه الرواية .

وقد صوبها ابن هشام بقوله : إن (كارباً) اسم فاعل من (كرب) النامة في نحو قولم : (كرب الشناء) إذا قرب .
وبهذا جزم الجوهرى .

فالصحيح ما عليه المحققون أنه لم يستعمل اسم فاعل من (كاد و كرب) .

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١ : ٢٩٨ .

(٣) البيت من الطويل . كارب يومه : قريب يوم وفاته . المسكارم : جمع مكرم وهي الخصلة من خصال البر . يقول لابنه : اعلم يا بني أن أباك قريب يوم وفاته وانتهاء أجله ، فإذا ذهبت إلى البر فأسرع ولا تتأخر ، لئلا يفاجأك الموت الذي لا مفر منه .

فما استعمل مصدرياً من هذه الأفعال :

استعمل بعض العرب مصدرًا لِقَلْبَيْنِ من هذا الباب هما (طَفِقَ وَكَادَ)
حكى الأَخْفَشُ : (طَفِقُوا) - بضم الطاء - مصدرًا عن قال : (طَفِقَ) - بالفتح
في الجميع - و (طَفِقَا) - بالفتح في الجميع - عن قال : (طَفِقَ) -
بكسر الفاء -

وأما (كَادَ) فقد قالوا : (كَادَ ، كَوَادٌ ، وَمَكَادٌ ، وَمَكَادَةٌ) .
هذا ؛ وقد حذف الأَنْبازِيُّ صاحب الإِنْصَافِ ، استعمالَ للضارِعِ واسمِ
الفاعلِ من (عَسَى) قالوا : (عَسَى يَعْسى فهو عَاسٌ) .
وبما يجب أن نؤكد عليه أن تصريف هذه الأفعال ما ورد منها صحيحًا
لا يخرجها عن نقصانها أو عملها في الجملة الإسمية .

ما ورد تمامًا من أفعال هذا الباب :

استعمل العرب من بين أفعال هذا الباب ثلاثة منها تامة وناقصة وهي
(أَوْشَكَ) من أفعال المقاربة ، و (عَسَى وَخَلَقَ) من أفعال الرجاء .
والمراد بالتام كما أفصحنا عنه في باب (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) : هو الاستغناء
بالاصم للرفوع عن الخبر ، أى : تكون تامة لا تحتاج إلى خبر ، وللصدر
للأقول من (أَنْ) والفعل فاعلها ، ويشترط أن يكون مرفوعًا للضارع ضميرًا
يعود على اسم سابق .

مثال ذلك قوله تعالى : « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ » (١)
فسمى هنا تامة وأن والفعل (تَكْرَهُوا) في تأويل مصدر هو الفاعل .

ولابن مالك رأى آخر : وهو اعتبار (عمى) في هذه الحالة ناقصة ،
وللمصدر للأول من (أن والفعل) سد مسد المعمولين (الاسم والخبر)
كاسد مسد للمعمولين في نحو قوله تعالى : « أحسب للناس أن ينزكوا »^(١)
وقد وافقه جماعة من النحاة^(٢) .

هذا ، وينبنى على هذا الأصل - وهو مجيء هذه الأفعال ناقصة تارة ،
وتامة أخرى - فرهان :

أحدهما : أن يتقدم على أحد هذه الأفعال الثلاثة اسم هو المسند إليه
في اللغز ، ويتأخر عنها (أن والفعل) نحو : الطالب عمى أن ينجح ، والقائد
أوشك أن ينتصر ، وبهذا الاستعمال يمكنك أن تخرج الكلام على توجيهين
إمرايين :

١ - يعد الفعل مخالفا من ضمير المسند إليه ، ويهدئد بسند إلى أن والفعل
وهما في مصدر وقع فأهلا ، استغنى به عن الخبر ، وهذا هو وجه النقص .

٢ - يمكنك أن تقدر ضميرا مستترا في هذا الأفعال عائدا إلى المسند إليه
المقدم وأن والفعل في محل نصب خبر ، وهذا هو وجه النقصان .

وينبنى على التقدير الثاني المطابقة في التأنيت والثنية والجمع فتقول :
(خلاه عمى أن ينتصر ، وسعاد عست أن تنجح ، والقائد أن عسيا أن ينتصرا
والمسلمون هسوا أن ينجوا إلى بيت الله الحرام) .

وأما على التوجيه الأول فلا حاجة بنا إلى هذه المطابقة ، وهو أنصح

(١) العنكبوت : ٢ .

(٢) حاشية الصبان ١ : ٢٦٦ - بتصرف .

التوجيهين ، لأنه ورد به القرآن كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن » (١) .

ثانيتها : انه إذا ولي إحداهن أن والفعل ، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى ، نحو : عسى أن يقوم محمد ؛ جاز لك في مثل هذا توجيهان :

١ - أن تمد المسند إليه المؤخر فاعلا للفعل الذي قبله ، ويكون للفعل المستعمل من الأفعال الثلاثة موضع البحث خاليا من الضمير ، مسندا إلى أن والفعل . مستغنيا بهذه الصيغة عن الخبر ، وعلى هذا التوجيه يتحقق وجه التمام لهذه الأفعال ، لأن (أن والفعل) في محل رفع فاعل (عسى) هذا ما ذهب إليه الشلوبين .

٢ - ونذهب المبرد والسيوطي والفراسي إلى تمييز ما ذكره الشلوبين ، وجوزوا وجها آخر ، وهو أن يكون ما يعيد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعا يعنى اسما لها ، وأن والفعل في موضع نصب يعنى على أنها خبر ، ولكنه متقدم على الاسم ، والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير مستتر يعود على اسم (عسى) ، وجاز هوذا عليه وإن تأخر ، لأن مرتبة الاسم التقديم .

إشارات المثال على رأى الشلوبين :

عسى : فعل ماض تام . أن يقوم : أن المصدرية والفعل بعدها منصوب بها ، وهما في تأويل مصدر في محل رفع فاعل لعسى . محمد : فاعل يقوم مرفوع بالضم .

إعرابه على خبره :

يجوز فيه الإعراب على وجه القام المتقدم ، ويجوز فيه وجه آخر هو :
 عسى : فعل ماض ناقص . أن يقوم : أن المصدرية والفعل المضارع
 المنصوب بها في محل نصب خبر (عسى) توسط الخبر بين عسى واسمها ،
 وفاعل (يقوم) ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على محمد ، ومحمد : اسم
 عسى متأخر عن الخبر ، وجاز هو الضمير على (محمد) وإن كان متأخرا
 في اللفظ إلا أن ترتيبه للتقديم .

ويظهر من التوجيه الثاني أثره في التر أكيب العربية ، وذلك عند التأنيت
 والتثنية والجمع ، نقول : عسى أن يقمن بناتك ، وعسى أن يصوما أخواك ،
 وعسى أن يصوموا أصدقاؤك ، وعلى الوجه الأول توحد الفعل ، ومع المؤنث ،
 تؤنث أو تذكر .

تقييد :

يجوز الوجهان المتقدمان إذا لم يكن بعد الاسم المرفوع في التركيب اسم
 منصوب فإن وجد فلتركيب توجيه آخر .

مثال ذلك قولك : عسى أن يذكر محمد الدرس ، فمثل هذا المثال يتعين
 فيه جعل (عسى) تامة ؛ لأننا لو جعلنا محمد اسم عسى لزم أن يفصل بين
 يذكر وبين معموله وهو الدرس بأجنبي وهو محمد ، وهذا غير جائز .
 وعلى هذا يوجه قوله تعالى : عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (١) .

(١) الإعراب : ٧٩ .

خامسا: ما تختص به (عسى) عن غيرها من أفعال هذا الباب

اختصت (عسى) بأمور هي :

الأول : إذا تقدم على (عسى) اسم جاز أن ينصرف فيها ضمير يعود إلى الاسم المتقدم ، وذلك على لغة بني تميم ، وجاز تجريدها من الضمير على لغة الحجاز .

إذا قلت : (خالد عسى أن ينتصر) فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على خالد ، وأن ينتصر في موضع نصب خبر (عسى) وعلى لغة الحجاز لا ينصرف فيها ، و (أن ينتصر) في موضع رفع فاعل (عسى) فتكون ناقصة عند بني تميم ، وتامة عند أهل الحجاز .

وتظهر عمرة الخلاف عند مراعاة التنبيه والجمع والتأنيث فعلى لغة تميم نقول :

هند هست أن تقوم ، والمحمدان عسما أن يقوما ، والمحمدون عسوا أن يقوموا ، والمهندان عستا أن تقوما ، والمهندات عسين أن يقمن . فالإضمار في عسى يارز .

وعلى لغة أهل الحجاز نقول :

هند عسى أن تقوم ، والمحمدان عسى أن يقوما ، والمحمدون عسى أن يقوموا ، والمهندان عسى أن يقوما ، والمهندات عسى أن يقمن ، فعسى لا إضمار فيها مع الجميع :

وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فالإضمار فيها واجب .

الثاني : اختلف فيما يتصل بـ (عسى) من الكاف وأخواتها ، نحو :

(عسائك ، وعسائك) .

فذهب سيبويه إلى أن الكاف وأخواتها من الضمائر الأخرى في موضع نصب جلا على (لعل) كما حملت (لعل) على (عنى) في اقتراح خبرها به (أن) كما في الحديث : « فلعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » .

وذهب للبرد والفارسي إلى أن (عنى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر ، لكن القدي كان له اسما جعل خبرا ، والقدي كان خبرا جعل اسما .

وذهب الأخفش إلى أن (عنى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قول الشاعر :

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليك

والشاهد في قوله : (عصيكا) فأبندل الكاف من التاء ، والأصل (عصيت) أى أن ضمير النصب وهو الكاف أبندل من ضمير الرفع وهو التاء ، كما ناب في نحو قولهم : رأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

هذا ، وقد ذكرت من قبل أمرا ثالثا وهو حكم السين في عنى ، فارجع إليه في موضعه .

وأقته وحده الهادى إلى الحق

الاستمالة والتطبيقات

١ - ما المراد بالنقصان في أفعال للقاربة؟ ولم سمي الباب باسمها؟ ومن أى شيء تفهم الحدث الذى يعطينا مدلول الفعل؟ مثل لما تذكر مع التوجيه.

٢ - ذكر النجاة شروطاً للخبر في هذا الباب أفصح عنها مع التسهيل، وبين متى يجوز حذف الخبر، ثم وجه القول في موضع الشاهد فيما يأتى:

(١) قال تعالى: فطفق مسحاً بالسوق والأعتاق.

(ب) قال ابن عباس: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً)

(ج) قال الشاعر:

فأيت إلى فهم وما كدت آيها وكم مثلها فارتتها وهي تصغر

فقد جعلت قلوصي بنى زياد من الأكوار مرتها قريب

٣ - ما حكم خبر أفعال للقاربة؟ مع حدث الاقتران بأن للصدرية وعدمه؟ مثل مع التوجيه، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه في قول

الشاعر في كل ما يأتى:

عسي الكرب الذى أمسيت فيسه

يسكون وراءه فرج قريب

ولو سئل الناس للتراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملوا ويعنعوا

يوشك من فرمن منيته في بعض غراته يوافقها

٤ - ما الفرق بين كان وأخواتها، وكاد وأخواتها؟ مثل لما تذكر

مع التوجيه والتعليل، ثم أفصح عن نكرة هذا الفرق.

٥- اذ ذكر أقسام أفعال للمقاربة بالتفصيل ، وبين ما يدل عليه كل نوع ، مثل لما تذكره .

٦- اختلف النحويون في فعلية (عسى) على ثلاثة أقوال ، فصل القول فيها مع بيان حجة كل مذهب موضحاً إيجابتك بالأمثلة .

٧- تختص (هتى) من بين أفعال هذا الباب بأمر أفصح عنها مع التمثيل والتوجيه .

٨- فصل القول فيما يمكن أن يتصرف من أفعال هذا الباب بما تم أعرب ما تحته خط فيما يأتي موجهاً القول في موضع الشاهد :
فإنك موشك ألا تراها وتعبير دون غاضرة المواد

٩- للندوة توجيهات ، وتضويبات حول موضع الشاهد في كل مما يأتي فصل القول فيها :

أموت أسي يوم الرجا ولأني يقينا لهن بالقدي أنا كأبد
 أنفي إن أباك كارب يومه فاذا دعيت إلى لادكارم فاعجل
 ١٠- استعمل العرب بعض أفعال هذا الباب تامة ، اذ كرهها مع التمثيل لسكل منها بمثال ، ثم وجه القول فيه .

١١- (هسي أن يقوم محمداً) لسكل من الشعراء ، والمبرد ومن معه رأى حول هذا المثال ، أفصح عما ذهب إليه كل منهما مع التوجيه ، ثم أعرب المثال على ضوء المنهيين ، مبينا عمرة التوجيه الإعرابي .

١٢- أعرب ما تحته خط فيما يأتي مع الإشارة إلى موضع الشاهد في كل منه :

(١) قال تعالى :

« يكاد البرق يخطف أبصارهم » وعسى ربكم أن يرحمكم .

« وطفقا يخطفان عليهما من ورق الجنة » فهل عسيتم إن توليتم أن

تفسدوا في الأرض » وما كادوا يفعلون .

(ب) قال الشاعر :

ولو سئل للناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

يوشك من فر من منيته في بعض غمراته يوافقها

س١٣ - بين فيما يأتي الفعل الناقص ومعموليه ، وما يجب اقترانه بأن

وما يجب تجرده منها ، وما يجوز فيه الأمران :

(الحرب أوشكت أن تندلع ، وقد اخذ العرب يستعدون للموقعة الفاصلة

وهب الشباب يندفع للعمل الجاد ، بعد أن طفقوا يقرعون حجج الخصوم

بجج دامغة . وما برحوا يحاولون إقناعهم ، حتى ملوا من هنادم ، فعسى الله

أن يهبنا النصر على المعتدين ، وعسى مهاجروا فلسطين أن يعودوا لأوطانهم

آمنين ، فقد كادت النفس أن تفيض على هؤلاء المشردين « إن الله مع الذين

اتقوا والذين هم محسنون » ويوشك أن يقع الظالمون في شر أعمالهم .

الفصل الثالث (ما) الحجازية وأخواتها

أخرى فقياسه أن لا يعمل ، فيما دخل عليه ، نحو : هل قام محمد ؟ وهل محمد قائم ؟ فقدولى حرف الاستفهام الفعل والفاعل ، وللبتداء والخبر ، فلم يعمل في الإسم ولا في الفعل .

أما إذا انفرد بأحدهما ، ولم يكن منه كالجزء منه ، فإنه يعمل فيما انفرد به فإن وأخواتها ، وحروف الجر انفردت بالأسماء ، واختصت بها فعملت فيها ، والحروف الناصبة والحازمة اختصت بالفعل للمضارع فعملت فيه النصب والجزم كل على حسب استعماله .

والاحتراز بقولي : (ولم يكن كالجزء منه) من السين وسوف ، وقد ، ولام التعريف .

ذلك ؛ لأن اللام تنفرد بها الأسماء ، ومع ذلك لا تعمل فيها ، لأنها تنزلت منزلة الجزء منها ، ومن ثم فلم يعتد بها فاصلة بين الإسم وما عمل فيه في نحو : مرتت بالرجل ، فلولا أنها كالجزء من الإسم ، لم يميز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور .

وكذلك (قد ، والسين ، وسوف) تختص بالفعل ، وتنزلت منه منزلة حرف من حروفه ، بدليل دخول اللام عليها في قوله تعالى : (وسوف يعطيك ربك فترضى)^(١) فلولا أن (سوف) بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز

(١) الضمى ؛ ٥ : ٢٠٠ : ٢٠١

الفصل بها بين اللام والفعل^(١).

ومن ثم وجب أن يعلم أن (ما) إنافية ليست مختصة ، أى أنها تدخل على الأفعال فنقول : ما قام بكر . وتدخل على الأسماء فنقول : ما بكر قائم . فيليها الاسم والفعل ، فالقياس أنها لا تعمل على الأصل الذى ذكره آتفاً .

فبنو تميم ، تسكوا بالقياس فأهلوا عملها .

أما الحجازيون ؛ فقد وجدوا فيها شبيهين - شبيها عاما - وشبيها خاصا .

شبيها الصام : هو شبيها بالهروف غير المختصة فى كونها تليها الأسماء

والإفعال .

وشبيها الخاص : هو شبيها بـ (ليس) فهى لتقى كما أن ليس كذلك .

وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أن (ليس) كذلك ، تقول : ما خالد يقوم ، فيكون المعنى هلى الحال ، وكذلك : ليس خالد يقوم .

فبنو تميم نظروا إلى الشبه العام فلم يعملوها .

ونظر الحجازيون إلى الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس) فجعلوها ترفع

المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : « ما هذا

بشراً »^(٢) « ما هن أمهاتهم »^(٣) فـ (ما) نافية حجازية فى الآيتين وفى الآية

الأولى (هذا) اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع اسم (ما) و (بشراً)

خبرها منصوب بالفتحة .

(١) شرح على الوجاهى لابن جعفر : ٤٠١ : ٥٩١ ، وشرح ابن يعيش : ١٠٨

١٠٨ - بتصرف .

(٢) المجادلة : ٥٠٧ : ٥٠٨

(٣) يوسف : ٥٣١ .

وفي الآية الثانية (هن) اسم (ما) مبنى على الفتح في محل رفع ،
و (أمهاتهم) خبرها منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، لأنه جمع مؤنث
سالم ، والهاء مضاف إليه ، وللميم علامة الجمع .

وعلى رأى بنى تميم قرأ ابن مسعود على إهمال العمل : « ما هنا بشر »
فما بعد (ما) مبتدأ وخبر .

شروط إعمالها :

وضع الحجازيون لإعمال (ما) أربعة شروط :

أحدها : ألا يقترن اسمها بـ (إن) بـ بسكون النون - الزائدة : كقول

تغلب الذي أشده في أماليه ، ولم يفسده لقالل :

بنى غدانة ما إن أتم ذهب

ولا صريف ولكن أتم الخريف^(١)

والشاهد فيه إهمال (ما) لوقوع (إن) الزائدة بعدها ، فما بعد (ما)

وهو قوله : (أتم ذهب) مبتدأ وخبر .

وأما رواية أبى يوسف يعقوب بن اسحق ، للعروف بابن السكيت

النحوى ، الذى روى البيت بنصب (ذهبا) أى : على إعمال (ما) مع

زيادة (إن) بعدها ، فنخرج على أن (إن) فى البيت نافية مؤكدة لـ (ما)

لازائدة .

(١) البيت من البسيط : غدانة : يرحى من يروع ، صريف : فضة خالصة :

خوف : هو الفخار ، وباتمه : خفاف - الشاعر يهجو بنى غدانة ، ويقول لهم :

لستم من كرام الناس ، ولا من أوساطهم ، ولكنكم من الطبقة الدنيا ، ومن

الإسقاط فلم هذا التفاخر والتعظيم ؟

الثاني : ألا ينقض نفي خبرها بـ (إلا) : وذلك ؛ لأن ما بعد (إلا) مثبت وهي لا تعمل في المثبت ، ولذلك يجب رفع ما بعد (إلا) في قوله تعالى : « وما أمرنا إلا واحدة »^(١) « وما نجد إلا رسول »^(٢) على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي : هي واحدة ، وهو رسول .

فأما ما أشده ابن جنى ونسبه لبعض الأعراب ، وهو قوله :
وما الدهر إلا منجنوناً بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذبا^(٣)

والشاهد في قوله : (وما الدهر إلا منجنوناً . . . وما صاحب الحاجات

إلا معذبا) فقد استشهد يونس وغيره كالثالوثين بهذا البيت فأعملوا (ما) في صدر البيت وعجزه مع انتقاض نفي خبرها بـ (إلا) فجعلوا (الدهر . . . وصاحب) اسمها و (منجنوناً . . . ومعذبا) خبرها ، زاهمين أن انتقاض نفي الخبر بإلا يمنع إعمال (ما) .

ولكن الجمهور أولوا ذلك على أن مثل هذا يكون من باب (ما زيد إلا سيرا) أي : إلا يسير سيرا .

وهل ذلك يقدر موضع الشاهد في البيت : إلا يدور دوران منجنون ،

(١) القمر : ٥٠ . (٢) آل عمران : ١٤٤ .

(٣) البيت من الطويل الدهر : الزمان والابد ، والمراد هنا : الفلك الدائر منجنوناً : هي الدوالب التي يستق عايمها ، والأكثر فيها التأنيث . يقول . إن الزمان ليس له صاحب ، ولا يدوم على حالة واحدة ، فهو يخفض اليوم من رفعه بالأمس . كالدوالب يرتفع وينخفض ، وصاحب الحاجات بتعملي المشاق ، وقد لا يظفر بحاجته .

وإلا يهتب معذبا ، أى أن كلاً من (منجنونا ومعذبا) مفعول مطلق عامله المحذوف هو الخبر عن اسم ذات مبتدأ ، ويمكن أن يوجه على : وما الدهر إلا يمن جنونا بأهله ، ثم حذف (يمن) الذى هو خبر (ما) وأقام المصدر مقامه الذى هو (جنون) ، أى وما الدهر إلا جنون ، كما تقول : ما أنت إلا شرباً ، تريد تشرب شرباً وهذا مقيس^(١) .

ولاجل الشرط الثانى الذى سبق توجيه القول فيه ، وجب الرفع بعد (بل ولكن) فى نحو : ما زيد قائماً بل قائماً ، أو لكن قائماً ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يجر نصبه بالعطف على خبر (ما) المنصوب لأنه موجب أى : مثبت .

الثالث : ألا يتقدم الخبر على الاسم : أى : لا يتوسط الخبر بين الناسخ وبين اسمه ، كقولهم : (ما سؤء من أعتب) فت (ما) نافية مهمله ، و (سؤء) خبر مقدم مرفوع بالضمة ، و (من) فاعله سد مسد الخبر وجملة (أعتب) صلة (من) أو صفتها .

ومن ذلك قول الشاعر :

وما خذل قومي فأخضع للعدا

ولكن إذا أدموم فهم م^(٢)

(١) شرح حمل الزجاجى لابن عصفور ٥٩٢٠١ - بتصرف .

(٢) البيت من الطويل . خذل : جمع خاذل ، اسم فاعل من خذل إذا ترك نصرتك ومعرتك . أخضع : أذل وأستكين . يقول : ما تعودت من قومي الشباطة عن نصرتي والوقوف بجانبى حتى أستكين للأعداء ، ولكن إذا دعوتهم مهراً انصرتي ، ووجدت ما أعرفه فيهم من كمال الرجولة والمعاونة الصادقة .

والشاهد في قوله : (وما خذل قومي) حيث أهملت (ما) لتقدم خبرها وهو (خذل) على اسمها وهو (قومي) .

فأما قول الفرزدق في قصيدته مدح فيها عمر بن عبد العزيز :

فأصبحوا قد أعاد الله لهم

إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر^(١)

والشاهد فيه إعمال (ما) مع تقدم خبرها وهو (مثل) على اسمها وهو (بشر) فقه وجه الجمهور فيه القول على النحو التالي :

١ - قال سيبويه ، هذا شاذ^(٢) .

٢ - ومنهم من قال : استعمل الفرزدق لغة غوره ، فنلت ؛ لآلة قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، وهذا باطل ؛ لأنه لو قاس على لغة غوره لجازله القياس في لغته ، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته .

٣ - وقال بعضهم : إنه نصب ضرورة لئلا يمتلظ المدح بالذم^(٣) .

٤ - ومنهم من قال : هو منصوب على الحال ، والخبر محذوف ، أو ماني الوجود بشر مثلهم^(٤) .

(١) البيت من البسيط . أصبحوا : أي : صاروا . أعاد : رد . نعمتهم : الثراء البسط في السلطان . يقول : أصبحت بنو أمية - وهم من قريش - وقد رد الله عليهم نعمة الخلافة وبسطة الملك ، فهم قريش المقدمون على سائر قبائل العرب ، حيث لا يمانئهم أحد من البشر ، لأنهم خير الخلق .

(٢) الكتاب ٤ : ٢٩ .

(٣) هذا رأي الإعلم - حاشية الكتاب ١ : ٢٩ .

(٤) هذا رأي المازني والمبرد - انظر المقتضب ٣ : ١٩٢ ، وحاشية شرح

الجل لابن هبشود ٩ : ٥٩٢ .

وهذا باطل ، لأن معاني الحروف لا تعمل في اللبس . . . إلى عهد ذلك
من توجيهات الجمهور .

الرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها : إلا إذا كان الم معمول ظرفاً
أو جاراً ومجروراً ، كقول الشاعر :

بأهبة جرم لذ وإن كنت آمنأ

فما كل حين من توالي مواليا^(١)

الشاهد في قوله : (فما كل حين) - حيث أعزل (ما) مع تقدم معمول
الخبر وهو (كل حين) - وصوغ ذلك ، لأن الم معمول ظرف ، والظروف يتوسع
فيها ما لم يتوسع في غيرها .

ومن تقدم معمول خبرها ، وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور ، فقول
مزاحم بن الحارث العقبلي :

وقلوا تعرفها المنازل من منى

وما كل من واني منى لها طرف^(٢)

(١) البيت من الطويل . أمية : التهيز للشيء . والاستعداد له . حزم : التدبير
والنحص عن الأمور . توالي : تصافى وتعاون . يقول : عليك بالحزم دائماً ،
وإن كنت واقفاً من نفسك ، ومن أصدقائك أمنأ كيد غيرك ، فليس كل صديق
ها مؤمن الجانب مخلصاً في كل وقت .

(٢) البيت من الطويل . تعرفها : تطلب مفرقتها . منى : هو مكان بيت
الحجاج وهو قريب من مكة افتقد الشاعر محبوبته في الحج فسأل عنها ، فقالوا له :
سل عنها في منازل الحج من منى . فقال : ذلك لا يجدى ، لأنني لا أعرف جميع من
وفد إلى منى حتى أسأله عنها .

الشاهد في قوله : (فما كل) حيث أهمل حمل (ما) لتقدم معمول الخبر وهو (كل) على اسمها ، وليس المتقدم ظرفاً ولا جاراً ومجروراً .

ويجوز رفع (كل) وعندئذ تكون (ما) مہملة أيضاً ، أو عاملة ، ويكون (كل) اسمها ، وجملة (أنا عارف) في محل نصب خبرها ، وللمائدة محذوف أي : عارفه ، وعلى هذا التوجيه لا شاهد في البيت .

تنبيه : الذين أجازوا إعمال (ما) مع تقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً هم البصريون قياساً على (إن) - مشددة النون - التي يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً .

والذي نضع هو أبو الحسن الأخفش ، فقد منع أن يقلب هذا على (إن) لأنها أقوى من (ما) وذلك أنها اختصت بما دخلت عليه ، و (ما) ليست كذلك .

والصحيح ما أجازوه البصريون بدليل قوله تبارك وتعالى : د فاسمك من أحد عنه حاجزين^(١) ف- (حاجزين) خبر (ما) وهو منصوب ، فثبت بأنها جوازية ، وتقدم فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو (منكم)^(٢) .

إعمال (لا)

(لا) للنعية في هذا للوضع تسمى (لا النافية للوحدة) لأنها تدل على نفي الخبر من فرد واحد ، إن كان اسمها مفرداً ، نحو : (لا طالب غائب)

(١) الحاقة : ٤٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٥ .

ولا تبدل على الجنس كله ، لأن ذلك ستوجه القول فيه مع (لا) النافية للجنس -
 إن شاء الله - .

وإن كان اسمها منى أو مجموعاً احتمل نفي الخبر عن اللثني وحده ، أو
 المجموع كذلك ، أو النفي عن كل فرد من أفراد الجنس ، فإذا أريد النص
 على نفي الجنس فهذا هو موضع الكلام عند (لا) النافية للجنس .

وإعمال (لا) عمل (ليس) قليل عند سيبويه وبعض المحازيين ، ومنع
 الفراء عملها^(١) ومعلوم أن التمييز لا يعملونها ، ويعملونها لجرد النفي وهو
 القياس كما أفصحت عن سبب ذلك في أول هذا الفصل .

شروط إعمالها :

وضع المحازيون ومن وافقهم على إعمال (لا) عمل (ليس) أربعة
 شروط :

أحدها : أن يكون اسمها وخبرها متكررين : نحو : لا طالب راشيا .

وقد ذكر ابن الشجري أنها عملت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجمدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حياء متراخيا^(٢)

والشاهد في قوله : (لا أنا باغيا) حيث عملت (لا) عمل (ليس)

في المعرفة بقوله : (أنا) وهو ضمير للتكلم معرفة مبنى على السكون في محل

رفع اسمها والخبر هو (باغيا) منصوب بالفتحة .

(١) حاشية الصبان ١ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) البيت من الطويل . يقول الشاعر : إن هذه المرأة قد حلت من قلبي أعظم

منزل ، وأنا مصمم على عدم حب غيرها ، وأنه لن يحب غيرها .

ومن ثم أجاز يعضهم القياس عليه ، والصحيح أنه شاذ ، ويمكن تأويله على وجهين :

الأول :- (أنا) حرف فاعل مقدر ينسب (باغيا) على الحال ، أى : لأرى باغيا . فـ (لا) نافية ، و (أرى) فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره : (أنا) (وباختصار) حال منصوبة ، حذف الفعل في اللفظ وجده ، فظهر الضمير الذى هو نائب فاعل بعد أن كان مستترا .

وعلى ذلك يوجه إعراب قوله : (لا أنا باغيا) على أن (لا) نافية مبهمة ، و (أنا) نائب فاعل لفعل محذوف ، تقديره : (أرى) و (باغيا) حال .

الثانى : تعرب (أنا) مبتدأ ، والخبر فعل مقدر بعد الضمير ، والفعل المقدر هو الناصب لـ (باغيا) على الحال ، والتقدير : لا أنا أرى باغيا .

فيوجه الإعراب على أن (لا) نافية ، و (أنا) مبتدأ ، وجملة (أرى) خبره ، و (باغيا) حال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل . فقد استغنى بـ (باغيا) وهو ، معمول عن عامله وهو (أرى) المحذوف لأن المعمول دل على وجود العامل^(١) .

الشرط الثانى : عدم تقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف أو جار ومجرور ؛ أى : أنه إذا تقدم الظرف والجار والمجرور فيجوز الإعمال لما سبق بيانه في (ما) .

الشرط الثاني : عدم تقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو عهد ظرف
أو جار ومجرور ؛ أي أنه إذا تقدم الظرف والجار والمجرور فيجوز الإعمال ،
كما سبق بيانه في (ما) .

الثالث : بقاء نفي خبرها مع الترتيب الذي ذكر في (ما) .

الرابع : ألا تكون (لا) نافية للجنس لصا .

هذا ، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، حتى قيل : بلزوم ذلك ، ومنه
قول (سعد بن مالك القيسي) :

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح^(١)
والشاهد في قوله : (لا براح) حيث عملت (لا) عمل (ليس) وحذف
خبرها ، وتقديره : (لي) وأما اسمها فهو (براح) أي : لا براح لي .
والصحيح جواز ذكر الخبر ، فنلستوفي لشروط مع ذكر الخبر
قول الشاعر :

تعز فلا شيء هنلي الأرض باقينا

ولا وزر مما تقضي الله وراقينا^(٢)

(١) البيت من مجزوء الكامل صد : عرض وامتنع . الضمير في (نيرانها)
للحرب ، وقيس : جد الشاعر الأهلي . يقول : إذا كان عن الناس من يعرض عن
نيران الحرب ، فأنا شجاع لا أبرحها ، ولا أعرض عنها .

(٢) البيت من الطويل تعز : تسلم وتصبر ، من العزاء ، وهو التصبر على
المصائب وزر : ملجأ . وراقياً : حافظاً . يقول : تسلم وتصبر على ما يصيبك من
السيئات والمصائب فمكمل شيء إلى زوال ، وليس هناك ما يجا يقي الإنسان
ويحفظه ما قضاه الله وقدره .

والشاهد في قوله: (فلا شيء... باقيا) حيث عملت (لا) عمل (ليس) في نسكتين وهما (شيء) اسمها، و(باقيا) خبرها، وكذلك في عجز البيت في قوله (لا وزر... واقيا).

تنبيه: لم يذكر الشرط الأول الذي ذكر مع (ما) وهو زيادة (إن) لأن (إن) لا تزداد بعد ((لا) أصلا.



إعمال (لات)

أصلها: (لات-) أصلها (لا) ثم زيدت التاء لتأنيث اللفظ كالتاء في رجت وعت ، وتاء (لات) مفتوحة دائما ، وتفيد مع ذلك توكيد النفي وتقويته .

ويرى بعض النحاة أنها كلمة واحدة معناها نفي الزمن الحالي عند الإطلاق.

عملها: يجر ميبويه وجهور النحاة إعمال (لات) عمل (ليس) ووضعوا لهذا العمل ثلاثة شروط :

الأول: حذف أحد معموليها ، والآكثر حذف الاسم ، وبقاء النهر ، والعكس قليل جداً .

الثاني: أن يكون معمولها نسكرة .

الثالث: أن يكون معمول - مع كونه نسكرة - زمانا ، كلفظ (حين - وشافة - وأوان) .

ومن للمستوفى للشروط قوله تعالى : «ولات حين مناص»^(١) فـ (لا) نافية تعمل عمل (ليس) والتاء للتأنيث اللفظي ، أو (لات) كلها حرف نفي ، واسمها محذوف أي : ليس الحين أو الوقت (حين مناص) فـ (حين) خبر منصوب بالفتحة ، و (مناص) مضاف إليه .

خُذف اسمها هنا ، ورد على الكثير ، ومن حذف الخبر وهو قليل قراءة عيسى بن عمر في الشواف برفع (حين) أي : على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : وليس حين فرار حيننا لهم .

(نسم للبقاة ولات ساعة مندم)^(٢)

والشاهد في قوله : (ولات ساعة مندم) حيث عملت (لات) عمل (ليس) فنصب الخبر بعدها ، وهو (ساعة) ورفعت اسمها محذوفاً ، والتقدير : ومنه أيضاً قول أبي زبيد للمنذر بن حرملة الطائي :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبتنا أن ليس حين بقاء^(٣)

والشاهد في قوله : (ولات أوان) فقد عملت (لات) عمل (ليس) ورفعت الاسم المحذوف ، و (أوان) خبرها مبني في محل نصب لـ حذف للمضاف إليه والتقدير : ليس الأوان أوان صلح ، خُذف للمضاف إليه وهو (صلح) ونوى فبنى (أوان) كما يبني (قبل وبعد) عند حذف المضاف إليه ، وبنائوه على السكمر لشبهه بنزال .

(١) ص : ٢

(٢) هو من الكامل ، ومعناه : ندم الظالمون ، وليس الوقت وقت ندم .

(٣) البيت من الخفيف يقول : طلبوا منا الصلح ، وليس الوقت وقت صلح ،

وقد أجبنا طلبهم .

فإذا انتقض شرط وجود الزمان بعد (لات) بطل عملها ، وما بعدها يعرب على أنه فاعل للفعل محذوف ، وذلك كقول الشمر دل الهيثي :

لمنى عليك للهفة من خائف

يعنى جواروك حين لات مجير

والشاهد في قوله : (لات مجير) حيث أهمل (لات) لعدم دخولها على الزمان ، و (مجير) يمكن أن يعرب مبتدأ ، خبره الجار والمجرور المقدر قبله ، أو يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير على الوجهين : حين لات له مجير ، أو يحصل له مجير .

حكم (لات) الواقع بعدها (هنا) :

فتحتاج في (لات) أواقع بعد هنا مذهبان :

أحدهما : أن (لات) تعد مهملة لا اسم لها ولا خبر ، و (هنا) في موضع نصب على الظرفية ، لأنه اسم إشارة إلى المكان ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمبتدأ المؤخر ، هو المصدر المؤول من (أن) محذوفة قبل (حنت) في موضع الشاهد الذي سندا كره بعد التوجيه ، وتأويله (حين) والتقدير : ولات هناك حين .

والثاني : أن يكون (هنا) اسم (لات) وجملة (حنت) خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقت وقت حين ، وهذا الوجه ضعيف ، لأنه يؤدي إلى إخراج (هنا) عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تنصرف ،

وفيه أيضاً إعمال (لات) في معرفة ، والصحيح أنها لا تعمل إلا في نكرة .
والشاهد الذي جرى عليه توجيه القول في المذهبين على ما سبق إيضاحه
هو قول الشاعر :

حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار أجنت

• • •

إعمال (إن)

تستعمل (إن) لنفي الزمان الحالى عند الإطلاق ، وهي لغة أهل العالية .
وقد أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين ، وطائفة من البصريين إعمال
(إن) حمل (ليس) ومنع العمل بجمهور البصريين .

والصحيح إعمالها ، لأن الإعمال صمغ نثراً ونظماً^(١) .

فمن النثر قولهم : (إن أحد خير من أحد إلا بالعافية) فأجد : اسم
(إن) و (خيراً) خبرها منصوب بالفتحة .

وقد جهل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير : « إن الذين يدهون
من دون الله عبادةً أمثالكم »^(٢) على أن (إن) نافية ، رفعت (الذين)
ولصبت (عبادة) على أنه خبرها .

ومن النظم ما أنشده الكسائي .

(١) انظر حاشية الصبان عن شرح الأشموني ١ : ١ : ٢٥٥ .

(٢) الأعراف : ١٩٤ .

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين^(١)
والشاهد في قوله : (إن هو مستوليا) حيث عملت (إن) النافية عمل
(ليس) فرفعت الاسم (هو) ونصبته الخبر (مستوليا).

ومنه أيضاً قول الشاعر :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته

ولكن بأن يبغي عليه فيخذل^(٢)

والشاهد في قوله : (إن للمرء ميتا) حيث عمل فيه (إن) عمل (ليس)
فرفع (للمرء) اسمها ، ونصب (ميتا) خبرها .

تنبيه : من الملاحظ أن النحاة لم يشترطوا في معموليها أن يكونا
نكرتين ، بدليل أن اسمها جاء معرفة في جميع الشواهد السابقة إلا المثال
الأول ، فقد جاء نكرة ، وفي ذلك تمييز أن يكون أحد معموليها
معرفة أو نكرة .

• • •

حكم زيادة الباء جارة لخبر (ما) وغيرها

تزداد الباء جارة لخبر (ما) وغيرها من الحروف وبعض النواسخ كـ كثيرا ،
وقليلا ، ونادرا .

(١) البيت من الوافر .

(٢) البيت من الطويل . يقول : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكن إنما
يموت إذا بغي عليه فيخذل عن النهر والعمون .

تزداد كثيرا في خبر (ما ، وليس) قال تعالى : « وما ربك بظلام
للعبيد »^(١) « أليس الله بكاف عبده »^(٢) فالهاء زائدة جارة لخبر كل من (ما
وليس) وهو (بظلام) و (يسكلف) ، ومن ذلك قوله تعالى : « أليس الله
بأحكم الحاكمين »^(٣) « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى »^(٤) .
وتزداد قليلا : بعد (لا) وبعد (كان) المنفية ، وبقيّة النواضع المنفية .
بعد (لا) النافية العامة عمل (ليس) قول سواد بن قارب السدوسي
المرحلي - رضی الله عنه - .

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه

معن قتيلا عن سواد بن قارب^(٥)

والشاهد في قوله : (لا ذو شفاعه بمعن) حيث جاءت (لا) بمعنى (ليس)
ودخلت الباء الزائدة في خبرها ، كما تدخل في خبر (ليس) .

ومثال (لا) النافية للجنس العامة عمل (إن) فكقولهم : (لا خير
بغير بعده النار) .

وبعد (كان) المنفية ، مثل قول الشنفرى الأزدي عمرو بن وراق :
وقيل : ثابت بن أوس الأزدي :

(١) فصلت : ٤٦ .

(٢) الزمر : ٣٦ .

(٣) النبين : ٨ .

(٤) القيامة : ٤٠ .

(٥) البيت من الطويل . يقول الشاعر : أطلب منك الشفاعه يا رسول الله يوم

لا يغي الشفعا غيرك مقدار التقبل الذي يكون في شق نواة البلح .

وإن مدت الآية إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل^(١)

والشاهد في قوله : (لم أكن بأعجلهم) فقد زيدت الباء في قوله :

(بأعجلهم) وهو خبرنا مضارع كان المنفي بـ (لم) وهذا قليل .

وبعد (يجد) المنفي بـ (لم) وهو من أخوات (ظن) يقول فريد بن الصمة

القشيري ، يرث أخاه :

دعاني أخي والخيل بيني وبينه

فلما دعاني لم يجدي بقعد^(٢)

والشاهد في قوله : (لم يجدي بقعد) حيث زيدت الباء في المفعول الثاني

ليجد ، للنفى بـ (لم) وهو من أخوات (ظن) وأصله الخبز .

ومثل هذا التوجيه يقال في كل نلمخ مني .

وتزاد نادرا : في خبر (إن - ولكن - وليت) .

ففي خبر (إن) - مكسورة الهمزة - كقول امرئ القيس الكندي :

(١) البيت من الطويل . بأعجلهم ، أي : يعجلهم ، فهو صفة مشبهة لا أفعل تفضيل . أجشع : الجشع : شدة الحرص على الطعام . يقول : إن تعجل القوم في قسمة الغنائم فأنا لا أتعجل ، لأن المعجل شديد الحرص ، وأنا لست كذلك .

(٢) البيت من الطويل . دعاني : استعان في لأهيشه . بقعد . القعد : الجبان الذي القاهد عن المسارم . يقول : ارتصرخني أخي وطاب معونتي في الحرب ، وقد حالت خيل الأعداء بيننا فأجبتهم ولم أجبن .

فإن تنأ منها حقبة لا تلاقها

فإنك مما أحدثت بالهجر^(١)

والشاهد في قوله : (فإنك ... بالهجر) حيث زابت الهاء في خير
(إن) وذلك على سبيل التندرة .

وفي خبر (لكن) ما أشده أبو على الفارسي ، ولم ينسبه لأحد :

ولكن أجرا لو فعلت يمين

وهل ينكر المعروف في الناص والأجر^(٢)

والشاهد في قوله : (ولكن ... يمين) حيث زابت الهاء في خير

(لكن) وهو (يمين) .

وفي خبر (ليت) كقول الفرزدق يهجو جريرا وكتيبا رهمه :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدأم^(٣)

(١) البيت من الطويل . تنأ عنها : تباعد . الحقبة جمع حطب وهي السخون .

يقول : إن تباعد عن هذه المرأة - وهي أم جندب المذكورة في بيت سابق - مدة فستحدث حوادث أنت تعرفها وقد جربتها .

(٢) البيت من الطويل . مين : سهل . يقول : إن عمل المعروف والجزاء

عابه سهل لمن أرادته والناس لا ينكرون على صانع للتعرف عمله ، ولكن يضيع

أجره عند الله تعالى .

(٣) البيت من الطويل . اقلولى عليها : انكش على الأنان بعد انتهاء شهوته ،

قبل : ارتفع أقردت : سكنت وخضعت . يقول : السكابي إذا قضى آربه من

الأنان وسكنت له تمنى دوام هذا العيش اللذيذ والمتعة المحبوبة .

والشاهد في قوله : (ألا ليت... بدائم) حيث زيدت الباء في خبر (ليت) وهو (بدائم) نادرا .

هذا ، وإنما زيدت الباء في خبر (أن) مفتوحة الهمزة - في قوله تعالى :
« أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر »^(١)
فالخبر هو قوله : (بقادر) وزيدت فيه الباء لأن قوله : (أو لم يروا أن الله)
في معنى : (أو ليس الله) .

حكم زيادة (من) في اسم (ما)

يجوز زيادة (من) في اسم (ما) إذا كان تنكرة ، نحو : (ما من أحد
قائما) على أن (ما) حجازية ، و (قائم) على أنها تميمية^(٢) .

حكم للعطف على اسم أو خبر (ما)

إذا عطفت في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الاسم ، أو على الخبر ،
أو على الاسم مما .

فإن عطفت على الخبر ، فلا يخلو أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ،
فإن كان مرفوعا فعلى اللفظ ، وإن كان منصوبا فلا يخلو أن يكون حرف
العطف موجبا للخبر أو لا يكون ، وإن كان مجرورا ، فلا يخلو أن يكون حرف
العطف يقتضى الإيجاب أو لا يقتضيه ، هذا مجمل القول وإليك تفصيله :

أولا : للعطف على الاسم : إن عطفت على اسم (رفعت) ، ونحو :
(ما زيد قائما ولا عمرو) .

(١) الاحقاف : ٢٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٤١٦ .

ثانيا : العطف على الخبر : معلوم أن خبر (ما) حكمه النصب ،
فحكّم للمعطوف عليه يتوقف على نوع العاطف ، ذلك لأن حرف العطف
في هذا الباب على نوعين - نوع يجعل للمعطوف به موجبا وهو (بل ، ولكن)
ونوع ليس كذلك وهو (الواو ، والفاء) .

فإن كان العاطف موجبا للخبر رفعت للمعطوف ، كقولك : (ما زيد
قائما بل قاعدا) فالرفع هنا واجب لسكون المعطوف في الحقيقة خبر لا مبتدأ مقدر ،
وسمى معطوفا من باب الحجاز ، لأنه في صورة للمعطوف !

ومن اللوازم لدينا أن (بل ولكن) حرفا ابتداء ، ومن ثم فلا يجوز
النصب عطفا على خبر (ما) لأن للمعطوف موجب ، أي : مثبت ، (وما)
لا تعمل في اللوجب ، والعطف على نية تكرير العامل كما هو معلوم . فإذا قلت :
ما خالد راسبا بل ناجح ، وما بكر مهزوما لكن منتصر ، فيكون التقدير :
بل هو ناجح ولكن هو منتصر ، لأن ما بعد (بل ولكن) ليس بنفي ،
ومن للمعلوم أن خبر (ما) لا يكون إلا منفيا .

أما إذا كان العطف بحرف لا يوجب ، أي : بحرف من النوع الثاني
كقولك : (ما خالد قائما ولا قاعدا ، ولا قاعدا) ففي مثل هذا يجوز النصب
أو الرفع ، والنصب أرجح .

وحكى سبويه انخفاض على توهم الجر بالياء ، فتقول : (ولا قاعدا) بالجر
ولكن ذلك قبيح .

وأما إن كان الخبر مخفوضا ، فإن كان حرف العطف يقتضى الإيجاب رفعت
للمعطوف نحو : (ما زيد بقائم بل قاعدا) - برفع قاعدا - ولا يجوز خفضه ،

لأنك لو خفضته كان على نية الباء ، أى : يل بقاها ، والباء لا تزداد إلا فى الواجب بقياس .

وإن كان العاطف لا يقتضى الإيجاب ، جاز الخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع إن قدرت (ما) حجازية ، والرفع على للموضع إن قدرت ما عجمية .

ثالثا : المطف على الاسم والخبر معا : فى هذه الحالة لا يخلو الخبر أن يكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مخفوضا .

فإن كان الخبر مرفوعا رفعت نحو : (ما خالد قائم ولا بكر قاعد) .

وإن كان منصوبا ، فإن كان حرف المطف يقتضى الإيجاب رفعت نحو : (ما خالد خارجا بل قائم) وإن لم يقتضى الإيجاب فحكه حكم ما عطف عليه ، نحو : (ما زيد قائما ولا بكر خارجا) .

وإن كان الخبر مخفوضا ، فإن كان العاطف موجبا رفعت المعطوف ، نحو : ما زيد بقائم بل عمرو خارج ، وإن لم يكن موجبا ، فالمطف على اللفظ أو الموضع على التوجيه السابق آنفا .

والله تعالى أعلم

الأسئلة والتطبيقات

س١ - الحروف نوعان - مخنمة وغير مخنمة ، اذكر الفرق بينهما في جانب العمل وعدمه ، مع التمثيل والتوجيه .

س٢ - ما الفرق بين (ما) الجبازية والتميئية ؟ وما شروط إجرائها عمل (ليس) ؟ وما السبب في إجرائها عند من أجعلها ؟ مثل ووجه القول .

س٣ - أفصح عن موضع الشاهد مع الإعراب والتوجيه في كل مما يأتي .

(أ) قال الله تعالى : « وما أمرنا إلا واحدة » فما شكك من أحد عنه

حاجزين .

(ب) قال الشاعر :

بني عدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخرف

وما أخذل قومي فأخضع لعدا ولكن إذا أصوم فقومهم

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

س٤ - ما الذي تنفيه (لا) العاملة عمل (ليس) ؟ وما شروط إجرائها ؟ وضح

ذلك مع التمثيل ، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه والتفريع على الوجه

الصحيح في قول الشاعر :

وبحلت سواد القلب لا أنا باهيا

سواها ولا عن حبها مترخيا

س٥ - ما معنى (لات) ؟ وما شروط عملها عمل (ليس) ؟ وضح ذلك مع

التمثيل ، ثم وجه موضع الشاهد في كل مما يأتي :

- طابوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء
لمنى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين لات مجير
- ٦ - للنحاة في حكم (لات) الواقع بعد (هنا) مذهبان - اذ كرهما
مع ذكر الشاهد على ذلك وتوجيه القول فيه .
- ٧ - في أي الأزمان تستعمل (إنت) النافية ؟ وما رأى النحاة في
إعمالها عمل (ليس) وجه القول بالتمثيل .
- ٨ - فصل القول في حكم للعطوف على خبر (ما) مع التمثيل والتوجيه .
- ٩ - فصل القول في حكم زيادة الباء جارة خبر (ما) مع ذكر أداة
تفصح بها عن قولك .
- ١٠ - أعرب ما تحته خط فيما يأتي مع الإشارة إلى موضع الشاهد فيها :
- (١) قال الله تعالى : « وما ربك بظلام للعبيد » أليس الله بأحكم
الما كين ، « إن الذين يدعون من دون الله عبادةً أمثالكم » ولات
حين مناص ، « وما محمد إلا رسول » .
- (١) قال الشاعر :

وقالوا تعرفها للمنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف
وحلت سواد القلب أنا باغيا سواها ولا عن جيبها متراخيا
تمز فلا شيء على الأرض باقيا ولا ورد مما قضى الله واقيا
طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء
إن هو مسئوليا على أحد إلا على أضعف الجانين

س ١١ - بماذا يستشهد بكل مما يأتي في باب (ما) وأخواتها؟ أفصح
عن الشاهد وأعربه .

(أ) قال تعالى : « وما الله بفعال عما يعمل الظالمون » « أليس الله بعزيز
ذی انتقام » « وما أنت إلا نذير » .

(ب) قال بعض العرب : (إن خيراً من أحد إلا بالعافية) (ما مسمى
من أعتب) (ما زيد قائماً بل قاعد) (ما زيد بقائم بل قاعد) .

ندم للبقاة ولات ساعة مندم والبقي مرتع مبتغيه وخيم
إن للره ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يقضى عليه فيخذلنا
أنكرتها بعد أهوام مضين لها ما الهار دارا ولا الجهران جورانا
أقصر فؤادي فما الذكرى بنافعة ولا بشافعة في رد ما كانا
ليس الطموح إلى المجهول من سعة ولا السمو إلى حق بمكروه
وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجمع للفوم أهجل

يقول إذا اتقولى عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

س ١٢ - في البيت الآتي وجوه في الإهراب ، واستشهاد في هذا الباب
بين ما فيه :

حنت نوار ولا هنا جنت ويذا الذي كانت نوار أجنت

سدد الله القول ورزقنا الإخلاص

الفصل الرابع

(ظن) وأخواتها

أطلق بعض النحويين على هذا الفصل أنه (باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبها مفعولين) .

وإن كان هذا لم يكن على إطلاقه ، بل يكون بحسب الغالب ، لأنه لا يرد منه نحو : حسبت محمداً علياً ، وصيرت الطين خزفاً ، مما ليس أصله للمبتدأ والخبر ، وإن كان بعضهم قد أوهه . وكذلك قد يتأخر الفاعل ، ويتقدم للمبتدأ والخبر عليه ، وقد يتقدمان على العامل إن كانا مما يلزمان التصدير .

فالتركيبة التي تدخل عليها (ظن وأخواتها) تعد جلا فعلية ؛ لأن التراكيبة تصدرت بأفعال فالشكل العام يقضى بفعليتها ، وبخاصة بعد أن حولت المبتدأ والخبر إلى مفعولين فصارا فضلتين .

ومع ذلك ذكرت هذا الفصل في موضعه من هذا الكتاب ، وعددت هذه الأفعال من العوامل التي لها أثرها الفعال في الجملة الإسمية وأن هذا موضعها للأسباب الآتية .

- ١ - أن هذه الأفعال ترتبط تماما بالمبتدأ والخبر .
- ٢ - أنها أفعال ناصخة وتؤدي معان ذات دلالة في المبتدأ والخبر .
- ٣ - أنها تغير الحالة الإعرابية للمبتدأ والخبر ، فبعد أن كانا مرفوعين يصبحان منصوبين .

إذن فهذه الأفعال تعد من نواسخ الإعراب في الجملة الإسمية ، ومن ثم وضعتها في هذا الموضوع .

خصائصها بين الأفعال الناسخة الأخرى :

اختلفت هذه الأفعال عن نظائرها من الأفعال الأخرى الناسخة مثل (كان وأخواتها) و (كاد وأخواتها) بثلاثة أمور (١) :

الأول : أنها أفعال تدور حول معان قلبية ، أي . من عمل القلب كالقبح والرجحان والظن ، أو التمني ، وهو الانتقال من حال إلى حال .

الثاني : أنها تدخل على الجملة الاسمية ، ومعها فاعلها ، ومن أجل هذا تحول للمبتدأ والخبر إلى مفعولين لها .

الثالث : أن تأنيدها في المبتدأ والخبر قد يلغى أو يعلو ، كما ينفصح عن ذلك في موضعه من هذا الفصل .

أخوات ظن هي : (وعد - ألفي - تعلم - بصيغة الأمر - دبر - جعل - حبس - صد - يتشديد الحلال - زعم - هب - بصيغة الأمر - رأي - علم - ظن - خال - حسب) .

عمل هذه الأفعال : ظن وأخواتها ممازجتها المستوفية بشرط (التي) منفصل القهقري فيها ، تدخل على المبتدأ والخبر فتصحبها مفعولين لها ، المبتدأ هو المفعول الأول ، والخبر هو المفعول الثاني .

يقول : (علمت للقائد منتصرا) فد (علمت) فعل وفاعل ، و (القائد) مفعول أول أصله المبتدأ ، و (منتصرا) مفعول ثانٍ أصله الخبر ، وكلاهما منصوبان بالفتحة الظاهرة .

(١) النحو الوسيط : ١٦٨ - بهرقي .

تقسيم هذه الأفعال من جهة المعنى

تنقسم هذه الأفعال من حيث الدلالة على معناها إلى قسمين

درئيسين هما :

١ - أفعال القلوب ٢ - أفعال التصيير

أولاً : أفعال القلوب :

سميت بذلك ، لأن معانيها قائمة بالقلب متصلة به ، وهي المعاني التي تفرّد في النفس ، وتعرف بالأمور النفسية ، كالفرح ، والحزن ، والفهم والذكاء . . . الخ .

وسماها بعضهم الأمور القلبية ، لاعتقادهم أن مركزها القلب هنا ، وبما يجب أن نجعله على ذكر متسا أنه ليس كل قلب ينصب للفعولين ، بل القلوب ثلاثة أقسام -

(أ) ما لا يعتمدى بنفسه ، فهو : فمكر ، وتفكر ، وحزن ، وجبن .

(ب) ما يعتمدى لواحد ، نحو : حرق - بالتخفيف - وفهم ، وخاف ، وكره وأحب .

(ج) ما يعتمدى لاثنين ، وهو المقصود في هذا الباب ، لأن المفعول الثاني هو الذى تتحقق به الفائدة ، حيث إنه هو الخبر فى الأصل ، وتنقسم أفعال هذا القسم إلى أربعة أقسام .

القسم الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا : أى : أن المتكلم يعتقد

بجوازها ، وأفعالها أربعة .

١- (وجد) : كقولة تعالى : « وإن وجدنا أكثرهم لفاستين »^(١) ومصدرها الوجود ، فإن كان بمعنى (أصاب) تسمى إلى واحد ، مصدره الوجدان ، وإن كان بمعنى استغنى أو حزن فهو لازم .

ومن ذلك قوله تعالى : « تجودوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا »^(٢) .
فالهاء المتصلة بـ (تجود) مفعوله الأول ، و (خيرا) مفعوله الثاني ، و (هو) ضمير فصل لا محل له .

٢- (ألقي) : قال تعالى : « إنهم ألغوا آياتهم ضالين »^(٣) فلفعلولان هما : (آباهم .. وضالين) الأول منصوب بالفتحة ؛ لأنه جمع تكسير ، والثاني منصوب بالياء ، لأنه جمع مذكر سالم .

٣- (تعلم) بمعنى (اعلم) : كقول زياد بن سيار بن عمرو بن جابر :
تعلم شفاه النفس قهر عدوها

فيالغ بلطف في التخليل والسكر^(٤)

والشاهد في قوله : (تعلم شفاه النفس قهر) حيث جاء فيه (تعلم) بمعنى (اعلم) فنصب المفعولين وهما (شفاه وقهر) .

والأكثر وقوع هذا الفعل على (أن) وصلتها ، والمراد بصلتها المسند

(١) الأعراب : ١٠٢ .

(٢) المزمع : ٢٠ (٣) الصافات : ٦٩ .

(٤) البيت من الطويل : تعلم : فعل أمر بمعنى أعلم . شفاه النفس : قضاء مطالعها . بلطف : برفق ولين . التخليل : أخذ الأشياء بالحيلة والدواء . يقول إن ما يرح النفس هو الظفر بالعدو ، فليلك أن تبذل جهدك مع الترفق بالخليل والحداد لتصل إلى ما تحب .

والسند إليه وحيلتد نسة (أن) ومعمولاها مسد المفعولين ، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى المازلي :

فقلت تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيقها فإنك قاتله^(١)
والشاهد في قوله : (تعلم أن للصيد غرة) حيث استعمل (تعلم) بمعنى (أعلم) وقد عداها إلى المفعولين بـ (أن) المؤكدة ، وسدت (أن) ومعمولاها مسد المفعولين ، وهذا هو الكثير في استعمالها ، والشواهد على ذلك كثيرة .
٤ - (درى) كقول الشاعر :

دريت الوفي العهد يا عرو فاغضب

فإن اغتباطا بالوفاء حميد^(٢)

والشاهد في قوله : (دريت الوفي) حيث نصب الفعل (درى) مفعولين بنفسه ، المفعول الأول وهو التاء الواقعة نائب فاعل ، والثاني (الوفي) وهذا قليل - وهو تعدي بنفسه - والكثير أن يتعدي هذا الفعل بالياء ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدي بنفسه كقوله تعالى : « ولا أدراك به »^(٣) أى :

(١) البيت من الطويل . تعلم : أعلم ، غرة : غفلة ، تضيقها : الضيق غاند على الفرصة التي تتيحها الغفلة . يقول : أعلم ونيفر يا صاحبي : أن للصيد أوقات يرد فيها ويستريح ، وتعتريه غفلة ، فإذا انتهزت هذه الفرصة وصوبت أصابك سهامك
(٢) البيت من الطويل : دريت - بضم الدال - فعل ماضٍ مبنى للجمهور من دوى بمعنى علم ، فاغضب : أمر من الغبطة ، وهى تمنى مثل ما للغير من غير تمنى زواله منه . العهد : إما فاعل بالوفا ، أو مضاف إليه ، أو منصوب على التشبيه بالمفعول به - يقول : تيقن الناس وعلنوا علنا لاشك فيه يا عروة ، أنك وفى بالعهد ، ولا تنقضه ، فتمنن تعبطك على هذه الصفة المحموده .

إن دخلت عليه حمزة التعديبية تعدي بها الواحد بنفسه ، والثاني بالياء كما هو واضح في الآية سالفة الذكر .

القسم الثاني : ما يفيد في الخبر رجحانا :

والمراد بالرجحان أو الظن : ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر على الآخر ، بحيث يصير أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وأفعال هذا القسم خمسة هي :

١ - (جعل) التي بمعنى (اعتقد) فإن كانت بمعنى (أوجد) تعدت لواحد كقوله : « وجعل الظلمات والنور »^(١) « وجعلنا من الماء كل شيء حي » أو بمعنى (أوجب وفرض) فعدت إلى بنفسها .

وإلى الثاني : بحرف الجر ، كما تقول : جمات للجدد مكافأة سخية .

وإن كانت بمعنى (أنشأ) عملت عمل (كاد) نحو : جعل المعلم يشرح الدرس .

أما (جعل) التي من هذا الباب بمعنى (اعتقد) فكقوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا »^(٢) فد (الملائكة) مفعول أول و (إنانا) مفعولان .

٢ - (جعلا) بمعنى (ظن) فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة والجدل ، أو بمعنى (قصد) أو (رد) تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى (أقام) فهي لازمة تقول : حجوت بالمتزل مدة طويلة ، أي : أقيمت .

(١) الأنعام : ١

(٢) الزخرف : ١٩

أما التي من هذا الباب بمعنى (ظن) فسكقول تميم بن مقبل ، كما لصبه
بعض النحاة ، وقيل : لم يره :

قد كنت أحجو أبا عمر وأخا ثقة

حتى ألت بنا يوما بهات^(١)

والشاهد في قوله : (أحجو أبا عمر أخوا) حيث استعمل المضارع من
(حجا) بمعنى (ظن) فنصب مفعولين هما : (أبا عمرو أخوا) أصلهما
المبتدأ والخبر .

ومما تجدر الإشارة إليه أن العيني قرر في تعليقه هل هذا الشاهد أنه
لم يذ كر أحد من النحاة أن (حجا يحجو) يتعدى إلى مفعولين إلا
ابن مالك^(٢) .

٣ - (حد) - بتشديد الهمزة - بمعنى الرجحان والظن - فإن كانت بمعنى
(حسب) تعدت لواحد ، نحو : عدت النقود ، أي : أحصيتها وحسبتها .

وأما ما استعمل بمعنى الظن فسكقول النعمان بن بشير الأنصاري :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى

ولكننا المولى شريكك في العدم^(٣)

(١) البيت من البسيط ، أحجو : أظن . أمت : نزلت . اللغات : جمع
ملمة ، وهي النازله من نوازل الدر . يقول : كان يغاب على الظن الثقة في أبي
عمرو حتى وقعت أحداث أظهرت حقيقته .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ٢٣

(٣) البيت من الطويل - لا تعدد : لا تظن . المولى : المراد هنا : الصاحب
الناصر العدم : الفقر . يقول : لا تظن الصاحب الخاص هو الذي يقاسمك المودة

والشاهد في قوله: (فلا تمدد المولى شريكك) حيث استعمل (تمدد)
من (عد) بمعنى (ظن) ونصب بها مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهما :
(المولى شريكك) .

٤ - (هب) : فعل ملازم لصفة الأمر ، بمعنى (ظن) ولا يستعمل منه
ماض ولا مضارع بهذا المعنى ، ويندر دخولها على (أن) ومعمولها كقوله :
(هب أني فعلت كذا) فالصدر للسكون من (أن) ومعمولها مصدر
المفعولين .

وكذلك (هب) من الهيبة - وهي التفضل على الموهوب له - يتعدى
لمفعولين ، نحو : هب خالدا مالك .

أما (هب) من الهيبة فيتعدى لواحد ، نحو : هب والدك
وأما التي بمعنى (ظن) في هذا الباب فكقول عبد الله بن همام السلول :
فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهني امرأ هالكا

والشاهد في قوله : (فهني امرأ هالكا) حيث استعمل (هب) بمعنى
ظن ، فنصب به مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهما (امرأ هالكا) :

٥ - (زعم) : بمعنى الرجحان ، وتأتي بمعنى الاعتقاد ، وتستعمل للشك
غالباً ، ومقصدها الزعم : قال السيرافي : الزعم قول مقرون باعتقاد صح أم لا .

== والإخاء في حال يسارك وغناك ، بل هو الذي يهاجرك في حال فقرك ، إذا
تألب الزمان عليك .

(١) البيت من المتقارب - أجرني : أغشى واجني ، أي : اتخذني لك جاراً
هيبق : أحسبني وظنني - يقول : أغشى وذافع عني يا أبا مالك ، وأمني من
أعدائي ، وإن لم تعمل فظني أنني هالك لا محالة .

وقال الجرجاني : زعم . هو قول مع علم . وقال ابن الأنباري : إنما يستعمل في القول من غير تحفة (١) .

فإن كانت بمعنى (كفل) أو (رأس و ساد) تعدت لوأخذ بنفسها أو بحرف الجر ، ولم يلد بها الزامة في القول أو الخبر غير التصحيح ، كأن نقول : زعم فلان كذا ، أي : قال أو أخبر نظير ما ظهر الصحيح .

وأما ما استعملت في هذا الباب فكقول أبي أمية الحنفي ، وأحمد أوس : زعمتني شيئا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دينيا^(٢) والشاهد في قوله : (زعمتني شيئا) استعمل (زعم) بمعنى ظن فنصب به مفعولين هما : ياء التكلم مفعول أول ، و (شيئا) مفعول ثان .

تنبيه : الأكثر أن تعدى (زعم) إلى (أن) وصلتها ، كقوله تعالى : « زعم الجدير كفروا أن لن يبعثوا »^(٣) والشواهد على ذلك كثيرة .

القسم الثالث : ما تردد للأمرين - اليقين والرجحان ، والغالب أن يكون لليقين ، والقرينة هي التي تعين المراد :

ويضم هذا القسم فملين -

١ - (وأى) وهي تأتي بمعنى (علم) كثيرا ، ومعنى (ظن) قلبا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ : ٢٢ ،
(٢) البيهات من الخفيف - الشيخ : هو الذي ظهر عليه الضعف والشيب ،
ويجمع أشياخ وشيوخ - يدب دريبا : يمشى مشيا وثيدا . يقول : ظنت هذه المرأة حين رأيت الشيب برأسي ، أني أصبحت شيئا ضميما ، وهي مخطلة ؛ ذلك لأن الشيخ هو من يسير رويدا ، وأنا لست كذلك .

كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَيُرَاهُ قَرِيبًا﴾ (١) فقد اجتمع في هذه الآية
للعنيان والتقدير : يظنون البعث ممتعا ، ونعائه واقعا لا محالة ، فالأول
الرجحان ، والثانية اليقين ، والمضولان لسكل منهما ظاهر .

وقد ألقى البصريون (رأى) الحظية - بضم الحاء - على تصدث من
رؤيا النائم في نومه ، برأى الظلمة في التعمد لفعولين ، والاحتجوا على ذلك
بقول هروة بن أحمد :

أراهم رفقى حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل البحر الأبدى (٢)
إذا أنا كالذي يجري لورد إلى آل قسطن يدوك ، بلالا
والشاهد في قوله : (أراهم رفقى) حيث استعمل (رأى) الحظية ، ونصب
بها مفعولين ، الأول الضمير (هم) والثاني : (رفقوى) .

ويرى ابن مالك والحري أنه خاص بها .

والبصرية مصدرها : (الرؤية) .

ويرى ابن هشام أن الرؤيا تأتي مصدرا للرأى البصرية ، لقوله تعالى :
﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ (٣) حيث فسرهما ابن عباس
أنها رؤيا عين .

(١) المفارج : ٢

(٢) البيت من الوافر - تجافى الليل وانخزل : كناية عن الظهور ويبان
الغاض من أمر هؤلاء الذين ذكروهم في بيت قبل هذين البيتين . وبلالا :
على وزن كتاب ، وهو ما نبيل به حاتمك ، الشاعر يحكي رؤيا في منامه ، فيتمسك
بهذه الصداقة الكاذبة لهؤلاء ، وأنه حلم ليل يكشفه ضوء النهار ، وعند ذلك
يتبين أنها مجرد سراب يندفع ولا يجد الظمان معه بلالا .

(٣) الإسراء : ٦٠

والذي دفع النحويين أن يلحقوا (رأى) الحلية ، بـ (رأى) البصرية هو التشابه بينهما ، لأن لكل منهما إجرأا بالحس الباطن .

٢ - (علم) تستعمل بمعنى (يتقن) ويعنى (ظن) قليلا - أو (علم) بمعنى (عرف) فتتملى لنصب مفعول واحد ، ويكون مصدرها (العلم) بمعنى العرطن تقول : علمت الخير ، أى : عرفته ، ومن ذلك قوله تعالى : « وآفه أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا » ^(١) أى : لا تعرفون ، و (شيئا) مفعوله .

وأما (علم) بمعنى يتقن واعتقد فكقوله تعالى : « فاعلم أنه لا إله إلا الله » ^(٢) فإن واسمها وخبرها في الآية سدت مسد مفعول (أعلم) .

وقوله تعالى : « فإن علمنوهن مؤمنات » ^(٣) فعلم هنا بمعنى (ظن) والضمير (هن) مفعولها الأول ، و (مؤمنات) المفعول الثاني .

القسم الرابع : ما يرد لليقين والرجحان ، والغالب كونه للرجحان :

وهو ثلاثة أفعال :

١ - (ظن) التي تستعمل بمعنى الرجحان كثيرا ، أو اليقين قليلا . فإن كانت (ظن) بمعنى (آتمم) تمددت لوحد ، نحو : اختفت النقوذ فظننت الخادم ، أى : آتمته ، ويكون مصدرها (الظن) بمعنى الاتهام ، ومن ذلك قوله تعالى « وما هو على الغيب بظنين » ^(٤) - على قراءة الظاء - أى : يظنهم .

(٢) محمد : ١٩

(١) النمل : ١٧٨

(٤) التكوثر : ٢٤

(٣) الممتحنة : ١٠

وأما التي تنصب مفعولين في هذا الباب فكقول الشاعر:
ظننتك إن شبت لظي الحرب صالبا
فعدت فيهن كان عنها معدا (١)

والشاهد في قوله: (ظننتك صالبا) فقد استعمل (ظن) بمعنى
الرجحان ونصب بها مفعولين - الأول السكاف ، والثاني (صالبا) .
وبمعنى اليقين قوله تعالى: « الذين يظنون أنهم ملأوا ربهم (٢) أي :
يتيقنون وأن مفعولها سدت مسد للمفعولين .

٢ - (حسب) التي تستعمل بمعنى (ظن) - وهي بكسر السين - وتأتي
بمعنى (تيقن) قليلا، ومضارعها (يحسب) - بفتح السين وكسرها -
أما (حسب) - بفتح السين - فهي بمعنى (عد) ومضارعها (يحسب) .
وأما (حسب) - بكسر السين - التي تستعمل في هذا الباب فكقول
زفر بن الحارث الكلابي :

وكننا حسبا كل بيضاء شحمة
عشية لا قينا جذام وحميرا (٣)

(١) البيت من الطويل - وشبهت: اشتبهت لظي الحرب: نارها وأوزارها .
صالبا: راخلا في جوفها عردت: أحجمت وفردت . والتعريد: الفرار -
يقول: ترجح عندي إذا اضطربت نيران الحرب أن تقتحمها وتحوض غمارها
غير هياب ولا توجل ففردت وانهرت مع المنهزمين .

(٢) البقرة: ٤٦

(٣) البيت من الطويل - جذام وحمير قيمتان من البجن - تصف الشاعر
قومه بامام أعدائهم في مرقمة (مرج راهط) بالشام، يقول: كئنا ظننا في قومه شام

والشاهد في قوله : (حسبنا كل يومنا شعبة) حيث استعمل (حسب) بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين ، الأول هو (كل) والثاني (شعبة) هو

ومن استعمال (حسب) بمعنى (علم) قول البيهقي بن ربيعة :

حسبت النقي والجود خير تجارة ربنا ما إذا ما المره أصبح ثاقلا^(١)

والشاهد في قوله : (حسبت النقي . . . خير تجارة) حيث استعمل

(حسب) بمعنى (علم) ونصب به مفعولين ، الأول (النقي) والثاني (خير).

٣ - (خال) التي تستعمل بمعنى (ظن) وتلحق بمعنى (علم) قليلا -

أما (خال) بمعنى تكبير من التكرير والاختيال فهي لازمة ، تقول : خال القامد في مشيته ، أي : تكبر .

والتي من هذا الباب بمعنى (ظن) كقول الشاعر .

إخالك - إن لم تفضض الطرف ذا هوى يسومك مالا يستطاع من الوجد^(٢)

== لما نعله من شجاعتهم في الحرب . مع شجعتهم وبأسهم ، إن الإهداء سيهوهون حين يرون أنهم شجعان لا قيل لهم بمنازلتهم ، ولكننا وجدنا في الإهداء قدرة وصلابة وصمود للقتال وصبرا لم يكن منتظرا .

(١) البيت من الطويل - ربنا : أي : ربنا . ثاقلا : أي : مينا

لأن الجسم يشقل إذا فارقت الروح ، يقول : علت وتيقنت أن تقوى الله والجود بالمالك والنفس إذا اقتضى الأمر ما أحسن تجارة تعود على الإنسان بالخير والريح إذا مات ، لأنه يجد ما أعده الله خيرا وأعظم أجرا .

(٢) البيت من الطويل أخالك : أظنك ، وهو بكبير الهزمة ، مع أن

القياس في هوة مضارعه فتحها ، ولكن جمهور العرب كسر ودا في هذا الفعل ،

عاهدا (نو أمدا) فإنهم يتحرونها ، هل القياس يسومك : يكفئك . الوجد =

والشاهد في قوله : (إخالك . . . ذا هوئ) حيث استعمل مضارع (خال) بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين ، الأول الكاف ، والثاني (ذا) الذي بمعنى صاحب منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة .

ومن استعمال (خال) بمعنى الرجحان قول خلف الأحمر من الكوفيين :

ما خلنتي زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألام^(٢)

والشاهد في قوله : خلنتي . . . ضمنا) حيث استعمل (خال) بمعنى الرجحان ونصب به مفعولين الأول : الألام ، والثاني : ضمنا .

تأنيبه : عاب ابن عصفور على من عد الأفعال (هب) بمعنى (الخن)

و (ألقى) بمعنى (وجد) و (هد) بمعنى (حسب) - بكثر العين - من بين أفعال القلوب في نحو قولهم : (هب زيدا شجاءها) و (ألقيته زيدا ضاحكا) و (هدت زيدا عالما) :

يقول لإحجة في شيء من ذلك ؛ لأن شجاءا وضاحكا وعالما) أحوال والدليل ، على ذلك التزام التنكير فيها ، لا نقول : هب للشجاع .. الخ ، فأما قوله .

تعدون هقر النبي أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمي المقنما
وأفضل مجدكم : نمت لعقر النبي ، وهد بمعنى حسب ، كأنه قال :
تعدون هقر النبي الذي هو أفضل مجدكم : مما تخترون به^(٣) .

= الهيام والعشق / نقول : أظنك - أن لم تغض عينك وتكف بصرارك عن النظر إلى الحنان - صاحب عشق وحب ، تكلف الصماب قائم استطاع عمله .

(١) البيت من المفسر - ضمنا : ضمنا بمعنى . حموة الألام : شدته . يقول لمن قارقهم من الأخوة : ما ظننت أني سأبقى بعد فراقتكم وبتلكم حتى يرحمها ، أشكر شدة الألام من البعد والشوق إليكم .

ثانياً : أفعال التصيير

سميت بأفعال التصيير ؛ لأنها تدور حول معنى التحول والانتقال ، وهي تعمل ما تعمله أفعال القلوب ؛ فتنصب مفعولين أصلهما للمتبادأ والخبر .
وأبرز هذه الأفعال ما يأتي :

١ - (جعل) قال تعالى : « جعلناه هباء منثوراً »^(١) فلما في (جعلناه) مبنى في محل نصب مفعول أول ، و (هباء) مفعوله الثاني ، و (ومنثوراً) صفة لـ (هباء) .

٢ - (اتخذ) - بتشديد التاء مفتوحة - نحو قوله تعالى « واتخذ الله إبراهيم خليلًا »^(٢) فقوله : (إبراهيم خليلًا) هما للمفعولان لـ (اتخذ) .

٣ - (اتخذ) - بفتح التاء وكسر الخاء - كقول أبي جندب بن مرة الهنلي :
تخذت غزاز إبراهيم دليلاً
وقرروا في الحجاز ليعجزون^(٣)
والشاهد في قوله : (اتخذت غزاز .. دليلاً) حيث نصب الفعل (اتخذ) مفعولين هما (غزاز ودليلاً) .

٤ - (رد) قال تعالى : « لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً »^(٤)

(١) الفرقان : ٢٣ (٢) النساء : ١٢٥

(٣) عقب رحيلهم . يذم الشاعر بني لحيان - وقد كان بينه وبينهم خصومة - فيقول : لقد تبعتم أثرهم بعد رحيلهم ، ولكنهم فروا إلى بلاد الحجاز ليفوتني إدراكهم فلا ألحق بهم .

(٤) البقرة : ١٠٩

فـ (كَمْ) من (يرفونكم) مبنى في محل نصب مفعول (يرد) الأول ،
و (كفاراً) مفعوله الثاني .

٥ - (ترك) قال تعالى : « وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض » (١) .

فـ (بعضهم) مفعول أول لـ (ترك) ومضاف إليه ، وجملة (يموج) في محل
نصب مفعوله الثاني .

وعد بعضهم (ترك) منعدياً لواحد ، ويتصرب قوله : (يموج) :
على الحال .

٦ - (صير) .. بفتح الياء مشددة - كقول رؤية بن الصجاج :

ولعبت بهم طير أباييل
فصيروا مثل كعصف ما كول (٢)

والشاهد في قوله : (فصيروا مثل) فـ (صير) فعل ماضٍ مبنى للمجهول
وواو الجماعة نائب فاعل ، وهي للفعل الأول ، و (مثل) للفعل الثاني .

٧ - (وهب) بمعنى (صير) ولا يستعمل في هذا المعنى إلا بصيغة الماضي ،

كقول بعض العرب في الدعاء :

(وهبني الله فداءك)

أي : صيرني ، وياه المتكلم مفعول أول ، و (فداء) مفعول ثان .

(١) الكهف : ٩٩ .

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وذكر بعضهم أنه من السربيع الموقوف -

أباييل : جماعات وفرق ، واحدة : إبول أو إبيلى ، وقيل : لا واحده ،
يصف الشاعر فوما ملكوا واستوصلوا ، فلم يبق لهم أثر يذكر ، وفيه اقتباس
من قصة أصحاب القليل .

الإعمال والإلغاء والتعليق

إن الأثر الإعرابي في أفعال القلوب والتصيير يتعرض للظواهر الإعرابية التالية :

أولاً : الإعمال : وهو الأصل في هذا الباب ، فظن وأخواتها تعمل التصيير في مفعول لبن أصلهما للمبتدأ والخبر ، سواء منها للتصرف والحمد على النحو الذي فصلت القول فيه فيما سبق بيانه في هذا الفصل .

ثانياً : الإلغاء : وهو إبطال العمل لفظاً ومحللاً لضمف العامل - وهو ظن أو إحدى أخواتها - بتوسطه بين المبتدأ والخبر ، أو تأخره عنهما .

فمثال توسطه للعامل : (سعيد ظنفت قائم) فقد توسط الفعل (ظن) بين المبتدأ والخبر فأبطال عمله ، وظل كل من للمبتدأ والخبر على رفعهما .

ومثال تأخر العامل عن مفعوليه : فهو : (خاله قائم ظنفت) فقد تأخر الفعل (ظن) عن المبتدأ والخبر فأبطال عمله لضعفه بالتأخر .

ومثال التوسط من الشعر قول منازل بن ربيعة للشعري يهجو الصليح :

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني

وقى الأراجيز خلعت اللؤم والخور^(١)

(١) البيت منه البسيط - والأراجيز جمع أرجوزة ، وهي ما كان من الشعر من بحر اللويز . توعدني : أي : تهددني وهو مضارع أوعد ، اللؤم : هناة الأصل وشح النفس . الخور : الضعف . يقول : أنهددني بالأراجيز يأدني الأصل ، وبأوضاع النسب ، وفي هذه الأراجيز من الدناة والضعف .

والشاهد في قوله : (وفي الأراجيز نزلت اللوم) فقد أُلغِيَ عمل (خال)
لتوسطه بين المفعولين كما هو واضح في موضع الشاهد .

ومثال تأخر العامل من الشعر قول أبي أسيدته البهرى :

هما سيدنا يزعمان وإنما يسوداننا إن أسيرت غناهما^(١)

والشاهد في قوله : (هما سيدنا يزعمان) حيث أُلغِيَ عمل الفعل (يزعم)

لتأخره عن المبتدأ والخبر .



حكم الإلغاء

يجوز إلغاء العمل في كل أفعال القلوب ما عدا (حب وتعلم) وذلك
في حال توسطها أو تأخرها كما أفصحت عن ذلك في الأمثلة السابقة ، ويتحقق
ذلك في ثلاث صور :

١ - أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، فيكون الإلغاء والإعمال
حينئذ سواء .

٢ - أن يتأخر عن المفعولين ، والإلغاء يكون حينئذ أرجح ، وذلك
لضعف العامل بتأخره عن معمولة .

٣ - أن يتقدم على المفعولين ، ومع ذلك لا يكون مبتدأ به لتقدم شيء

(١) البيت من الطويل - يزعمان : يظنن . أسيرت : كثرت ألباتها
ونسلبا . يقول : إن لنا في قومنا شيعتين طعنا في السن ، غنيين لا يفود
علينا من غناهما شيء ومع ذلك يزعمان أنهما سيدنا وحاجبا الأمر فينا ، وإنما
يكونا كذلك إذا أجريا علينا شيئا بما أنعم الله به عليهما .

عليه نحو : متى ظننت بكراً ناجحاً ؟ والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

وبين ثم وجب أن نعلم أنه لا يجوز إلغاء الفعل للتقدم على للفعلين
المتبداً به ، نحو : حدثت خالدًا منتصراً ، وقد خالف في ذلك الكوفيون
(والأخفش فأجازوا الإلغاء في مثل ذلك ، وألحق ما عليه جمهور النحاة .

ثالثاً : التعليق : هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لحيء ما له صدر
الكلام بعده .

وسمى تعليقاً ، لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل في المحل
وتقدير إضماره .

حكم التعليق وأحواله

يجب تعليق الأفعال القلبية غير (هب وتعلم) في المواضع الآتية :

١- أولاً : إذا وقع الفصل قبل شيء له صدر الكلام : وذلك
في الأمور الآتية :

١- تسليم الإيتناء : كقوله تعالى : ولقد علموا من اشتراء ما له في الآخرة
من خلاق ، (١) فـ (اللام) في (لمن) للإيتناء ، و (من) اسم موصول
بمبتدأ أول : و جملة (اشتراء) صلة ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم ،
(و من خلاق) مبتدأ ثان مؤخر على زيادة (من) والجملة خبر الأول وهو

(من) الموصولة، وجملة (من اشتراه) في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وقد هلق عن العمل في اللفظ بسبب الابتداء بعده، لأن لها الصدارة فلا يتخطاها عامل، وإلا فقدت صدارتها.

٢ - لام القسم : كقول لبيد بن ربيعة العامري :

ولقد علمت لتأتين منبى إن المنايا لا تطيش سهامها^(١)

والشاهد في قوله : (علمت لتأتين منبى) حيث وقعت (علم) قبل لام جواب القسم، وهى لها الصدارة، فعلققت عن العمل في لفظ الجملة بعدها وهى (تأتين منبى) التى فى محل نصب سدت مسد مفعولى (علم).

٣ - (ما) النافية : كقوله تعالى : «لقد علمت ما هؤلاء ينطقون»^(٢).

٤ - (إن) النافية : فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر، نحو : (علمت

والله إن محمد قائم) و (علمت إن محمد قائم) إذا قدر القسم.

٥ - (لا) النافية : فى جواب قسم ملفوظ به، أو مقدر، نحو : علمت

والله لا يزيد فى العار ولا يحورو.

٦ - الاستفهام : سواء أكان بالحرف كقوله تعالى : «وإن أدرى

أقرب أم بعيد ما توعدون»^(٣).

(١) للبيت من الكامل - المنية : الموت - لا تطيش : لا تخيب،

يقول : لقد أيقنت أنى سألقي الموت حتما، وأن منيتى آتية لا محالة، لأن

الموت مقدر ونازل بكل مخلوق، ولا يفلت منه أحد أبدا.

(٢) الأنبياء : ٩٠٩

(٣) الأنبياء : ٦٥

أم بالاسم مبتدأ : كقوله سبحانه : « لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا
أمد » (١)

أو خبرا : نحو (علمت متى السفر ؟) .

كما سبق نعلم أن الفعل القلبي (درى وعلم) قد وقع قبل أداة الاستفهام
ومعلوم أن أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام ، ومن ثم علق الفعل
القلبي عن العمل في لفظ المفعولين ، وإن كان محلها نصب .
هذا ، والاستفهام يأتي في هذا الموضع على صورتين :

إحدهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة . كقوله تعالى :
« وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدن » .

الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو قوله سبحانه :
« لنعلم أي الحزبين أحصى » أو إضافة كقوله سبحانه : « وسيعلم الذين
ظلموا أي منقلب ينقلبون » (٢) - (أي منقلب) مفعول مطلق منصوب
بـ (ينقلبون) مقدم من تأخير ، والأصل : ينقلبون أي لنتقلب ، ولبست
(أي) مفعولا به - (يعلم) كما توهم بعضهم ، لأن الاستفهام له الصدارة
فلا يعمل فيه ما قبله ، وجملة (ينقلبون) معلق عنها العامل وهو (يعلم) عن
العمل ، فهي في محل نصب .

ثانيها : أي : ثانی المواضع التي يجب فيها التعلق ، وهو إذا وقع الفعل
القلبي مخبرا (وب وعلم) قبل (لعل) كقوله تعالى : « وإن أدري لعله فتنة » (٣) .

(٢) الشعراء : ٢٢٧

(١) الكهف : ١٢

(٣) الأنبياء : ١١١

ثالثها : إذا وقع قبل (لَوْ) الشرطية :

وقد علم الأفوام لو أن حائما

أراد نراه المال كان له وفر^(١)

والشاهد في قوله : (علم . . . لو أن حائما أراد . . .) حيث حلق

الفعل (علم) من العمل لوقوع (لو) بينه وبين (أن ومعموليها) التي وقعت

معهما فاعل لفعل محذوف تقديره : (ثبت) .

رابعها : إذا وقع قبل (إن) مشددة النون - التي في خبرها اللام فهو :

علمت إن خالدًا منتصر .

وقد اختلف النحاة في المعلق - بكسر اللام - في هذا النوع - .

فقال بعضهم : إن المعلق هو اللام . وقال آخرون : هو (ان) التي

في خبرها لام ، ولكل وجهه فيما ذهب إليه^(٢) .

تنبيهان : الأول : مما سبق علمنا أن حكم الإلغاء عند وجود سببه

الجواز ، وأن التعليق عند وجود سببه حكمه الوجوب .

وعلى ذلك فالملقى لا عمل له البتة ، والمعلق - عامل في المحل حتى يجوز

العطف عليه بالنصب على المحل ، فيجوز : علمت زيد قائم ومنتصرا فقد

نصب (منتصرا) عطفا على محل جملة (زيد قائم) ومن ذلك قول كثير عزة .

(١) البيت من الطريل - نراه المال بالمد والفتح - كثرته . والوفر . الكثير يقول

لقد أيقن الأفوام لو أن حائما الكريم السخي أراد أن ينكثر المال ويتوفر في بده

لفعل ولكنته أقر اتفاقه على كثره

ولقد كنت أدرى قبل عزة ما ألبسكا

ولا موجعات القلب حتى تولت (١)

والشاهد في قوله : (أدرى . . . ولا موجعات) حيث هلق (أدرى) عن عمل النصب في لفظ ما بعده ؛ لأن المبتدأ اسم استفهام وهو (ما) واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ؛ لأن رتبته التصدير ، ومع ذلك فقد حمل النصب في محل الجملة ، بدليل عطف (موجعات) عليها .

والثاني : لا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير لقوتها ولا في قلبى جامد لعدم تصرفه ، وهو اثنان (حب وتعلم) فإنهما يلزمان الأمر .

الفرق بين الإلغاء والتعليق

مما سبق عرضه يتضح لنا الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين .

الأول : العامل للشي لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وأن العامل للعلق له عمل في المحل لا في اللفظ ، وشاهداه ما ذكرته في التنبيه الأول آنفا .

الثاني : أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظاً ، فلا يجوز معه الإهمال ، نحو : ما ظننت محمداً قائماً - بنصبهما .

(١) البيت من الطويل - أدرى : أعلم . موجعات : جمع موجعة ، أى : مؤلمة يقول : ما كنت أعلم قبل أن أعرف عزة وأهواها ، أى شيء هو البكا ، لأنه لم يخطر ببال وما كنت أعرف الأمور المؤلمة حتى ذهبت فتغيرت أحوالي .

وسبب الإلغاء يجوز الإجمال والإجمال ، فيجوز أن تقول : خالدا ظننت قائما - بنصب للمفعولين مع توسط العامل ، ويجوز أيضاً : خالدا قائما ظننت - بالأجمال مع تأخر العامل ،

ولا يجوز الإلغاء مع تقدم العامل نحو : ظننت زيد قائما - وبمفعولها جـ بخلاف الكوفيين والأخفش فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم كالمثال السابق وامتنعوا بقول بعض بنى عزارة : زيدا قائما ظننت قائما - وهو كذا في الأدب حتى صار ممن خلقوا له حجة بحسبه .
« زيدا قائما ظننت قائما » أي « وجهك وملاكك اللبنيّة » الأدب (١) .

والشاهد هو إلغاء (وجد) مع تقدمه على مذهب للكوفيين .
وقد أجاب البصريون بأن مثل ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء للقدره ، والأصل لللاك ثم حذف وبقى التعليق .

والثاني : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسط للبيح الإلغاء ليس التوسط بين للمفعولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضا .

والثالث : أن يكون من الاعمال على أن للمفعول الأول محذوف وهو الشأن ، والأصل : وجدته ، كما حذف في قولهم : (إن بك زيد مأخوذ) .

(١) البيت من البسيط - ملاك - الشيء : قوامه . الشيمه : الحلق ، والجمع : شيم - بقول أدب أدبا عظيما حتى صار من طبيعته الإيمان بأن برأين الأخلاق وملاك النضال هو الأدب .
٥٥

ما يلحق من الأفعال بأفعال القلوب في التعليل

هناك بعض الأفعال تلحق بأفعال القلوب الناسخة في التعليل يمكن ملاحظتها في الآيات الآتية :

قال تعالى : « فلينظر أيها أركب طعاما »^(١) فقد هلق الفعل (ينظر) من العمل لوقوع الاستفهام وهو (أى) بين الفعل وما حمل فيه ، وقوله تعالى : « فستبصر ويبصرون بأيكم الفتون »^(٢) « أو لم يتفكروا بما بصاحبهم من جنات »^(٣) « لا يسألون أبني يوم الدين »^(٤) « ويستنبونك أحق هو »^(٥).

حكم حذف المفعول أو المفعولين في هذا الباب

قرر النحاة عدم جواز حذف للمفعولين أو أحدهما في هذا الباب ؛ إلا إذا دل دليل على ذلك ، وأما حذفهما ، أو أحدهما لغير دليل فبغير خلاف .

أولا : حكم حذف للمفعولين :

يجوز بالاجماع حذف للمفعولين اختصارا ، أى : لدليل ، والمراد بالحذف اختصارا : هو أن تحذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لادع يقتضيه ، وهو جائز ، بشرطين .

١- وجود دليل يدل على المحذوف .

٢- ألا يترتب على الحذف فساد في المعنى ، أو في الصياغة اللفظية .

(٢) القلم : ٥ ، ٦

(٤) الذاريات : ١٢

(١) الكهف : ١٩

(٣) الاعراف : ١٨٤

(٥) يونس : ٥٣

فن شواهد الخذف الإختصار قوله تعالى : « أين شركائي الذين كنتم تزعمون »^(١) فخذف مفعولا (تزعمون) لدليل ما قبلهما عليها ، أي : تزعمونهم شركائي ، أو تزعمون أنهم شركائي .

ومن ذلك أيضا قول الكميّ ابن زيد من قصيدة يمدح فيها آل البيت :
بأى كتاب أم بأية سنة ترى جبهم عارا على ونحسب^(٢)

والشاهد في قوله : (ونحسب) حوٲ خذف مفعول (نحسب) لدلالة ضابق الكلام عليهما ، وتقديرهما : ونحسبه عارا على .

وأما حذفهما اقتصارا ، أي لفقر دليل ، ففيه خلاف .

يرى سيبويه والأخفش ؛ منع الخذف مطلقا ، في أفعال العلم والظن ؛ وهذه للنوع عندهما : ذهاب الفائدة بخذفهما ، وأيضا فإن هذه الأفعال لا لاقتها التحقيق تجاب به القسم ، وجواب القسم لا يخذف ، فكذلك ما هو بمنزلة ، وقد وافقهما حل ذلك بن مالك .

ويرى أكثر النحاة ؛ جواز الخذف مطلقا ، محتجين بقوله تعالى :
« أعنده علم الغيب فهو يرى »^(٣) أي : يرى ما يضفده حقا ، وقيل : إن الخذف في الآية لدليل ؛ لأن قوله : (أعنده علم الغيب) يشعر بالمفعولين .

(١) القصص : ٦٢

(٢) البيت من الطويل - ترى : من الرأي بمعنى الإعتقاد ، ووز أن تكون عليه العار ؛ كل خصلة ياحقك بسبها عيب ومذمة - يقول : يامن يعيب على حب آل بيت رسول الله - ﷺ - بأى كتاب نسترشد ، أم بأى سنة ترى مجوى لهم منقصة ومذمة ، أو تظن ذلك .

(٣) النجم : ٢٥

ومن جواز الحذف لغير دليل قوله تعالى : « والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (١) « وظننتم ظن السوء » (٢) والتقدير في الأولى : يعلم الأشياء كائنه ، وفي الثانية : ظننتم انقلاب الرسول وللمؤمنين إلى أهلهم من غير أبدا ، تحذف ما يسد مسد للفيولين .

ومن ذلك قولهم في اللؤلؤ : (من يسمع يخل) - بفتح الياء وانحاء وسكون اللام - أى : يقع منه خليه . يظن مسموعة حقا .

وأقدمه جماعة عنهم الرضى ، وأنه من الحذف لدليله ، وللدلالة (بفتح) على المفعول الأول ، وحال التخاطب على المفعول الثانى .

ويرى يوسف بن عيسى النحوى الشافعى ، المعروف بالأهلم ؛ جواز الحذف في أفعال الظن دون أفعال العلم ، وحينئذ كثرة السماع في أفعال الظن ، دون أفعال العلم .

ثانيا : حكم حذف أحد المفعولين :

أجمع النحاة على امتناع حذف أحد المفعولين ، اختصارا ، أى : بغير دليل محتجين ، بأن المفعولين في هذا الباب هما للبتدأ والخبر ، فكلا لا يجوز الإتيان بمبتدأ دون خبر والعكس ، قبل دخول الناسخ ، فكذلك الشأن بعد دخوله .

وأما حذف أحد المفعولين اختصارا ، أى : لدليل ، ففيه خلاف .

يرى أبو اسحق بن ملكوت من المقاربة ، وطائفة معه منع الحذف وحينئذ ؛ أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين ، من جهة العامل فيه

(١) النور : ١٩

(٢) الفتح : ١٢

ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة ، فلما تكررت طلبه امتنع حذفه ، كذا قالوا :
وقولهم منتقض بـ (كان) فإنه مطلوب من جبهتين ، ولا خلاف في
جواز حذفه إذا دل عليه دليل .

ويرى الجمهور جواز حذف أحدهما ، بدليل قوله تعالى : « ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » (١) ، تقديره : لا يحسبن
الذين يبخلون بما يبخلون به هو خيرا لهم ، فحذف للفعل الأول للدلالة عليه .
وشواهد حذف للفعل الثاني قول هنترة بن شداد العبسي :

ولقد نزلت فلا تظني غيره ^(٢) عني بمنزلة الحب المكرم
والشاهد في قوله : (تظني) حيث حذف مفعول (ظن) الثاني اختصارا
وتقديره : حاصله مثلا :

القول بمعنى الظن

إن من الأصول للؤكد عند النجاة أن القول وما تفرع منه يتعدى إلى
مفعول واحد ، ومفعوله إما أن يكون مفردا ، أو جملة .

فالمفرد : يأتي على نوعين :

مفرد في معنى الجملة كقولك : قلت شعرا ، وحديثا ، وخطبة .

(١) آل عمران : ١٨٠

(٢) البيت من الكامل - يقول : وأقد نزلت أيتها المحبوبة من قلمي بمنزلة الشيء
المحبيب ، فلا تظني شيئا غير ذلك واقعا .

- - ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، كقوله تعالى : « يقال له إبراهيم » (١)
 أى : يطلق عليه هذا الاسم ، فـ (إبراهيم) نائب فاعل لـ (يقال) وكان
 فى الأصل مفعولا به . وهذان النوعان منصوبان .

وأما الجملة : فتكون فى محل نصب .

وفى باب (ظن) وأخواتها ؛ يجوز أن يعامل القول معاملة الظن فينصب
 مفعولتين ، أى يعامل عمل (ظن) كقولهم : (قل ذا مشفقا) فـ (قل) عندهم
 بمعنى (ظن) وفاعله مستر ؛ (ذا) مفعول أول منصوب بالالف ؛ لأنه من
 الأسماء الستة و (مشفقا) مفعول ثان منصوب بالفتحة .

وهذا التوجيه على لغة قبيلة سليم مطلقا ، وعلى أنهم جاء قول
 امرؤ القيس :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزير الريح مرت بأثاب (٢)
 والشاهد فى قوله : (تقول) حيث أجراه مجرى (تظن) فنصب به
 مفعولين - الأول (هزير) والثانى (مرت بأثاب) فى محل نصب .

وعلى هذه اللفظة تفتح همزة (أن) بعد قلت وشبهه ، ومن ذلك
 قول الخطيبه :

(١) الأنبياء : ٦٠

(٢) البيت من الطويل - وشأوين : تشية شأو ، وهو الشوط والاطلاق ،
 عطفه : جانبه . هزير الريح : دويا عند هبوبها . أثاب . اسم جنس جمى -
 واحدة أناة ، وهى نوع من الشجر يقول : إذا جرى هذا الفرس شوطين ، وحى
 السبق عرق ، شق الجرشقا ، حتى تظن أنه ربح هبت على تلك الأشجار ، فلعبت
 بها وحركتها .

إذا قلت أني آيب أهل بلدة وضمت بها عنه الولاية بالهجر^(١)
والشاهد في قوله : (قلت أني آيب) حيث أجرى (قلت) مجرى
(ظننت) ، وفتح بعدها همزة (أن) على أنها مع معموليها سدت مسد مفعولي
(قلت) .

أما غير قبيلة سليم ؛ فإنهم لا يعاملون القول معاملة الظن إلا بشروط :
١ - أن يكون القول بلفظ للضارع ، وعلى هذا الشرط لا يعمل للماضي
والصدر والوصف من القول عند عمل (الظن) .

٢ - وأعمل الكوفيون فعل الأمر لأنه مسند إلى ضمير المخاطب ، نحو :
أقلت محمداً مسافراً ؟

وأعمل الكوفيون فعل الأمر ، لأنه مسند إلى ضمير المخاطب ، نحو :
قل محمداً مسافراً .
٣ - أن يلي مستقوماً به .

٤ - ألا ينفصل عنه يفهم ظرف ، أو جار ومجرور ، أو معمول ، فإن
فصل الواحد من هذه الثلاثة مع استيفاء الشروط الأخرى ، جاز إجراء القول
بمجرى الظن .

٥ - ألا يتعدى باللام ، نحو : أنقول لسعيد خالد منطلق ؟

(١) البيت من الطويل - قلت : معناه هنا : ظننت . آيب : راجع . للولاية :
البرذعة توضع تحت الرجل على ظهر دابته . بالهجر : نصف النهار عند
اشتداد الحر .

يصف للشاعر بعيره فيقول : إذا ظننت أني أصل ببلدة آخر النهار لبعدهما ،
فإنني أصلها نصف النهار عند اشتداد الحر ، وذلك لسرعة بعيري الفائقة .

٦ - أن يكون مقصودا به الحال .

وقدر هذا الشرط بقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

أما الرحيل فتدون بعد فسد فتى تقول الدار تجمينا^(١)

والشاهد في قوله : (تقول) حيث استعمل بمعنى (تظن) فنصب

مفعولين وهما (الدار تجمينا) مع أن تقول ليست للزمان الحاضر ، بل هي

للمستقبل ، حسبما يفهم من مقام الكلام ونوجيبه .

والحق مع ابن مالك القدي اشترط كون (تقول) بمعنى (تظن) يكون

لزمان الحاضر .

فن للتوفى لشرط قول عمر بن معد يكرب الزبيدي :

علام تقول الرمح يتقل عاتق إذا أنا لم أظن إذا الخيل كرت^(٢)

والشاهد في قوله : (تقول) بمعنى (تظن) ونصبه مفعولان هما (الرمح

يتقل عاتق) بعد الاستفهام بالاسم وهو (م) الذي حذف ألفه ، وهو مجرور

بـ (هل) الذي حذف ألفه كذلك .

ومن شواهد مع الفصل بالظرف كقول الشاعر :

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما^(٣)

(١) البيت من الكامل - يقول : إن فراق الأحبة ورحيلهم عنا سيكون اليوم

أو غدا ، فتى تظن الدار تجمع شملنا بعد هذا الفراق ؟

(٢) البيت من الطويل - تقول : تظن . عاتق : كاهل . أظن : أضرب -

يقول : على أي شيء ، وبأي حجة تظن الرمح : يشعل كاهلي ، وأحمل السلام إذا

أنا لم أظن برحمتي ، ولم أقابل بسيفي الأعداء ، عند ذكر الخيل واحتمام الفئان ؟

(٣) البيت من البسيط - جامعة : اسم فاعل من (جمع) والجمع ضد التفريق -

شملى : مصدر شملهم الأمر إذا ضمهم - يقول : أبعد التفريق والجمع بيننا . تظن =

والشاهد في قوله : (تقول) حيث أجريت بحري (تظن) في شطري البيت وقد نصبت مفعولين ، و (تقول) في الشطر الأول مفعول من الاستفهام بالظرف ، وفي الشطر الثاني متصل بالاستفهام بـ (أم) .

ومثال الفصل بالحار والمجرور قولك : (أفى الميدان تقول بكرا منتصرا ؟)
ومن شواهد الفصل بمعول القول ، قول الكهيت بن زيد الأسدي

يمح مضر ، ويفضلهم على أهل العين :

أجهالا تقول بنى لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا^(١)
والشاهد في إعمال (تقول) عمل (تظن) ونصبه مفعولين هما (جهالا) مفعولان ثان مقدم ، و (بنى لؤي) مفعول أول ، ومضاف إليه وقد فصل بين همزة الاستفهام والفعل بفواصل ، وهو (جهالا) واغترق الفصل لأن الفصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له كما أشرت آنفا .

تنبية : يجوز الكتابة مع استيفاء الشروط ، كقوله تعالى : « أم تقولون إن إبراهيم ... »^(٢) في قراءة الخطاب ، وروى الشاهد في البيت المستوفى للشروط : (تقول الريح) بالرفع . - والله تعالى أجل وأعلم -

الدار تجمع شملنا ثانية ؟ وتلتقى بعد ذلك ؟ أم تظن البعد أصبح أمرا مقضيا به علينا إلى الأبد ؟

(١) البيت من الوافر - أجهالا : جمع جاهل ، بنى لؤي : يراد بهم جمهور قريش ، يقول : أخبرني وحيمة أبيك : أنظن بنى لؤي جهالا حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم ؟ وقد موم على بنى مضر مع فضاهم عليهم ؟ أم هم حالون بالحقيقة ، ولكنهم يتصنعون الجهل لحاجة في أنفسهم ؟

الاستشهاد والتطبيقات

س ١ - عيّزت (ظن) وأخواتها بخصائص ، عن نظائرها من الأفعال
الناسخة الأخرى ، اذكر هذه الخصائص ، مع الإفصاح عن عملها موضعا
إجابتك بالأمثلة .

س ٢ - ما الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين ؟ وما أقسامها من حيث
دالتها في الخبر ؟ ولم سميت بذلك ؟ وجه قولك بالأمثلة ، ثم أفصح عن موضع
الشاهد في قول الشاعر مع التوجيه :

قد كنت أجبرو أبا عمرو أخا ثقة حتى أمت بنا يوما ملسات
س ٣ - ما معنى أفعال التمييز ؟ فعمل القول فيها مع ذكر شواهد تفصح
بها عن قولك .

س ٤ - ما الإلغام ؟ وما التعليق ؟ وما الفرق بينهما ؟ وفيه يدخلان ؟ مثل
لما تذكر شواهد من القرآن الكريم والشعر ، ثم وجه القول في موضع الشاهد
في قول الشاعر :

أبا الأراجيز يا ابن الثوم توهدني وفي الأراجيز خلت الاثوم والخور
وفي قول الآخر :

وقد علم الأنوام لو أن حاقا أراد ثراء للال له وفر
وقول الآخر :

ولقد كنت أدري قبل هزة ما البسكا

ولا موجمات القلب حتى تولت

٦ - ترد الأفعال الآتية غير ناصية لمقولين ، بين معناها حيثما
وضعها في أمثلة : (خال - وجد - زعم - حسب - حجا) .

٧ - بين موضع الاستشهاد في كل مما يأتي مع توجيه القول .

(١) قال تعالى : « وإن أدري لعله فتنة » « إنى أرانى أحمل فوق رأسى
خبزاً تأكل الطيور منه فبئسنا بتأويله إننا نراك من المحسنين » والله أخرجكم
من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » « إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً »
« لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً » « وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب
ينقلبون » « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » « وظننتم ظن السوء » .

(ب) قال الشاعر :

فقلت تعلم أن للصيد فرة وإلا تضيعها فإنك قاتله
تعلم شفاه النفس قهر هدها فبالغ بلطف فى التحيل وللسكر
فقلت أجرنى أبا مالك وإلا فهنى امرأ هالكاً
زعمتى شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديبياً
ولعبت بهم طير أبابيل فهيروا مثل كمصف ما كول
ولقد علمت لتأنين منبى إن المنيايا لا تطيش سهاها
بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبههم عارا على وتحسب
إذا قلت أى آيب أهل بلدة وضعت بها هنه الولية بالمجير

٨ - وضع النحاة لاستعمال القول بمعنى الظن شروطاً ، اذكرها ، مع بيان
لغة سليم فى ذلك ، مثل لما تذكر ، ثم وجه موضع الشاهد فى قول الشاعر :

(١٦٢ - النحو)

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزير الريح مرت بأثاب

س ٩ - لتعليق أحوال فصل القول فيها مع التمثيل والتوجيه .

س ١٠ - أعرب ما تحته خط فيما يأتي مع بيان موضع الشاهد في كل منها :

(أ) قال تعالى :

« وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » « إنهم ألفوا آباهم ضالين »

« ولا أدراكم به » « إنهم يروونه بعيدا ويراها قريبا » « وتركنا بعضهم يومئذ

يخرج في بعض » « فاستبصر ويبصرون بأيكم للفقون » .

(ب) قال الشاعر :

درت الوفي العهد يا هرود فاختبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد

فلا تعدد للولي شريكك في الغني ولكننا للولي شريكك في العدم

ظننتك إن شئت لظي الحرب صاليا فمرت فيهن كان عنها معدا

تعدون جقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمي للفتعا

تخبت غراز إنهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني

هما بسيدانا يرعنان وإنما بسودائنا إن أيسرت غناها

كذاك أذيت حتى صامن خلقى أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

ولقد نزلت فلا تظني غيره متى بمنزلة الحب المسكرم

والعبد لله

عنه ما لا يدركه العقل ولا يحيط به العلم ولا يصفه الوصف ولا يحدده القدر

(ب) قال الشاعر :

الفصل الخامس

ما ينصب مفاعيل ثلاثة

إن مما يجب أن نذكر به ، ونؤكد عليه أن همزة التعدية إذا دخلت على الفعل اللازم ، صار متعديا لمفعول واحد ، نحو : جلس خالد ، فإذا أدخلت عليه الهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فنقول : أجلس خالدًا ، فهذا للمفعول كان في الأصل فاعلا .

ونزيد مفعولا إن كان الفعل متعديا في الأصل إلى واحد ، نحو : لبس محمد الثوب ، فإذا أدخلت الهمزة على الفعل (لبس) تعدى إلى اثنين ، الأول منهما كان هو الفاعل في الأصل ، فنقول : ألبست محمداً الثوب .

ومن ثم وجب أن تعلم أن همزة التعدية إذا دخلت على كل من الفاعلين (رأى ، وعلم) من أخوات (ظن) وهما أيضا مما ينصب مفعولين أصلهما للبتداء والخبر .

فدخول الهمزة عليهما يجعل كل منهما ينصب ثلاثة مفاعيل ، الأول كان هو الفاعل في الأصل ، والثاني والثالث أصلهما للبتداء والخبر ، فيعد هذان الفعلان من نواسخ للبتداء والخبر ، تقول : رأى بكر الثوب نظيفا ، فإذا أدخلت الهمزة : تقول : أريت بكر الثوب نظيفا ، فنصب (بكر - والثوب ، ونظيفا) مفاعيل لـ (أرى) .

ومن للعلوم لدينا أن المفعول الثاني والثالث لـ (أعلم - وأرى) أصلهما للبتداء والخبر ، والذي جعلني أخصص لهما فصلا هو اختلاف عملهما ، وما جرى مجراها من الأفعال التي سؤذ بكرها من (ظن) وأخواتها .

هذا ، وما تجوز الإشارة إليه أن (رأى و علم) اللعنيان في هذا الفصل هما اللذان ينصبان مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر
 وأما إذا كان مما يتعديان إلى مفعول واحد بلا همزة بأن كانت (رأى)
 بصرية و (علم) بمعنى (عرف) - فعندئذ يتعدى كل منهما بالهمزة إلى مفعولين
 نحو : رأى خالد صديقه ، و علم بكر النتيجة ، تقول مع الهمزة : أريت خالد
 صديقه ، وأعلمت بكر النتيجة ، تقول مع الهمزة . أريت خالد صديقه ،
 وأعلمت بكر النتيجة .

وفي هـ هذا الموضع المفعولان ليسا أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما من
 باب (كسا) : من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ،
 فيجرى عليهما ما يجري على أفعال هذا الباب من أحكام مفصلة في بابها .
 فن شواهد ما ينصب ثلاثة مفاعيل قوله سبحانه : « كذلك يريم الله
 أعمالهم حسرات عليهم »^(١) فد (يرى) مضارع (أرى) ، و (هم) مفعول
 أول مبني في محل نصب و (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضممة
 الظاهرة ، (وأعمال) المفعول الثاني منصوب بالفتحة ، و (حسرات) مفعول
 ثالث منصوب بالكسرة ، لأنه جمع مؤنث سالم .
 وعلى رأى من قال إن (رأى) في الآية بصرية ، تسكون
 (حسرات) حالا .

ومن ذلك أيضا قوله سبحانه : « إذ يريكم الله في منامك قليلا ولو أداكم
 كثيرا لفشلتم »^(٢) فد (الكاف) فيها مفعول أول ، و (هم) مفعول ثان ،
 و (قليلا و كثيرا) مفعول ثالث .

ما جرى مجراهما في العمل من الأفعال الأخرى

ما تضمن معنى (أعلم وأرى) يجرى مجراهما في العمل ، أى : يتصب ثلاثة مفاعيل .

والصحيح أنها تلحق في بعض استعمالاتها بأعلم وأرى ، وذلك ، لأن المهززة والتضعيف في هذه الأفعال لم يكن للتعدية أو النقل ، لأنه ليس لها ثلاثى متعمل في العلم ؛ إلا (خبر) بمعنى (علم) ، وهذه هى :

١- (نبأ) - بنون مفتوحة ، وباء مشددة مفتوحة ، وهجزة مفتوحة - كقول النابغة الغيباني يهجو زرعة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدى إلى خرائب الأشعار^(١)

والشاهد في قوله : (نبئت) حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، الأول النباء النائية عن الفاعل .

٢- (أنبأ) لقول الأعشى بن ميمون بن قيس ، ويمسح قيس ابن معد يكرب :

وأنبئت قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن^(٢)

والشاهد في قوله : (أنبئت) مبنيًا للمجهول الأول ، و (قيساً) المنفعل الثانى ، والثالث (خير) .

(١) البيت من الكامل - نبئت : أخبرت - السفاهة : الفأش - والسفاهة كاسمها : أن كلا من مسماها واسمها قبيح . يذم الشاعر زرعة أنه أخبر يفرائب الأشعار التى صدرت عن لا يحسن الشعر .

(٢) البيت من الطويل : أم أبله : لم أخبره ، يقول عدت عن قيس الخير كما قال فيه أهل اليمن ، ولم أخبره ، ومع ذلك وجدت الخير فيه .

٣- (أخبر) كقول رجل من بني كلاب :

وما عليك إذا أخبرتني دنفا وغاب بملك يوما أن تعوديني^(١)
والشاهد في قوله : (أخبرتني) مبنى للمفعول ، وقد نصب ثلاثة مفاعيل ،
الناء النائية عن الءاهل ، وباء المنكلم ، و (دنفا) .

٤- (خبر) - بجاء مفتوحة وباء مشددة مفتوحة - كقول العوام
ابن عقبة بن كعب بن زهير :

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهل بصر أهودها^(٢)
والشاهد في قوله : (خبرت) مبنى للمجهول ، فالناء النائية عن الفاعل
هي المفعول الأول ، و (سوداء الغميم) مفعول ثان ، ومضاف إليه ،
و (مريضة) مفعول ثالث .

٥- (حدث) - بجاء مفتوحة ، ودال مشددة مفتوحة - كقول الحارث
ابن حلزة البشكري :

أو منعم ما تسألون فن حد ثموه له علينا الولاء^(٣)
والشاهد في قوله : (حدثتموه) فعل مبنى للمجهول ، مفعوله الأول ،

(١) البيت من البسيط : دنفا : مريضا ، من الدنف وهو المرض الذي يتهاك
الغرى ، بملك . زوجك - تعوديني : تزوريني . يقول : لا بأس عليك حين
علت أننى مريض أن تزوريني في وقت غياب زوجك .

(٢) البيت من الطويل - سوداء الغميم : امرأة كانت تزل الغميم من بلاد
غطفان يقول : لما علت بمرض محبوبي أتيت مسرعا لأعودها .

(٣) البيت من الخفيف - يقول : أو منعم ما تسألون من النصفة فيما بيننا
وهي نسكم فلاي شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عونا وامتناعنا .

الضمير المرفوع الذي ناب عن الفاعل ، والثاني : الضمير المنصوب (الماء) والثالث جملة (له علينا الولاء وهي في محل نصب) .

ملاحظة : نلاحظ أن جميع الأفعال السابقة لم يرد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة في كلام العرب ، ألا وهي مبنية للمفعول ، فأول المفاهيل نائب فاعل مرفوع ، والثاني والثالث صريحين ، أو تسد مسددهما جملة ، أو يكون أحدهما صريحا ، والثاني مكانه جملة .

ومن ثم فزيادة حمزة التعدية ، والبناء للمجهول متقابلان ، فلهيزة تزيد مفعولا ، أو البناء للمجهول ينقص مفعولا ، فتأمل ذلك من توجيه الشواهد .

* * *

الإلغاء والتعليق والحذف

كل ما ثبت للمفعول (علم) من الأحكام المختلفة باعتبارهما مبتدأ وخبر ثابت للثاني والثالث من مفاعيل (أعلم وأرى) ذلك ؛ لأن الثاني والثالث بعد دخول حمزة التعدية هما الأول والثاني قبل دخولها على الفعل .

وهذا هو رأي الجمهور خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقا ، وإن منعهما في المبنى للفاعل ، وحببتهم أن الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب ، وهناك لا يعلق ولا يلقى .

فن الإلغاء : قول بعضهم : (البركة أعلمنا : الله مع الأكابر) فد (البركة) مبتدأ مرفوع بالضم ، وقد كان مفعولا ثانيا قبل الإلغاء ، و (مع الأكابر) خبر - بعد أن كانت مفعولا ثالثا ، و (أعلم) ملغاه لتوسطها بين المبتدأ والخبر ، وهي مبنية للفاعل .

ومن الإلزام مع (أرى) قول الشاعر :

وأنت أراى الله أمنع عاصما

وأرأف مستكنى وأسمح واهب^(١)

والشاهد في إلغاء (أرى) من العمل في المفعولين الثانى والثالث ، وهما (أنت) و (أمنع عاصما) لتوسطه بينهما ، والأصل : أراى الله إياك أمنع عاصم ، فلما قدم للمفعول الثانى أبداً بضمير الرفع ، وجعل مبتدأ .

ومن التعليل : قوله تعالى : « ينبشكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لنى خلق جديد »^(٢) .

فـ (كم) مفعول أول لـ (ينبىء) و (إذا مزقتم) شرط وفعله وجوابه محذوف ، وجملة الشرط معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد للمفعولين وهو (إنكم لنى خلق جديد) فاجلحة في محل نصب سدت مسد المفعولين الثانى والثالث للفعل (ينبىء) والفعل معاق عن الجملة بالسلام ، ولذلك كسرت (إن) .

ومن ذلك قول الشاعر :

جذار فقصد نبئت إنك لانى مستجزى بما تسمى فتسعد أو تشقى^(٣)

(١) البيت من الطويل - أمنع : أفعل تفضيل ، وهو المنع الذى لا يتدى عليه . عاصم : حافظ أرأف : أنهل تفضيل من الرأفة . مستكنى : مطلوب منه الكفاية في اللذات . يقول : أراى الله إياك أقوى حانظ بقى الإنسان شر الأعداء وأرأف من يلجأ إليه في الملأت ، وأكرم من يعطى ويبدل من غير من ولاذى
(٢) - بيا : ٧

(٣) البيت من الطويل - جذار : اسم فعل أمر - بمعنى أخذت ، بنت : أعطت

والشاهد في نصب (نبي) ثلاثة مفعول و وقد هدى إلى واحد وهو الضمير الواقع نائب فاعل ، وعلق عن الثاني والثالث باللام الواقعة في خبر (إن) وهو (لذي) .

وأما الحذف ، فلا يخلو أن تحذف مفعولاته ، أو اثنين منها ويبقى واحد ، أو يحذف واحد ويبقى اثنان .

فيجوز حذف المفاعيل الثلاثة حذف اختصار ، في نحو قولك : (أعلمت) في جواب من قال : أعلمت زيدا عمراً منطلقاً؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل .

ويجوز حذف المفاعيل الثلاثة اقتصاراً في قولك : (أعلمت) لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع منك إعلام خاصة ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحد ؛ فجاز على الاختصار ، كأن تقول في جواب من قال : هل أعلمت خالداً بكراً منطلقاً؟ أعلمت خالداً ، أو أعلمت خالداً بكراً ، وتحذف ما بقي لدلالة ما تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .
وأما حذف الاقتصار فمميز جاز ؛ لالتباس (أعلمت) المنعديّة إلى اثنين ، المنقوطة من علمت بمعنى هرقت .

هذا ، ولم يميز في أخوات (أعلمت) وإن كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبس حلاً على (أعلمت) لأنها إنما تعبدت إلى ثلاثة بالحلل عليها وتمتتها معناها .

== وأخبرت . يقول : أحذر عاقبة ما تعمل من عمل في هذه الدنيا ، فإنك تتواخذ بما قدمت يدك ، فتسعد أو تشقى به .

وما ذكر هو مذهب سيديويه ومن أخذ بمذهبه (١)
وأما غير سيديويه فإنه أجاز ذلك ما لم يؤد إلى بقاء أحد المفعولين الذين
أصلها المبتدأ والخبر وحذف الآخر .

وأجازوا أيضا: أعلمت زيدا ، إذا قدرت (زيدا) المفعول الأول ، فإن
قدرته الثاني أو الثالث لم يميز ، لأن الثاني لا يستغنى عن الثالث ، ولا الثالث
عن الثاني ، لأن أصلها المبتدأ والخبر .

وكذلك أجازوا (أعلمت زيدا أخاك) إذا قدرت هذين المفعولين هما
القدان كانا مبتدأ وخبرا ، فإن قدرت أحدهما هو الأول ، والآخر أحد
المفعولين الثانيين لم يميز أيضا ، لما ذكر آنفا .

الأسئلة والتطبيقات

١ - ما هي الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل؟ ولماذا تعبت إلى ذلك ؟
مثل ما تذكر مع التوجيه .

٢ - متى تعدى أفعال هذا الباب إلى نصب مفعول واحد؟ وما معنى
أن هذه الأفعال قد تسكون من باب (كسا)؟ مثل ووجه .

٣ - بجرى بجرى العلم (أعلم وأرى) أفعال أخرى في العمل ، اذكر
مع التمثيل ، ثم بين الهيئة التي تسكون عليها عند ادائها هذا العمل .

٤ - ما حكم الإلقاء والتعليق والحذف مع (أعلم وأرى)؟ فصل القول

(١) الكتاب ١ : ١٩ ، والمقتضب ٣ : ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور

الفصل السادس

(إن) وأخواتها

ما سبق ذكره من بعض العوامل هي التي تدخل على المبتدأ والخبر ،
فبعضها يرفع للمبتدأ وينصب الخبر وهي (كان) وأخواتها ، و (كاد) وأخواتها ،
و (ما) المشبهة بـ (ليس) وأخواتها .

وبعضها الآخر ينصب للمبتدأ والخبر معا ، وهي (ظن) وأخواتها ،
و (أعلم وأرى) وما جرى مجراهما .

وفي الفصول السادس ، والسابع ، والثامن ، يدور البحث حول الحروف
التي تنصب للمبتدأ ، وترفع الخبر ، وهي (إن) وأخواتها ، و (لا) النافية
للجنس ، وأساليب (لا سيما) ليم بذلك الكلام على (الجملة الاسمية) وما تناثر
به من العوامل الداخلة عليها .

• • •

معاني (إن) وأخواتها

٢٤١ - (إن ، وأن) - بكسر الهمزة وفتحها مع تشديد النون -
وهما يفيدان توكيد لسبب الخبر إلى المبتدأ إن كان المخاطب عالما بالنسبة .

وفيهما نفى الشك عنها إن كان مترددا فيها ، ونفى الإنكار إن كان
منكرا لها ، ولا يستعملان إلا في تأكيد الإشارات .

٣ - (لكن) - بتشديد النون - وهو يفيد الاستدراك والتوكيد .

ومعنى الاستدراك : هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات

ما يتوهم فيه ، وهذا يلزم أن يسبقها كلام له صلة بجموليها ، وأن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في المعنى ومغايرا له .

ويقع بعد النفي والإثبات ، وتستعمل في معنى الاستدراك غالبا ، نحو :
(سعيد شجاع لكنه بخيل) .

وقد يستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع ، إيجابية كانت أو سلبية ، نحو : (لو جاءني أكرمه لكنه لم يجيء) فالتأكيد هنا لعدم الجيء ، وهو مفهوم بدونها من كلمة (لو) الامتناعية ، التي تفيد نفي معنى ما بعدها .

ولست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها (لكن أن) - بشكين نون لكن وتشديد نون (أن) تحذفت الهمزة فتخفيف ، ونون لكن لساكنين .

وقال الكوفيون : هي مركبة من (لا ، وإن) والكاف زائدة لا لتشبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفا .

٤ - (كأن) - بتشديد النون - وهو بتشبيه المؤكد ، أي : تشبيه اسمها بغيرها ، فيها يشتهر به الخبر ، تشبيها أقوى من التشبيه بالكاف ، ولا يليها في الغالب إلا المشبه .

وهي مركبة على الصحيح من كاف التشبيه و (أن) - بتشديد النون - فأصل كأن القائد كأمس ، فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة (أن) لدخول حرف الجر .

• لبت وهو للمنى ، والتمنى هو : طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر .

ويكون ذلك في الممكن ، نحو : ليت الشباب هائب ، وقول منقطع الرجاء :
(ليت لي مالا فأحج منه) .

ولا يكون التحق في الواجب ، فلا يقال : (ليت خدا يجيء) . وأما قوله
تعالى : « فتمنوا الموت »^(١) مع أنه واجب ، فالمراد تمنيه قبل وقته .

وفي ليت لغة ، وهي إبدال الياء تاء ، وإدغام التاء في التاء فنقول :
(لت) - بتشديد التاء -

٦- (لعل) - بتشديد اللام - وهي لتوقع ، وعبر عنها قوم بأنها لترجي
في المحبوب ، كقوله تعالى : « لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا »^(٢) .

وقال بعضهم : هي للإشفاق في المكروه ، كقوله تعالى : « فملك باخم
نفسك على آثارك »^(٣) أي : أشفق على نفسك أن تقتلها .

وقال الأخفش : هو يفيد التعليل ، نحو : (أفرغ عمالك لعلنا نتغذى)
ومنه قوله تعالى : « لعله يتذكر »^(٤) أي : ليتذكر :

وقال السكوفيون . يفيد الاستفهام ، كقوله سبحانه : « وما يدريك لعله
يزكي »^(٥) أي : أيزكي ؟

و (لعل) ليست مركبة على الصحيح ، وفيها عشر لغات كلها بتشديد
الحرف الأخير ما عدا (لعلت) - وهي : (لعل - لعل - لعل - لعل - لعل - لعل -
لعل - لعل - لعل - لعل) .

وقبيلة هذيل تميز جرائمها ، وكسر لامها الأخيرة ومع حذف لامها

(٢) الطلاق : ١

(١) الجمعة : ٦

(٤) طه : ٤٤

(٣) البكف : ٩

(٥) هيس : ٣

الأولى وإثباتها ، وهي حينئذ لا تعمل عمل (إن) على الصحيح ، بل تنزل منزلة حرف الجر الزائد في عدم تعلقها بشيء ، ومجرورها يكون في موضع رفع بالابتداء وما بعده خير ، وجاء على هذا التوجيه قول كعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار : لعل أبي المغوار منك قريب ^(١) .

٧ - (عسى) في لنية ، وهو بمعنى (لعل) أي : في إعادة الترجي والاشفاق وشرط اسمها أن يكون ضميرا كقول صخر بن العود الحضرمي ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية :

فقلت عساها نار كأس وعساها تشكى فآتي نحوها فأعودها ^(٢)
والشاهد في قوله : (عساها) حيث نصب الضمير محلا بـ (عسى) ورفع ما بعده وهو (نار) على الخبرية ، فصلت (عسى) عمل (إن) .
هذا وقد ورد في (عسى) الجميدة ثلاثة أقوال -

١ - يرى السهرافي نقلا عن سيبويه أنها حرف ، فتعمل عمل (إن) وهي بمعنى لعل .

٢ - ويرى الجمهور أنها فعل مطلقا ، سواء أكانت بمعنى (لعل) أم لا .

٣ - ويرى ابن السراج أنها حرف مطلقا .

(١) البيت من الطويل . يقول : أكثر من الدعاء وارفح صوتك لعل أخى
أبي المغوار قريب منك يسمعك .

(٢) البيت من الطويل - كأس : اسم محبوبته . علها : لغة في لعنها ، تشكى : تشكى وتألّم أعودها : أزورها . يقول : أرجو أن تكون النار التي أبصرها هي نار محبوبتي كأس ، كما أتمنى أن تمرض وتشكى آلام المرض لأذهب فأزورها ، وفي أمثيته من السخف ما ترى .

ويتضح بما سبق أن القول الأول فيه تفصيل ، فإن أمهات عمل (لعل) كانت حروفاً ، وإلا فهي فعل .

وأما (هي) للتصرف فلا خلاف في فعليتها .

• • •

عمل هذه الحروف

إن الأمر المقطوع به عند النحاة هو أن العمل أصل في الأفعال فرح في الأسماء والحروف ، يدلل أن جميع الأفعال عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل كحق الأصل إنما هو للفعل ، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن اللوجب عملها .

ومن ثم وجب أن نبحث عن اللوجب عمل (إن) وأخواتها ، فاللوجب عملها كما قرره المحققون من النحاة ، وهو شبهها بالأفعال من الوجوه الآتية ^(١) :

١ - شبهها بالأفعال في الاختصاص ، ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ^(٢) .

وكل حرف يختص بما يدخل عليه ، ولا يكون كالجزء منه ، فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل .

(١) أنظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٢ ، ٤٢٣ - إتصرف ، وشرح

ابن يعيش ١ : ١٠٧

(٢) أنظر المقتضب ٤ : ١٠٨

- ٢ - إنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال .
- ٣ - إنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية .
- ٤ - أن معانيها معاني الأفعال في التأكيد والتشبيه ، والترجي ، والتمني .
- ٥ - أنها تلحقها نون الواقية كما تلحق الفعل ، نحو : إنني (وكأني ، ولكتني ، وكذلك اتصالها بضمائر النصب نحو (إنك ، ولكنه ، وليته) كما تقول في الفعل : ضربني ، وضربك ، وضربه .

ولهذه الوجوه التي أدخلتها في شبيهة الفعل جعلتها تعمل هند دخولها على الجملة الاسمية ، فنصب المبتدأ على أنه اسمها ، وترفع الخبر على أنه خبرها . . مع الوضع في الاعتبار أن محدث هذا الأثر إنما هو للنسكلم كما سبق أن أوضحت عن ذلك في مناقشة قضية العامل في الفصل الأول من الباب الأول في هذا الكتاب ، وهذا هو الأصل في عملها .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع ، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير ، ويرون أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به مع للمبتدأ قبل دخول هذه الحروف .

وقولهم هذا فاسد ؛ لأن الابتداء قد زال ، به والمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلهذا زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ، ومع ذلك فقد ثبت أن كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره ، نحو : (ظننت) وأخواتها ، لما عملت في الخبر ، وكذلك (كان) وأخواتها ، فيجب أن تكون هذه الحروف كذلك وبخاصة بعد أن ثبت أن عملها قد اكتسبته من مشابهتها الفعل فيما ذكرت من وجوه آتفا .

وحكى جماعة منهم ابن سيده صاحب المحمص وابن سلام في طبقات
 الشعراء: جواز نصب للبتدأ والخبر بهذه الحروف ، وزعموا أنها لغة
 وأنشدوا على ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولكن
 خطاك خفائاً إن حراسنا أسدا^(١)

والشاهد في قوله : (إن حراسنا أسدا) حيث نصب المبتدأ والخبر
 بعد (إن) . وفي كتب النحاة شواهد أخرى على ذلك .

وزعم الفراء أن ذلك كله لا يجوز إلا في ليت ، واستدل على ذلك
 بقول العجاج :

(يا ليت أيام الصبا رواجما)

بنصب (أيام ورواجما) بعد (ليت) .

وقد منع الجمهور ذلك ، وأولوا ماورد مثل هذا ، على أن للنصب الثاني
 حال ، والخبر محذوف ، وتقدير ذلك في الشاهد الأول : إن حراسنا نلقاهم
 أسدا ، بجملة (نلقاهم) في محل رفع خبر (إن) و (أسدا) حال .

وفي الشاهد الثاني : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجما ، فـ (رواجما)
 حال ، وجملة (أقبلت) في محل رفع خبر ليت .

(١) البيت من الطويل - جنح الليل : طائفة منه . وخطا : جمع خطوة ،
 يقول : إذا أردت زيارتنا بالليل في سواده إليهم فخطوا نك ، لأن
 حراسنا كالأسود .

مراعاة الترتيب وحكمه

(إن) وأخواتها حروف داخلة على للبند والخبر ، فإما كان مبتدأ كان اسما لها ، وما كان خبرا للبند كان خبرا لها . . ومن ثم وجب لها الصدارة ، ماعدا (أن) - مفتوحة الهذرة - وبعض الأسماء الأخرى سأنبه عليها - إن شاء الله تعالى -

وسبق أن ذكرت أن هذه الحروف تعمل بالحمل على الفعل .
فيبنى على كونها لها الصدارة ، ألا يتقدم أحد معموليها عليها ، وإما كان هذه الحروف الصدارة ، ليعلم من أول الأمر اشتغال الكلام على التوكيد ، والاستدراك والتعنى ، والترجي ، والتشبيه .

وينبنى على كونها تعمل بالحمل على الفعل ، أن تكون ضعيفة في العمل ، ومن ثم وجب الترتيب ، فيأتي الحرف الناسخ أولا ، ثم اسمه ، ثم خبره .
ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها ، فلا تقول . إن قائم محمدا ، وإنما الواجب الترتيب : إلا إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فتقول : إن في المسجد المصلين ، وإن عندك الصابرين .

أما إن كان في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر ، فممتد إذ يجب تقديم الخبر على الاسم ، فتقول : إن عند محمد أخاه ، وليت في السككية حميدها ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . لوروى الترتيب فتأخر الخبر .
تنبيهان - الأول كل ما صح أن يقع ممتدأ في باب الابتداء صح أن يكون اسما لهذه الحروف ، إلا اسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكما الخبرية ،

وما التعجبية ، وأعين الله في القسم ، فلا يصح أن تقع هذه الأسماء أسماء
لهذه الحروف .

وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها الصدارة ، وجعلها أسماء لهذه الحروف
يخرجها عما استقر لها من الصدارة^(١) .

الثاني : كل ما صح وقوعه خبرا للمبتدأ صح كونه خبرا لهذه الحروف ،
إلا اسم الاستفهام ، وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز
أن تقول : إن خالداً أكرم ، وإن بكراً لا تسكن معه ، فإن جاء مظهره وتوقع
الجملة غير المحتملة للصدق والسكذب خبراً تول^(٢) .

• • •

حكم معمول بخير التواسخ

لا يجوز تقدم معمول الخبر في هذا الباب إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً
ومجروراً ، كقول الشاعر :

فلا تلحنى فيمينا فإن بجبها

أخاك مصاب القلب جم بلايله^(٣)

والشاهد في قوله : (فإن بجبها أخاك مصاب) حيث تقدم معمول خبر
(إن) وهو (بجبها) وهو جار ومجرور متعلق بمصاب هو الخبر ، فتقدم
هذا المعمول على اسم إن ، وهو (أخاك) .
والظرف نحو : إن عندك خالد أقيم .

(٧) الليبت من الطويل .

(١) شرح الجمل لابن عصفور .

أحوال همزة (إن)

يعتري همزة (إن) أحوالاً ثلاثة وجوب الكسر - ووجوب الفتح - وجواز الأمرين ، وإليك تفصيل القول في ذلك .

أولاً : وجوب كسر همزة (إن) :

يجب كسر همزة (إن) إذا لم يمكن تأويلها مع ما بعدها بمصدر ، يسد مسدها ، وذلك إذا وقعت في أول الكلام حقيقة ، كقوله تعالى : «إنا أنزلنا في ليلة القدر»^(١) «إن الله يأمر بالعدل والاحسان»^(٢) .

أو وقعت في حسك ، وذلك في اللواضع الآتية :

١ - إذا وقعت بعد (ألا) الاستفناحية ، كقوله تعالى : «ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون»^(٣) .

٢ - إذا وقعت بعد (حيث) نحو : سأزورك حيث إنك موجود .

٣ - إذا وقعت بعد (إذ) نحو : جنتك إذ إن محمداً أمير .

٤ - إذا وقعت في صدر جملة الصلاة ، كقوله تعالى : «وآتيناه من السكنوز ما إن مفأحه لتنوء بالعصبة أول القوة»^(٤) .

٥ - إذا وقعت في صدر جملة الخبر عن اسم ذات ، نحو : محمد إنه مؤدب .

(١) القدر : ١

(٢) النحل : ٩٠

(٣) يونس : ٦٢

(٤) القصص : ٧٦

٦ - إذا وقعت في صدر جملة بحكيت بالقول ، كقوله تعالى : « قال إني عبد الله » (١) .

٧ - إذا وقعت في صدر جملة جواب القسم ، بشرط أن يكون في خبرها اللام ، سواء كانت جملة القسم اسمية ، نحو : لعمر ك إن الحذر مطلوب ، أو فعلية فعلها مذكور نحو : أقسم إن الظلم لظلمات يوم القيامة ، أو مقتدر ، نحو : والله إن الظلم لظلمات .

فإن لم تقع في خبرها اللام ، لم يجب الكسر ، إلا إذا كانت جملة القسم فعلية فعلها محذوف ، نحو : والله إن الصبح خير ، وإنما يجب كسر همزة إن ، لأن جواب القسم لا بد أن يكون جملة .

٨ - إذا وقعت في صدر جملة الحال ، وقد يكون مع الواو ، كقوله تعالى : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون » (٢) .

أو بدون الواو : كقوله تعالى : « وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق » (٣) .

٩ - إذا وقعت في بدء الصفة ، نحو : مررت برجل إنه فاضل .

١٠ - إذا وقعت بعد فعل قلبي من أخوات (ظن) وقد علق عنها باللام ، كقوله تعالى : (والله يعلم إنك لرسوله) (٤) .

(١) مريم : ٣٠

(٢) الأنفال : ٥

(٣) الفرقان : ٢٠

(٤) المائدة : ٩

ثانيا : المواضع التي يجب فيها فتح همزة (أن)

يجب فتح همزة (أن) إذا وقعت في موضع يمكن أن تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع في محل فاعل ، أو نائب فاعل ، أو مبتدأ ، أو خبر عن اسم ذات ، أو مجرور ، أو معطوف ، أو مبدلة بشيء من ذلك ، وهذا مجمل القول وإليك تفصيله :

١ - إذا وقعت (أن) في محل فاعل ، كقوله سبحانه : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا إليك الكتاب يتلى عليهم »^(١) فالمصدر السكون من (أنا أنزلنا) في محل رفع فاعل (يكف) أي : إنزلنا .

وقد يكون الفعل مقمرا ، كقوله تعالى : « ولو أنهم صبروا »^(٢) أي : ولو ثبت صبرهم .

٢ - إذا وقعت مع ما بعدها نائبة عن الفاعل ، كقوله تعالى : « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن »^(٣) أي : أوحى إلى استماع نفر من الجن ، فـ (استماع) نائب فاعل للفعل (أوحى) المبني للمفعول .

٣ - إذا وقعت في محل مفعول به ، بشرط ألا يكون هذا للمفعول ، مفعول القول ، كقوله سبحانه : « ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا »^(٤) والتقدير : ولا تخافون إشرأكم ، فـ (إشرأك) وقع فاعلا للفعل (تخافون) .

٤ - إذا وقعت في محل مبتدأ ، كقوله تعالى : « ومن آياته أنك ترى

(١) الضمكيات ٥١

(٢) الحجرات : . . .

(٣) أول سورة الجن : ١

(٤) الانعام : ٨١

الأرض خاشعة» (١) التقدير ؟ ومن آياته رؤيتك ، فد (رؤية) وقع مبتدأ مؤخر ، و (من آياته) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم .

• - إذا وقعت في محل خبر ، بشرط ، أن يكون المبتدأ اسم معنى ، وغيره قول ، وألا يكون معنى الخبر صادقا على المبتدأ ، وذلك نحو : (اعتقادي أنه فاضل) فد (أنه فاضل) مصدر مؤول وقع في محل رفع خبر للمبتدأ وهو (اعتقادي) وهو اسم معنى ، وغير قول ، ولا يصدق خبرها عليه ، لأن (فاضل) لا يصدق على الاعتقاد والتقدير : اعتقادي فضله .

وأما (قولي إنه فاضل) فيجب كسر همزة إن ، لأنها وقعت خبرا عن اسم معنى هو قول ، ولا تحتاج لرابط ؛ لأن الجملة المحكية نفس المبتدأ في اللفظ ، أي : قولي هذا اللفظ .

وقوله : (اعتقادي زيد إنه فاضل) يجب كسر همزة كذلك ؛ لأنه خبر وهو (حق) صادق على المبتدأ وهو (اعتقاد) والرابط اسمها .

٦ - إذا وقعت في محل المجرور بالحرف لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردا ، كقوله تعالى : « ذلك بأن الله هو الحق » (٢) .

٧ - إذا وقعت في محل جر بالإضافة ، كقوله تعالى : « إنه لحق مثل ما أنسكم تنطقون » (٣) أي : مثل نطقكم .

٨ - إذا وقعت في محل المعلوم على مفرد مما سبق ذكره ، كقوله تعالى : « اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين » (٤)

(٢) الحج : ٦

(٤) البقرة : ١٢٢

(١) فصلت : ٢٩

(٣) البقرة : ٢٣

أى : تفضيل ، وهو مفعول على للمفعول به وهو (تسمى) ، أى : اذكروا تسمى وتفضيلي .

٩ - إذا وقعت بدلا من مفرد مما سبق ، كقوله تعالى : « وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ، أى : كونها لكم : فالمصدر للزول من (أن) ومعمولها بدل من (إحدى) .

• • •

ثالثا : جواز الكسر والفتح

يجوز في همزة (إن) الفتح والكسر ، وذلك إذا صلحت أن تزول مع ما بعدها بصدر جاز الفتح ، وإذا احتملت أن تكون في ابتداء الكلام حقيقة أو حكما ، كما في مواضع وجوب الكسر ، جاز أن تكسر الهمزة ، فاحتمال الأمرين يقع في للمواضع الآتية :

١ - إذا وقعت بعد طاء الجزاء ، كقوله تعالى : « من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم » ^(١) قرئت : (إن) - بكسر الهمزة وفتحها -

فالكسر على أن (إن) قد تصدرت جملة جواب الشرط ، والتقدير : فهو غفور .

والفتح ؛ على تأويل (أن) مع ما بسببها بصدر يقسح مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، أو خبرا للمبتدأ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفران .

والكسر أحسن في القياس؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

٣ - إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية ، أى : الدالة على المفاجأة ، كقول الشاعر الذى أنشده سيويه :

و كنت أرى زيدا كما قيل سيد

إذا إنه عبد للقفا والهازم^(١)

والشاهد في قوله (إذا إنه عبد للقفا) فيجوز أن تكسر همزة (إن) على اعتبار وقوعها في الكلام حكما ، أى . فإذا هو القفا .

ويجوز فتحها ، على أن تؤول (أن) مع ما بعدها بمصدر يقع في محل مبتدأ ، أى : فإذا العبودية حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد .

أو يكون (إذا) ظرف متعلق هو خبر المبتدأ المؤول ، أى : ففى الحضرة العبودية .

٣ - إذا وقعت في موضع التعليل ، كقوله تعالى : « إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم »^(٢) قرأ نافع والكسائي بالفتح فى همزة (إن) الثانية على تقدير لام العلة ، أى : لأنه هو البر الرحيم ، لأن حرف الجر إذا دخل على (إن) لفظا أو تقديرا ، فتحت همزتها .

(١) البيت من الطويل - أرى - بضم الهمزة غالبا - تكون بمعنى أظن . القفا : مؤخر العنق الهازم : جمع لهزمة ، وهى طرف الخلقوم الأعلى ، وقيل : عظم ناقى تحت الأذن يقول : كنت أظن زيدا أسيدا محترما - كقول الناس فيه - فتبين لى أنه عبد ذليل ، بصفح على قفاه ، و يمكن على هازمه كما عبيد الإذلال .

٤ - وقرأ الباقون بكسر همزة (إن) على أنه تعليل مستأنف في صدر جملة جديدة .

ومثله : « وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » (١) وكذلك قولهم : (لبيك إن الحمد والنعمة لك) فإنه يجوز كسر همزة (إن) وفتحها في اللوحيين على التوجيه السابق .

٤ - إذا وقعت بعد قسم سواء كانت جملة القسم اسمية أم فعلية ، وليس في خبرها اللام ، كقول رؤية :

أو تحلفني بربك العلى

أنى أبو ذيبالك الصبي (٢)

والشاهد في قوله : (أنى) رويت بكسر الهمزة وفتحها .

فن كسر الهمزة : عد (إن) ومعمولها جملة لا محل لها من الأعراب ، على أنها جواب القسم ، وهو (تحلفني) .

ومن فتحها : جعلها مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ (تحلفني) وقد سدت مسد الجواب ، أى أو تحلفني على أبوتى لهذا الصبي ، ولا يصح عندئذ أن تكون جواباً ؛ لأن القسم لا يكون إلا جملة هنا ، ولو أضر فعل القسم ولم يظهر ، سواء ذكرت اللام ، كقوله : « والمصر إن الإنسان لني خسر » (٣) أو لم تذكر ، كقوله : « حم والسكتاب

(١) التوبة : ١٠٣

(٢) البيت من الرجز - ذيلك : تصغير ذلك ، يحكى عن أعرابي جاء من سفر فوجد امرأته ولدت ولداً فأنكره .

(٣) العصر : ١ ، ٢

للبيين إنا أنزلناه،^(١) تعين الكسر إجماعاً، ومن ذلك: والله إن زيدا قائم، وحلفت إن زيدا قائم.

٥ - إذا وقعت خبراً عن قول، أو ما فيه معنى القول، وخبر إن قول والقاتل واحد، نحو: (قولى إني أحمد الله) فقولى: مبتدأ، و (أحمد الله) خبر (إن) وهو قول أيضاً، والقاتل واحد، هو مدلول اسم (إن).

فكسر همزة (إن) على جعل الجملة المسكونة من (إن) واسمها وخبرها في موضع رفع خبر للبتدأ، ادى هو خبر هلي سبيل الحكاية، أى . مقول هذا اللفظ، ولا تحتاج لربط، لأنها نفس للبتدأ في المعنى.

والفتح: على جعل المصدر للؤول من (أن) ومعمولها خبر المبتدأ،
أى: قولى حمد الله، ويكون القول باقياً على مصدرته.

ولو اتنى القول الثانى نحو: (قولى إني مؤمن) ولم يتعد القاتل نحو: (قولى إنه فلان يحمد الله) فعندئذ يجب الكسر، لأنها وقعت بعد للقول.

٦ - إذا وقعت بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه، كقوله تعالى
«إن لك ألا تجوع ولا تعوى وأنك لا تظلم فيها ولا تضحى»^(٢).

قرأ نافع وأبو بكر: بكسر همزة (إن) الثانية على الاستئناف،
أوبالعطف على جملة: (إن لك ألا تجوع):

وقرأ باقي السبعة: بفتح همزة (أن) عطفاً على المصدر للؤول وهو

(أن لا يجوز) وهو مفرد ، والتقدير : ان لك هدم الجوع وهمم العرى .
٧ - اذا وقعت بعد (حتى) لأن حتى قد تكون جارة ، أو عاطفة ،
فتفتح همزة (أن) بعدها نحو : (عرفت أمورك حتى أنك فاضل) .
وتختص الكسر بعد حتى الابتدائية ، لأنها في الصدر ، فهي التي تبدأ بها
الجل مثل (ألا) الاستفاحية ، فتكسر همزة (ان) بعدها نحو : (مرض
سعيد حتى أنهم لا يرجونه) فيجوز في همزة (أن) الكسر والفتح على
التوجيه السابق .

٨ - اذا وقعت بعد (أما) - للفتوحة الهمزة المخففة اليم - نحو :
(أما انك فاضل . فالكسر : على أن (أما) حرف استفتاح بمنزلة (ألا) .
والفتح : على أنها بمعنى (أحماً) فتكون الهمزة للاستفهام ، و (ما)
نكرة بمعنى شيء في موضع نصب على الظرفية ، متعلقة بمحذوف خبر مقدم ،
أى : أفي حق ، وللصدر المكون من (أن) ومعمولها مبتدأ مؤخر ،
وهذا قليل .

٩ - اذا وقعت بعد (لا جرم) كقوله تعالى : « لا جرم أن الله يعلم ^(١) .
فتفتح همزة (أن) عند سببويه ؛ على أن (جرم) فعل مظهر ، وأن وصلتها
فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، (ولا) صلة مؤكدة .
وعند الفراء فتحت ، على أن (لا جرم) بمنزلة لا رجل ، فيكون (لا)
نافية للجنس ، وجرم اسمها ، ومنهاها (لا بد) و (من) بعدها مقدره ، أى :
لا بد من علم الله سركم وهلمنكم .

وكسر همزة ان على ما حكاه الفراء من بعضهم ، أنهم يقولونها منزلة
اليمن ، فيقولون : لا جرم لآيتيك ، فنكون مما وقعت بعد القسم فنكسر
همزتها . وعلى ذلك تكون (لا) نافية للجنس ، و (جرم) اسما ، ومعناها
القسم ، وجملة (لآيتيك) جواب القسم ، وقد أغنت عن الخبر .

* * *

لام الابتداء

سميت لام الابتداء ؛ لأنها تدخل على المبتدأ كثيرا ، وتدخل على غيره
كخبر (ان) مكسورة الهمزة ، وعلى معمول خبرها ، وعلى ضمير الفصل ،
حسبا ما أوضح إن شاء الله تعالى .
فألقتها : تدخل لتوكيده مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك عن معناها ،
أو إنكارها .

(ان) مكسورة الهمزة ولام الابتداء

أختصت (ان) مكسورة الهمزة - من بين سائر أخواتها بدخول لام
الابتداء بعدها على خبرها ، ومعموله ، واسمها ، وضمير الفصل .
وأما أختصت (ان) دون أخواتها ، بدخول اللام في خبرها ، لأنها
تدخل على المبتدأ والخبر ، ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، الا ترى
أن (ليت) تدخل في الخبر التخي ، ولعل - الترجي ، وكان التشبيه وأما (أن)
مفتوحة الهمزة ، فتصير مع ما بعدها في تقدير مفرد ، نحو : يعجبني أن زيدا
قائم . أى قيام زيد^(١) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٣١ - بتصريف

أولاً: دخول لام الابتداء على خبر (إن)

تسمي اللام في هذا الموضع باللام المرحلقة ، سميت كذلك ، لأن حقها أن تدخل أول الكلام ، لأن لها الصدارة في الجملة الإسمية ، لكن لما كانت للتوكيد ، و (إن) للتوكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فقدمت (إن) لأنها عاملة وزحلت اللام إلى الخبر ، وقيل : إن السبب هو استعمال العرب .

ولدخول هذه اللام على خبر إن لا بد من توفر أربعة شروط هي :

- ١ - أن يكون الخبر في مكانه ، أى : متأخر عن الاسم .
 - ٢ - أن يكون الخبر مثبتاً غير منق .
 - ٣ - أن لا يكون مبدوءاً بفعل ماض متصرف غير مقرون بـ (قد) فإذا اقترن الفعل الماضي بقـ ، صح دخول اللام عليه ، لأن (قد) تقرب للماضي من الحال فأشبهه للمضارع ، نحو : (إن ذا لقد سما) .
 - أجاز الأختف والفراء دخولها على الماضي إذا كان غير متصرف ، لأن الفعل الجامد كالاسم ، نحو : إن محمداً لنعم الرجل .
 - ٤ - ألا يكون الخبر جملة شرطية ، فلا يقال : إن محمداً لئن تسكرمه يجلك ؛ لأن هذه اللام لا تدخل على أداة الشرط ، ولا على فعلة أو جوابه .
- هذا ، وما اجتمعت فيه الشروط قد يكون مفرداً ، أو مضارعاً ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو جملة اسمية ، وإليك الأمثلة على ذلك :
- قال تعالى : « إن ربى لسميع الدعاء »^(١) و « إن ربك ليعلم »

و « إنك لعل خلق عظيم »^(١) و « وإنا لنحن الصافون »^(٢) .
و مما جاء شاذًا مخالفًا للشرط الأول ، قوله تعالى : « إن لدينا أنكلا »^(٣)
حيث تقدم الخبر ، والأصل مراعاة الترتيب لتدخل اللام على الخبر .
و مما جاء مخالفًا للشرط الثاني قول أبي حنبل بن غالب بن الحارث
المكلى :

واعلم إن تسليما وتركيا
للامتشابهان ولا سواء^(٤)
والشاهد في دخول لام الابتداء على خبر (إن) وهو (لامتشابهان)
لأن الخبر منفي بـ (لا) وهذا شاذ .
وأما قوله تعالى : « إن الله اصطفى »^(٥) فالخبر فيها ماض متصرف
غير مقترن بقدم .

• • •

ثانيا : دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن)
ييجوز دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن) وذلك بشرط هي :
١ - أن يتوسط معمول الخبر بين الاسم والخبر .

(١) القلم : ٤ (٢) الصافات : ١٦٥

(٣) المزمل : ١٤

(٤) البيت من الوافر - تسليما : أى : على الناس وتركيا : كذلك . متشابهان :
متقاربان - يقول : أعتقد أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا متقاربين .

(٥) آل عمران : ٣٣

٢ - أن يكون الخبر صالحا لدخول اللام عليه .

٣ - ألا يكون معمول الخبر حالا .

٤ - ألا يكون الخبر مشتملا على اللام فلا يجوز نحو : إن محمدا المذلة ليا به .

فإنال للستوفى للشروط قولهم : (إن خالدا اطعامك آكل) فطعام : هو معمول الخبر الذى هو (آكل) أى : أنه مفعول به لاسم الفاعل ، وقد توسط هذا المفعول بين الاسم والخبر ، والخبر صالح لدخول اللام عليه ، وليس مشتملا على اللام .

ومما جاء مخالفا للشروط قولهم : (إن بكرا جالس فى الدار) فلم تدخل اللام على للمعمول لأنه جاء متأخرا عن الخبر ، واللام لها الصدارة .
و (إن بكرا اركبا منطلق) لم تدخل اللام ؛ لأن للمعمول حال .

و (إن خالدا بكرا ضرب) لم تدخل اللام ؛ لأن الخبر جملة فعلية ، فعلها ماض متصرف غير مقرون به (قد) فلا يصلح لدخول اللام ، كما سلف توجبه ذلك .



ثالثا : دخول لام الابتداء على اسم (إن)

يجوز دخول لام الابتداء على اسم (إن) ، وذلك بشروط واحد هو : أن يتأخر عن الخبر ، كقوله تعالى : « إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى »^(١) .

(١) النازعات : ٧٦

أو يتأخر عن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وإذا دخلت اللام على الاسم لا يصح دخولها على الخبر ، وذلك نحو : إن في للسجد طالدا معتكف .



رابعا : دخولها على ضمير الفصل

يجوز دخول لام الابتداء على ضمير الفصل ^(١) ، وهو المسمى عمادا عند الكوفيين ، لأنه يعتمد عليه في الاهتداء إلى المعنى : وتدخل عليه اللام بشرط ألا يعرب (هو) مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « إن هذا هو القصص الحق » ^(٢) « إن هذا هو الفوز العظيم » ^(٣) فـ (هذا) اسم إن و (هو) الداخلة عليه لام الابتداء ، إما أن يكون ضمير فصل ، فتسكون اللام داخلة على ضمير الفصل .

وإما أن يكون مبتدأ ، و (القصص) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إن) وعلى ذلك تكون اللام داخلة على الجملة . الإنشائية .

حكم دخول اللام في خبر غير (إن)

يرى أهل الكوفة جواز دخول اللام في خبر (لكن) قياسا على خبر (إن) واستدلوا بقول الشاعر :

(١) وهو الذي يفصل به بين الخبر والنعت ، ويرفع الشك ، ويزيل اللبس ، ويدل على أن ما بعده خبر لما قبله ، وليس صفة ولا بدلا ، وغيرهما من المكملات ، ويفيد مع هذا قصر المسند على المسند إليه إلى غير ذلك من الفوائد .

يلوموني في حب ليسلى هواذلى

ولسكننى من حبها لعميد^(١)

والشاهد في قوله : (لعميد) حيث دخلت اللام على خبر (لسكن) ، وهذا لا دليل فيه ؛ لأنه لم يسمع إلا في هذا ، فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر (أن) للفتوحة في قراءة من قرأ : (إلا أنهم لياً كلون العلم)^(٢) ويمكن أن تكون اللام في خبر (إن) على تقدير : ولكن إن عن حبها لعميد .

وزيادتها كذلك في خبر المبتدأ في الصورة ، كقول عنتر بن عروس وقيل : اعجاج : وقيل : رؤبة .

أم الحليس لعجوز شهرية ترى من اللحم بعظم الرقبة^(٣)
والشاهد في قوله : (لعجوز) حيث أدخل اللام في (عجوز) وهو خبر للمبتدأ ، وهذا من الضرورات^(٤) والصحيح أن دخول اللام لا يخلص إلا بخبر (إن) مكسورة الممزة .

(١) البيت من الطويل ذكر بعض النحاة أن هذا البيت لم يعرف له قائل ، ولا تحفظ له تنمة .. أنظر تخريج الشواهد على حاشية الصبان ١ : ٢٨٠ - وقد نقلت صورته من مامش شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٣٠ وروى له لكيد من الكد ، وهو الحزن بدلا من قوله : لعميد .

(٢) الفرقان : ٢٠ وهي قراءة - هيد بن جبير - أنظر القرطبي .

(٣) البيت من الرجز شهرية : قافية . يقول : أم الحليس امرأة عجوز فانية متواضعة ترضى أن يقدم لها عظم الرقبة بدلا من اللحم

(٤) شرح الجمل لابن عصفور بتصرف ١ : ٤٣٠

(ما) الكافة

تتصل (ما) الزائدة ، غير للوصولة وللوصوفة وللصدرية نحو : إن ما عندك جميل ، وإن ما فعلت حسن ، وهذه تتكسب مفصولة من (إن) في الكتابة ، بخلاف الزائدة فلا بد وصلها .

فـ (ما) الزائدة الكافة المعنية هنا تتصل بـ (إن) وأخواتها ما عدا (عسى) و (لا) النافية للجنس فتسكفها عن العمل ، وشبهوها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الإسمية .

والقياس أن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص ، فإذا لحقها ما فارقها الاختصاص ، فعندئذ ينبغي ألا تعمل الا (ليت) كما سنفسح عن ذلك .

والدليل على مفارقة هذه الحروف للاختصاص ، كونها تهيأت فدخلت على الجملة الفعلية ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلَاهِمَ ﴾^(١) ﴿ كَأَنَّمَا يَسْقُونَ إِلَى اللَّوْتِ ﴾^(٢) ﴿ أَخْسِبْتُمْ إِنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَشْيَاءَ ﴾^(٣) .
وعن ذلك قول الأفوه الأزدي^(٤) .

فوالله ما فارقتم قاليا لكم ولسكننا يقضى فسوف يكون^(٥)

(١) فاطر : ٢٨ (٢) الأنفال : ٦

(٣) المؤمنون : ١١٥ (٤)

(٥) البيت من الطويل - قاليا : اسم فاعل من فلاه يقلبه - إذ أكرمه وأبغضه ، وهو حال من البناء في فارقتم . الشاعر يقسم فيقول : والله إنى ما فارقتم عن بغض وكرهية لكم ، ولسكنه قدر الله وقضاؤه وما تجرى به المقادير لا مفر من وقوعه .

والشاهد في قوله : (ولكننا يقضى) حيث أولى لسكنا الفعل لانصال
(ما) بها .

وكذا قول الفرزدق عن قصيدة يهجو بها جريرا :
أعد نظرا يا عبس قيس لعلمنا
أضادت لك النار الحار للقيدا^(١)

والشاهد في قوله : (لعلمنا أضادت) حيث أولى لعلمنا الفعل لانصال
(ما) بها .

وأما (ليت) فتبقي على اختصاصها بالجل الإسمية سواء أهدمت أو أهملت
ولما جازأ عملها حملا على أخواتها ، والشاهد على الوجهين قول النابغة الذبياني
في زرقاء اليمامة .

قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا
لملى حمامتنا أو نصفه فقد^(٢)
والشاهد في (الحمام) فقد روى بالنصب على إعمال (ليت) وجعل (ما)
زائدة وبالرفع على إعمالها وجعل (ما) كافة .

هذا ما عليه جمهور النحاة ، ولبعضهم آراء في بقية هذه الحروف .

(١) البيت من الطريل رواية - الديوان (فربما أضادت) وعلى ذلك
فلا شاهد في البيت والشاعر يسخر من أهل جزير فيعدم أصحاب حمير وبهائم ،
فهم رعيان ليس لهم ما ينفخون ٤ . أنظر ديوان الفرزدق ٢١٢
(٢) البيت من البسيط - قالت زرقاء : - وقد مر بها سرب من الحمام -
ليت هذا الحمام لنا مضموماً إلى حمامتنا ، ونصف هذا العدد ، فيكمل لنا مائة ، ثم
وقع الحمام في شبكة صائد فعد فإذا هو : ٦٦ حمامه ، فإذا أصيف نصفه صار ٩٩
على حمامتها بكون العدد مائة .

فيري الزجاجي والزخشي وابن مالك أنه لا فرق بين الأخوات
قياسا على (ليت) .

ويرى أبو بكر بن السراج ، وأبو اسحاق الزجاج أن (ليت ولعل وكأن)
يموز فيها الإلغاء والإعمال ، فقد قاسوا على (ليت) ما شابهها من أخواتها .
والصحيح أنه يجب الوقوف عند اللسوم .

هذا ، وبما تجدر الإشارة إليه أن تأثير (ما) السكافة مقصور هل العمل ،
أما المعاني التي تؤذيها هذه الحروف ، فإنها تظل كما هي قبل اتصال (ما) بها .



حكم العطف على اسم (ان) وأخواتها

العطف على اسم (ان) وأخواتها المنصوب ، لا يخلو أن يكون المعطوف
قبل أن تستكمل (ان) خبرها ، أو بعد أن تستكمل الخبر .

أولا : العطف قبل استكمال الخبر : إذا عطف على اسم (ان)

أو إحدى أخواتها قبل استكمال الخبر : يمين النصب أي : نصب المعطوف
عليه ، وحيثئذ يفتي أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه
فتقول : ان خالدا وسعدا منتصران ولا يصح أن تقول (منتصر) الا
حيث سمع .

وأجاز الكسائي الرفع قبل استكمال الخبر وبعده أي : مطلقا ، تمسكا
بظاهر قوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون » ^(١) وقرائة

بعضهم : (أن الله وملائكته يصلون على النبي)^(١) برفع (وملائكته)
وقول ضائي بن الحارث البرجمي :

فن يك أمسى بالمدينسة رحلة
فإني وقيار بها لغريب^(٢)

والشاهد في الآية الأولى قوله : (والصائتون) حيث عطف بالرفع على
محل (الذين آمنوا) وهو منصوب قبل استكمال خبر (إن) وهو (من
آمن بالله واليوم الآخر) .

وفي الثانية قوله : (وملائكته) بالرفع عطفا على محل لفظ الجلالة (الله)
وهو اسم (إن) قبل استكمال الخبر .

وفي البيت قوله : (وقيار) حيث عطفه بالرفع على محل ياء للتنكلم
الواقعة اسما لـ (إن) قبل مجيء الخبر وهو (لغريب) .

وهذه الشواهد على رأى الكسائي والفراء ومن تبعهما سواء كان العطف
قبل استكمال الخبر أو بعده .

ولسكن الفراء قيد جواز الرفع قبل وبعد استكمال الخبر بشرط خفاء
إحزاب اسم (إن) وأخواتها ، بأن يكون مبنيًا أو مقصورًا ، أو مضافًا
للياء ، ومثل ذلك إذا خفي إحزاب للمعطوف دون للمعطوف عليه ، نحو : (إن

(١) الاحزاب : ٥٦

(٢) البيت من الطويل - رحله . الرحل : مسكن الرجل وما يستصحبه من
أثاث . قيار : اسم جبل الشاهر أو فرسه - تقول : من يك منزله وأثاثه المدينة
فأيمس بها ، أما أنا فلا ؛ لأنى وجلى أو فرسى ، غريب بها ، فسرحل عنها ،
لأنه لا مكان لنا بها .

محمدًا وموسى فداييان) وذلك احترازًا من تناثر اللفظ، ومن ذلك ما أنشدته
تعلم في أماليه :

خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالموى دنفان^(١)

والشاهد في قوله : (فإني وأنتما دنفان) فإنه يتعين أن يكون (أنتما)
مبتدأ خبره (دنفان) ويكون خبر (ان) محذوفًا لدلالة المبتدأ عليه ، لأن
(دنفان) لا يصلح أن يكون خبرًا لـ (ان) فقط ، لأن اسمها مفرد ، ويكون
الكلام من عطف الجمل .

توجيه الشواهد السابقة على رأى الجمهور : خرجها الماسنون من
العطف بالرفع قبل استكمال الخبر ؛ على التقديم ، أى : تقديم المعطوف وتأخير
الخبر ، فيكون قوله : (من آمن) خبر (ان) وخبر (الصابئون) محذوف ،
أى : والصابئون كذلك .

أو حذف الخبر من الأول لدلالة الثانى عليه ، ليعكون (من آمن) خبر
عن (والصابئون) وخبر (ان) محذوف لدلالة خبر (الصابئون) عليه .
ويتبين التوجيه الثانى فى الآية الثانية ، فيقدر : ان الله يعلى وملائكته
يصلون ، فيكون (يصلون) خبر ، وهو يناسب الإخبار عن الملائكة ،
وحذف من الأول لدلالة الثانى عليه .

ويقدر الشاهد فى البيت على : فإني لغريب بها ، وقياد كذلك ولا يتأتى

(١) البيت من الطويل — طب : هو علاج الجسم والنفس ، تبوحا بالموى :
تعلنانه . دنفان : مريضان مثنى دنف ، صفة مشبه — يقول : يا صاحبي دل من
علاج للشفاء ، نحن فيه ، فإني مريض وأنتما كذلك ، وإن لم تظهر أما هو
دنفين فى جوارحكما .

فيه الوجه الثاني لأجل اللام ؛ إلا إن قدرت زائدة .

ثانيا : العطف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر ؛ إذا عطفت على اسم (إن) أو إحدى أخواتها بعد استكمال الخبر ، جاز في للعطوف التنبه والرفع ، نحو : (إن محمدا ناجح وسعيد - أو - وسعيدا) فالرفع عطفا على اعتبار أن (سعيد) مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : ناجح ، دل عليه ما قبله ، والجملة من المبتدأ والخبر المحذوف معطوفة على محل جملة إن واسمها وخبرها حيث محلها الرفع .

وأما العطف بالنصب فيكون على لفظ اسم (إن) للنصب .
واشترط ابن هشام للعطف بالرفع شرطين -
١ - استكمال الخبر .

٢ - كون العامل (إن ، أو أن : أو لكن) .

والسبب في الانقصار على (إن وأن ولكن) أن معنى الابتدائية باق معها .

إما (ليت ، ولعل ، وكان) فالكلام قبلها بالإخبار ، وبعدها التمني ، أو الترجي ، أو التشبيه .

وهي تغير معنى الجملة من الخبر إلى الإشاء .

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : «إن الله بريء من المشركين ورسوله»^(١) فـ (رسوله) مرفوع بعد استكمال الخبر ، وهو (بريء) إما على العطف على محل اسم (إن) وهو لفظ الجلالة ، باعتبار أصله قبل

دخول الناسخ ، ويكون من عطف مفرد على مفرد .
أو على أنه مبتدأ حذف خبره ، ويكون من عطف الجمل . أو معطوف
على الضمير للمستتر في الخبر .

فن يك لم يتجب أبوه وأمه
فإن لنا الأم النجبية والأب^(١)
والشاهد في قوله : (فإن لنا الأم النجبية والأب) حيث عطف (الأب)
مرفوعاً بعد استكمال الخبر على محل اسم (إن) أو على ضمير الخبر ، أو على
أنه مبتدأ حذف خبره .

ومن ذلك ما أنشده أبو الفتح :

وما قصرت بي في التسمي خثولة

ولكن عى الطيب الأصل والخال^(٢)

والشاهد في قوله : (والخال) حيث عطف على (عوى) وهو اسم (لكن)
بعد استكمال الخبر ، و (الخال) مرفوع على أنه معطوف على اسم (لكن)
أو على ضمير الخبر ، أو على أنه مبتدأ حذف خبره .

(١) البيت من الطويل - ينجب : يلد ولداً نجيباً .. ، يقول : من لم ينجب
أبوه وأمه أولاداً انجباء فإن لنا أما وأبا قد أنجبا ، يريد : أنه وإخوته نجباء
كرام أبناء رجل منجب وأم كذلك .

(٢) البيت من الطويل .. التسمي : التعالى ، وأراد به : العراقة في النسب .
خثولة : جمع خال كالمهومة .. يقول : لم يقم في عن التعظيم والتباهي بالحسب ،
وعراقة النسب . أخوالى ولا أعمامى ، فإن كلا منهما كريم الأصل ، فأنا مع
علومتى ، كريم العنصر من ناحية الأخوال والإعمام .

حكم العطف على بقية أخوات (إن) :

جوز الفراء العطف على اسم جميع أخوات (إن) بالرفع ممسكا بقول
رؤية وقيل : لجران العود النخيري .

ياليتني وأنت يالميس في بلدة ليس بها أنيس^(١)
والشاهد في قوله : (وأنت) وهو ضمير رفع ، عطف على محل اسم
(ليت) وهو الياء قبل استكمال الخبر .

وقد خرج الجمهور على أن الأصل ، وأنت معي ، والجملة حالية ، والخبر
هو (في بلدة) .

وذكر ابن عصفور في شرح الجمل ، وأن العطف إن كان على سائر
أخوات (إن) فإنه لا يجوز إلا النصب على اللفظ ، ولا يجوز الرفع على
للموضع ، ولا على الابتداء والخبر محذوف باتفاق من أهل البصرة
والسكوفة ، وله على ذلك توجيهات لمن أراد^(٢) .

قال المبرد : فأما (كأن ، وليت ، ولعل) إذا قلت : كأن زيدا منطلق
وعمره ، وليت زيدا يقوم وعبد الله ، فكل ما كان جازا في (إن ، ولكن)
من رفع أو نصب ، فهو جائز في هذه الأحرف ، إلا الحل على موضع الابتداء ،
لأنك إذا قلت : (ليت) فأما تمني ، و (كأن) فلنشبيهه ، (ولعل) لتوقع ،
فقد زال الابتداء ، ولم يميز الحل عليه^(٣) .

(١) البيت من الرجز لميس : اسم امرأة . وأنيس : مؤنث . يقول :

أتمنى أن أكون أنا وأنت يالميس في بلد ليس فيه أحد غيرنا .

(٢) شرح الجمل ١ : ٤٥٧ -- والكتاب ١ : ٢٨٦

(٣) المتعصب ٤ : ١١٤

فظاهر كلام اللبرد أنه يجوز العطف بالنصب على لفظ اسم (ليت) وكان
ولعل) ويتمنع العطف بالرفع على الابتداء والخبر محذوف ، أو على محل
الاسم ؛ إلا أن الأمثلة التي أوردها جاء المخطوف مرفوعاً ، فيبدو أنه يميز
الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف .

والصحيح هو قول الجمهور لما سبق توجيه القول فيه آنفاً .

مى تتصل نون الوقاية باسم (إن) وأخواتها ؟

تلحق نون الوقاية اسم (إن) وأخواتها ، إذا كان (ياء المتكلم)
كما تلحق الفعل ، فتقول : (إني ، وأنتي ، ولكنتي ، وليتي ، ولعنتي) .

وهي في ذلك تنقسم قسمين - قسم تلزم نون الوقاية ، وقسم لا تلزمه .

أما الذي تلزمه نون الوقاية فهـ (ليت) تقول : ليتني ، ولا يجوز ليتني ،
إلا في ضرورة الشعر .

وأما الذي لا تلزمه نون الوقاية ؛ فشكل ما بقي من أخوات (إن) ،
ولما حذفت النون منها ، كراهية اجتماع الأمثال ، وحذفت من (لعل)
كراهية اجتماع المثليين ، مع النون المقاربة للام ، فكانه اجتمع ثلاثة أمثال ،
ولم تحذف من (ليتني) لأنه لم يجتمع لك أمثال ، ولا مقاربات .

وزعم الفراء أن (ليت) قوى شبهها بالفعل ، وليكونها على مثال من
أمثلة الفعل ، ألا ترى أنها على وزن (علم) - بفتح العين وسكون اللام -
المخفف من (علم) - بكسر اللام - وأما (لكن) و(وكان) و(لعل) فليس شيء
منها على وزن الفعل .

وهذا باطل ؛ لأنه لو كان كذلك ، للزمت نون الوقاية (أن) -

بفتح الهمزة - لأنها كرد ، فإن العرب لم تنزم نون الوقاية (أن) دأبل هلى
أن الذى (حذفته نون الوقاية ، ما قرره جمهور النحاة^(١) .

• • •

حكم تخفيف النون المضعفة في هذا الباب

قضى النحاة بمحو تخفيف الحروف المضعفة في هذا الباب ما عدا (لعل)
ذلك ، لأنه لم يسمع فيها للتخفيف ، أما ما عداها فقد سمع فيه التخفيف .

أولاً : تخفيف نون (إن) المكسورة الهمزة :

يجوز تخفيف نون (إن) مكسورة الهمزة لنقلها ، وينشأ عن هذا
التخفيف أمور :

١ - كثرة إعمال عملها لزوال اختصاصها بالأسماء : كقوله تعالى :
« وإن كل لما جميع لدينا محضرون »^(٢) في قراءة من خفف (لما) فتكون
(إن) مخففة مهملة ، و (كل) مبتدأ و (لما) اللام لام الابتداء ، و (ما)
زائدة ، (جميع) خبر ، أو مبتدأ ثان ، و (محضرون) خبره ، والجملة خبر
المبتدأ الأول .

٢ - قلة إعمالها : استصحاباً للأصل ، كقوله تعالى : « وإن كلما ليوفينهم
ربك أعمالهم »^(٣) بتخفيف (إن) و (كلما) في قراءة نافع وابن كثير ، فتكون
(إن) مخففة من الثقيلة و (كلما) اسمها منصوب بالفتحة ، و (لما) اللام
لام الابتداء ، و (وما) زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة ، ويكون خبر
(إن) ليوفينهم .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٥ ، ٤٣٦ - بتصرف .

(٢) هود : ١١٦

(٣) يس : ٣٢

٣ - لزوم اللام الفارقة لخبرها إذا أهملت ولم توجد قرينة : وإنما لمثلت اللام حينئذ فرقا بين (إن) المحففة من الشقيلة ، و (إن) النافية ، فسمي اللام فارقة ، فإذا قلت : إن المحمدين مؤذبان ، ثم خففت (إن) فعلى الأكثر وهو الإهمال - تقول إن المحمدين لمؤذبان ، فرمته (المحمدان) على تخفيف (إن) وإهمال عملها فأخلت اللام على الخبر ، وهو (مؤذبان) لتسكون فارقة بين (إن) المحففة والنافية .

ما يفى عن اللام الفارقة :

يفى عن اللام الفارقة ، قرينة في الكلام ، تسكون لفظية أو معنوية . فالقرينة اللفظية : نحو : (ان بكر لن يقوم) والقرينة هنا اللفظ (لن) لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر المنفي ، ويبعد أن يراد بـ (ان) النفي لوجوده في الخبر ، ولو أريد ذلك ؛ لجيء بالكلام مثبتا من أول الأمر ، بدلا من ادخال النفي على النفي لإبطال الأول .

والقرينه للمعنوية : في نحو قول الطرماح بن حكيم الطائي :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك

وان مالك كانت كرام للمعادن^(١)

والشاهد ترك لام الابتداء الفارقة في خبر للبتدلي ، الواقع بعد (ان) المحففة للمهجة ، لوجود قرينة معنوية تدل على أن (ان) غير نافية ، وهذه

(١) البيت من الطويل - أباة : جمع آب ، اسم فاعل من أبي يأبى إذا امتنع الضيم : الظلم . مالك اسم أبي قبيلة الشاعر . كرام المعادن : طيبة الأصول - يقول : أنا ابن الذين يأبون الظلم والمذلة من آل مالك ، وقد كانت قبيلتي كريمة الأصول .

القرينة تفهم من مقام الكلام ، حيث انه سيقى للمدح والافتخار ، كما يدل صدر البيت ، ومن ثم فلا تكون (ان) للنفي ، لانها لو كانت للنفي لحصل تناقض بين صدر البيت وجزءه .

هذا كله اذا اهملت (ان) بمد تخفيفها ، أما اذا عملت مخففة - وهذا قليل - فلا تلزم هذه اللام ؛ لانها حينئذ لا تلتبس بالناقية ، لظهور عملها ، فنقول : ان عليسا مؤدب ، يا همال (ان) المخففة ، فنصببت الاسم ، وزفقت الخبر .

حكم اتصال الفعل بـ (ان) المخففة :

اذا خففت (ان) جاز ان يتصل بها الفعل ، ويكون ذلك ؛ اما كثيرا ، واما أكثر . واما نادرا ، واما أندر ، واليك بيان ذلك :

١ - اتصال الفعل كثيرا : ويتحقق ذلك اذا كان الفعل ناسخا مضارعا ، كقوله تعالى : « وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم »^(١) « وان نظنك لمن الكاذبين »^(٢) .

٢ - اتصاله أكثر : وذلك اذا كان الفعل ناسخا ماضيا ، كقوله تعالى : « وان كانت لكبيرة »^(٣) « ان كدت لتردين »^(٤) « وان وجدنا أكثرهم لفاسقين »^(٥) .

٣ - اتصاله نادرا : وذلك اذا كان ماضيا غير ناسخ ، كقول عائكة

(٢) الشعراء : ١٨٦

(٤) الصافات : ٥٦

(١) القلم : ٥١

(٣) البقرة : ١٤٣

(٥) الأعراف : ١٠٢

بلغت زيد بن نفيل - هم سيدنا عمر بن الخطاب :

شلت عيذك ان قتلت مسلما

حلت عليك عقوبة العتد^(١)

والشاهد في قوله : (ان قتلت مسلما) حيث جاء فعل ماض غير ناسخ
بعد (ان) التخفية ، وهذا نادر لا يقاس عليه نحو : (ان قام لانا ، وان
قام زيد) .

خلافا للأخفش والكوفيين ، حيث انهم لا يميزون تخفيف (ان)
للكسورة ويؤولون ما ورد من ذلك على أن (ان) نافية بمنزلة (ما) واللام
إيجابية بمنزلة (الا) .

٤ - اتصاله أندر : وذلك اذا كان الفعل غير ناسخ ، وغير ماض ،
كقولهم : (ان يزيمك نفسك ، وان يشينك لهية) فقد اتصل الفعل للمضارع
يزين) - (ان) التخفية .

تنبيه : علل النحويون سبب دخول (ان) التخفية من الثقيلة على الفعل
للتناسخ ؛ بأنها كانت مختصة بالدخول على الابتداء والخبر ، فلما ضعفت
بالتخفيف وزال اختصاصها ، عوضوها بكثرة الدخول على فعل يختص بهما ،
وهو التناسخ .

• • •

(١) البيت من الكامل - شلت : يبست وجمدت ، أصابها الشال . حلت :
نزلت تقول عاتكة على ابن جرهموز الذي قتل زوجها الزبير ابن العوام : أشل
الله يدك أيها القائل لأنك قتلت مسلما بغير حق ؛ ووجبت عليك عقوبة متعمد
القتل المذكورة في قوله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ،

فمن يك أسمى بالمدينة رحله
فأني وقصار بها لغريب

فمن يك لم ينبج أبوه وأمه
فإن لنا الأم النجيبة والآب

ثلث يمينك إن قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة للنعمد

عدوا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

وصدر مقسم النحر كأن تسدياه حقان

لا يهولنك اصطلام لظى الحر ب فمحذورها كان قد الما



الفصل السابع

(لا) النافية للجنس

سميت نافية للجنس ؛ لأنها تنفي الحكم عن كل فرد من أفراد الجنس الذي دخلت عليه ، لأنها جواب ورد على طريقة : هل من رجل في الدار ، فدخول (من) في هذا لاستفراق الجنس ، فعند الجواب نقول : لا رجل في الدار ، ومن ثم نرى أنها قد اختلفت بالنكرات لشمولها حتى يتحقق استفراق الجنس .

وعلى ذلك لا يجوز أن نقول : هل من خالد في الدار ؟ لعدم تحقق الاستفراق في المعرفة المستفادة من دخول (من) وأن دخولها على المعرفة لا يحقق الاستفراق أيضا .

ولكن يجوز أن نقول : هل خالد في الدار ؟ لأنك تسأل عن ذات معينة .

وتسمى كذلك (لا) التبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى خبرها .

وقد أطلق عليها بعض النحاة : لا العاملة عمل (إن) .

الفرق بين (لا) النافية للجنس والعاملة عمل (ليس) :

سبق الكلام في الفصل الثالث عن (لا) النافية العاملة عمل (ليس) ولما كان هناك وجه شبه بين (لا) النافية للجنس ، والعاملة عمل (ليس) من حيث اجتماعهما على النفي مع اختلافهما في العمل ، رأيت من الخلق أن أفصح عن الفرق بينهما ليرتفع اللبس عند الاستعمال

أما (لا) العاملة عمل (ليس) التي أطلق عليها النحاة (لا) المجازية لأن أهل الحجاز هم القدي عملوها قد رفعوا بها للابتداء ونصبوا الخبر ، وأهل أهل تبم عملها هذا من جهة العمل .

ومن جهة للمعنى تفيد النفي ، ولكن دلالتها على النفي تقتصر على نفي الوحدة ، بمعنى أنك إذا قلت : لا رجل جالسا ، تريد أنه لا رجل واحد جالسا ، فيصدق هذا القول على ما إذا لم يوجد رجل قط ، أو إذا كان الجالس رجلين أو أكثر لأن النفي منصوب على واحد .

وأما (لا) العاملة عمل (إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ففي جانب المعنى يقصد بها التنصيص على استغراق الجنس كله على البيان الذي أوضحته آنفا .

ومن ثم عدوا (لا) النافية للجنس من أخوات (إن) هو الحرف النافي ، كما عدت (ليس) الحرف النافي من أخوات (كان) .

عمل (لا) النافية للجنس وشروط إعمالها

عرفنا بما سبق أن (لا) النافية للجنس مختصة بالنسكرات ، فينبغي على ذلك وجوب العمل لها فيما يليها ، وهذا العمل إما رفع ، وإما نصب ، وإما جر .

فلم يكن جرا ؛ حتى لا يظن أن الجر حيثئذ به (من) النوية ؛ ذلك لأننا في حكم الموجودة لظهورها في مثل قول الشاعر :

فقام يزود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند^(١)

(١) البيت من الطويل - يزود الناس : من زاد زودا - يقول : قام بدفع

والشاهد في قوله : (لا من سبيل) حيث ظهر حرف الجر (من) التامة
التي يفيد استغراق الجنس بعد (لا) وقبل اسمها .
وكذلك لم يكن عمل (لا) رفعا ، حتى لا يظن أن رفع الابداء ما زال
هو وجودا .

ولما امتنع أن يكون العمل الجري ، أو الرفع ، تعين النصب ، أي : أن
(لا) النافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتعمل عمل (إن)
لمشابهتها إياها في التأكيذ ، فإن (لا) لتأكيذ النفي ، و (إن) لتأكيذ
الإيجابات .

شروط إعمالها :

لكي تعمل (لا) عمل (إن) لا بد من تحقق الشروط الآتية :

١ - أن تكون نافية : فإن كانت زائدة لم تعمل إلا شفوذا ،
كقول الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة :

لوم تكن غطفان لا ذنوب لها

إذا اللام ذورا أحسابها عمرا (٢)

والشاهد في قوله : (لا ذنوب لها) حيث أعمل (لا) عمل (إن) مع

الناس عن محبته بسيفه ، وهو يقول : أليس ذلك سبيل للوصول إلى هند ؟
والمعنى : لا سبيل للوصول إلى هند .

(٢) البيت من البسيط - غطفان : اسم قبيلة : اللام : من اللوم ، وهو
العذاب والتعنيف - أحسابها : هو ما يعده الإنسان من مفاخر أصوله - يقول :
لوم يكن لغطفان ذنوب كأعمال مخزية ، للاموا عمر الفزاري على تعرضه لنساء
وليسكنهم يعلمون أنهم مذنبون ، ولذلك امتنع لومهم له .

زيادتها في قوله (لا ذنوب لها) وهذا شاذ؛ لأن (لا) الزائدة تقع في الكلام مجرد تأكيد كونه وتقويته .

٢ - وأن يكون لثنى الجنس : فإن كانت لثنى الوحدة عملت عمل (ليس) أو أهملت وتسكرت ، نحو : لا رجل فأما بل رجلان .

٣ - وأن يكون نفيه نصا لا احتمالا : وللمراد بقولنا نصا : أن يكون الثنى على سبيل الاستغراق ، وذلك بأن يتضمن (لا) معنى (من) الاستغراقية ويتحقق ذلك إذا كان اسمها مفردا ، فإن كان مثنى أو جمعا ، كانت محمولة لثنى الجنس ، ولثنى قيد الاثنية أو الجمعية .

٤ - وألا يدخل عليها جار : فإن دخل عليها الخافض خفض النكرة نحو : (جئت بلا شيء) أى : شذ إعمال (لا) فيها بعدها مع دخول حرف الجر عليها . والصحيح أن (لا شيء) في محل جر بالباء ، أو خفض النكرة ، وهي (شيء) بالباء .

٥ - وأن يكون اسمها نكرة :

٦ - وأن يتصل اسمها بها : فإن كان اسمها معرفة ، أو منفصلا منها أهملت ، ووجب عند غير اللبرد وابن كيسان^(١) تسكرارها ، نحو : (لا خالد في المسجد ولا بكر ، ولا في الدار رجل ، ولا امرأة) وهذا عند الجمهور ، أما اللبر وابن كيسان فقد ذهبوا إلى هدم التسكرار في اللوذين .

وقد وجه الصبان في حاشيته سبب هذا التسكرار فقال^(٢) : أما في المعرفة فغيرا لما قلنا من نفي الجنس ، وأما في الانفصان فتنبهنا بالتسكرار على كونها

(١) المقتضب ٤ : ٣٥٧ ، ومزار السالك إلى أرواح المسالك ١ : ٣٥٣ .

(٢) حاشية الصبان ٣ : ٤ .

لنفي الجنس ؛ لأن نفي الجنس تكرار لنفي في الحقيقة .

ومن ثم لم أن إلغاء عماها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات وإعمال تكرار على رأى الجمهور في قولهم : (لا نولك أن تفعل) فـ (لا) نافية مهيمة ، و (نولك) مبتدأ ، ومضاف إليه ، و (أن تفعل) أن والفعل في تأويل مصدر خبر للبتدأ ، أى : ليس متناولك هذا الفعل ، بمعنى أنه لا ينبغي لك تناوله .

فلم نكرر هنا (لا) مع إعمالها ، وذلك ليسأول (لا نولك) بـ لا ينبغي لك .

أشياء ما شئت حتى لا أزال لما

لا أنت شائية من شائنا شائ^(١)

والشاهد هو دخول (لا) النافية على المعرفة وهو (أنت) ولم تكرر مع إعمالها ، وهذا مما تمسك به المبرد وابن كيسان ، والجمهور يوجهون ذلك على أنه من باب الضرورة .

٧- وأن يكون خبرها نكرة : نحو : (لا مجد راسب) فـ (راسب) خبر (لا) النافية للجنس ، وهو نكرة .

أحوال اسم (لا) وأحكامه

لا اسم (لا) النافية للجنس أحوال ثلاثة هي :

١- أن يكون مفردا : والمراد بالفرد في هذا الباب : ما ليس مضافا

(١) البيت من البسيط - شائى : اسم فاعل من شئت الشيء ؛ إذا أبغضه وكرمه وأصله : شائى بالهمزة ، تخففت بقلبها ياء - يقول : أحب كل ما تحببته من الأشياء حتى لا أزال مبهضا لكل شئ تحببته من أمورنا .

ولا شديها بالاضاف ، فيدخل فيه المثنى والمجموع جمع ملامة ، وجمع تكسير .
وحكمة في هذه الحالة أن يكون مبينا على ما ينصب به ، فيبقى على الفتح
ظاهرا ، أو مقدارا ؛ إن كان مفردا ، أو جمع تكسير ، نحو : لا طالب
في الجامعة ، ولا طلاب في الجامعة .

ويبقى على التكرار إن كان جمعا مؤنثا - جمع سلامة بالالف والتاء ،
ويجوز أيضا فتحه ، وقد أوجب به ابن عصفور ، وقال ابن مالك الفتح أولى
وقد روى بالوجهين قول سلامة بن جندل السعدي :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب^(١)
والشاهد في قوله : (ولا لذات) حيث بنى جمع المؤنث السالم على ما كان
ينصب به ، وهو الكسرة ، نسيابة عن الفتحة ، وروى البناء على
الفتح أيضا .

قال ابن جني : الفتح لا يميزه بصري إلا أبو هشام المازني .
ويبقى على الياء إذا كان مثنى ، أو جمع مذكر سالما ، ومن ذلك
قول الشاعر :

تمز فلا إلفين بالمش تمنا
ولكن لوارد المنسوخ تنابع^(٢)

(١) البيت من البسيط - مجد عواقبه : نهايته شرف وعز - يقول : إن الشباب
الذي تكون نهايته عز ومجد وشرف ، فيه نجد اللذة ، ورواحة النفس ، ولا لذة
في زمن الكبر والشيخوخة .

(٢) البيت من الطويل - تمز : نصير وتكاف السلوان والتأسي بمن سبقك ،
إلفين : ثنية إلف ، وهو الصديق الذي تألفه ويألفك - يقول : تسلي يا أخي =

والشاهد في قوله : (فلا إلفين) حيث جاء اسم (لا) وهو (إلفين) مبتنيا على الياء ، لأنه مفتوح .
وقول الآخر :

يحشر الناس لا بنين ولا آ

جاء إلا وقد عنتم شئون^(١)

والشاهد في قوله : (لا بنين) حيث استعمل اسم (لا) وهو (بنين) جمع مذكر سالما ، وقد بني على الياء ، التي ينصب بها في حالات نصبه .

تنبيه : هلة بنسا اسم (لا) إذا كان مفردا فيما سبق ترجع إلى تضمن معنى (من) بدليل ظهورها في قوله : (ألا لا من سبيل إلى هند) .

وقيل : تركيب الاسم مع الحرف كتركيب (خمسة عشر) وهذا رأى سيبويه وآخرين .

وحجتهم : أنه إذا فصل بين (لا) واسمها أعرب : نحو : لافيهارجل ولا امرأة .

٢ - أن يكون مضافا : نحو : (لا وسوسة شيطان مؤثرة على المسلم ، ولا كتاب علم مختفر) .

٣ - أن يكون شبيها بالمضاف : والمراد به : كل اسم اتصل به شيء من تمام مضافه

== بمن سبقوك ونأسى بمن مضوا قبلك ، فليس هناك صديقان ممتعا بدوام العيش ، ولكن كل سائر إلى الموت . يتبع بعضهم بعضا .

(١) البيت من الحقيفة - يقول : الناس يحشرون يوم القيامة ، وكل مشغول بنفسه (لسلك امرؤه منهم يوحى شأن يغنيه) .

أي : له تعلق بما بعده ، نحو : (لا طالما جبلا حاضر ، ولا قبيحا فعله مجرود ، ولا سالكا حبيلا الأنبياء منيعوم) .

وحكم اسم (لا) في هاتين الجاليتين - أي : إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف - أن يكون منصوبا ، ففي الأمثلة السابقة نجد أن (وسوسة ، وكتاب ، وطالما ، وقبيحا ، وسالكا) كل واحد منها اسم لـ (لا) النافية للجنس ، وهي منصوبة على الفتح بها .



حكم المضاف على اسم (لا)

إذا عطف على اسم (لا) وكان للمعطوف صاعدا لإعمال (لا) فيه ، بأن كان مستوفيا لشروط إعمالها ، فعندئذ يجوز في الاسم للمعطوف (المنصب والرفع) .

أما للنصب : فعطفا على اسم (لا) . وأما الرفع : فعطفا على محمل (لا) مع اسمها ، فحلهما رفع بالابتداء ، وقد روى الوجهان في قول رجل من بني عبد مناف ، يمدح مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه

إذا هو بالمجد ارتبدي وتأزرا^(١)

(١) البيت من الطويل - المجد : العز والشرف . ارتبدي : لبس الرداء - يقول : ليس هناك مثل مروان بن عبد الملك في العز والشرف إذا لبس رداء العز وإزار المجد .

قالوا فماذا كان قوله (فلا تَبْ وابْنَا) حيث عطف قوله: (وابْنَا) بالضم
 على اسم (لا) وهو (أب) ولا يجوز البناء لعلته مشروضا كما فيها جعله. اللام
 لا يثبت وأما حكمنا في الأخفش: لا رجل وامرأة بفتح أمرأة فاشارة.
 وإن لم يكن المعطوف صالحا لإعمال (لا) فيه، فممنه لا يجوز إلا بالرفع
 نحو: (لا أب وابنه مثل مروان وابنه). (اللام) (اللام) (اللام) (اللام)

حكم المعطوف على اسم (لا) مع تكرارها

وإذا كررت (لا) النافية للجنس، وكانت تالية لحرف عطف، وكان
 ما بعدها مقولاً أو مذكوراً، كقولك هذا (لا جرم ولا قوة إلا بالله) جاز في مثل
 هذا لئلا يوجبها: هذا كقولك هذا (لا جرم ولا قوة إلا بالله)

أحدها: تعدد (لا) في الموضعين نافية للجنس، فيبقى الاسم فيهما على
 التثنية، وهذا هو الأصل، وعليه وردت قراءة ابن كثير: وأبى هجر وأبى قوله
 تعالى: والج ببيع فيه ولا أخلة (بفتح الج ووجهه) : وهذا هو الأصل (لا)

والثاني: تعدد (لا) في الموضعين نافية مبهمة، أو مجازية طاملة عمل
 (ليس) فيرفع ما بعدها، إما بالابتداء، على أنها مبهمة، أو على أنها عاملة
 عمل (الجنس) فلا بعدها هو التثنية.

وعلى وجه الرفع قرأ باقي السبعة الآية صالفة الذكر، أي: برفع (بيع)
 مع التثنية، وعلى ذلك ورد قول عبيد بن حمزة، المعروف
 بالراعي العمري:

في قوله هربتك (مخى) قلت معلقة (لا) بعد مسكاً وفي قوله هربتك
لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(١)

والشاهد في عجز البيت ، وحيث ورد الإسكان من فروعان بعد (لا) على
التوجيه الذي ذكرته آنفاً ، وهو أن البيت من قول الشاعر :
والثالث بعد (لا) الأولى نافية للجنس ، والثانية نافية مهيمة ،

أو حجازية ، فيبنى اسم (لا) الأولى على الفتح ، ويرفع ما بعد الثانية على
الابتداء لإعمال (لا) أو على أنها اسم (لا) العاملة عمل (ليس) ويتحقق
هذا الوجه في قول رجل من بني منجج ، كان أهله يفضلون أخاه عليه ، هكذا
نصب في كتاب ميبويه^(٢) ، وقيل في لغته :
هذا لعركم الصغار بعينه

لا أم لي إن ذاك ولا أب

والشاهد في عجز البيت حيث جاء قوله : (ولا أب) معطوفاً بالرفع على
التوجيه السابق آنفاً .

والرابع : بعد (لا) الأولى نافية مهيمة ، أو حجازية ، والثانية نافية
للجنس ، أى : عكس الوجه الثالث ، فيرفع ما بعد الأولى ، ويبنى ما بعد
الثانية على الفتح ، ومن ذلك قول أمية بن أبي الصلت في وصف الجنة .

فلا لغو ولا تأنيب فيها ولا حين ولا فيها ألم

(١) البيت من البسيط - يقول : ما تركك وقطعت جبال اللردة والصلة

يلتأنيق نورات حتى وقلت حراحة لا ناقة لي . . . الخ . . .

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٢ - والمقتضب ٤ : ٣٧١ .

والشاهد رفع الاسم بعد (لا) الأولى ، وهو (لغو) وفتحها بعد الثانية وهو (تأنيب) على التوجيه السالف ذكره .

والخامس : تعد (لا) الأولى نافية للجنس ، والثانية زائدة ، وما بعدها معطوف على اسم الأولى ، فيبني ما بعد الأولى على الفتح ، وينصب ما بعده الثانية ، ويتحقق هذا الوجه في قول أنس بن العباس بن مرادس السلمي :

لا نسب اليسوم ولا خيلة
اتسع الفتق على الراتق^(١)

والشاهد فيه بناء اسم (لا) الأولى على الفتح وهو (نسب) ونصب ما بعد الثانية على اعتبار زيادة (لا) وعطف ما بعدها على محل اسم الأولى .

وهذا الوجه هو أضخم الوجوه ؛ لأن فيه نصب الاسم مع وجود (لا) والقياس لثمة بلا تنوين ، ولذلك خصه يونس وجهاً بالضرورة ، كتنوين للنادى .

حكم الخبر بعد (لا) والعامل فيه

يجب أن يتأخر خبر (لا) عن اسمها ، ولا يجوز تقديمه عليه ويكون هذا الخبر مرفوعاً ، أو في محل رفع .

(١) البيت من السريع - خله : صداقة . الحرق : الفتق . الراتق : الذي يصلح مرضع الفساد من الثوب - يقول : لا قرابة ولا صداقة ولا صلة نسب ، فقط بلغ الخلف مبانها لا يرجى معه إصلاح .

أما عامل الرفع فيه فقد اختلف النحاة فيه هل يأتى الرفع :
فذهب سيبويه ومعهم بعض البصريين إلى أن (لا) لا اتصل في الخبر
لضعفها عن العمل في شيئين ، بخلاف (إن) فإنها مشبهة بالفعل ، فنصبته
ورفعت كالفعل ، أما (لا) هذه فلا تشبه الفعل ، وإتقانته (أن) للشددة
فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو : (أن ولن) وهي لا ترفع شيئا ،
فكذلك هذه .

وذهب أبو الحسن الأخفش ومن يتبعه إلى أن (لا) النافية للجنس ترفع
الخبر ، وذلك ؛ لأنها داخلة على اللبتداء والخبر فهي تقتضيها جميعا ،
وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر ، وتواصب الأفعال ليست
كذلك ؛ لأنها لا تقتضى إلا شيئا واحدا .
وذهب السكيون إلى أن الخبر هندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان ، وهي
قاعدتهم في (إن) وأخواتها .
والرأى المختار وهو ما عليه جمهور النحاة ، وهو ما ذهب إليه الأخفش
ومن معه لقوة التعليل فيه .

• • •
حكم وصف اسم (لا)

إذا أردت وصف اسم (لا) فإذا أن يكون اسمها مفردا ، وإما أن يكون
مضافا أو شبيها بالمضاف .

فإن كان اسمها مفردا ، وأنتبت بعده بنعت مفرد متصل ، نحو : (لا رجل)

(١) شرح ابن عيني ١٠٦٤ - ١٠٧٤ - بتصريف

سنة وفاة المكان البديل صالحا لإعمال (لا) فيه كما جاز في هذا البديل (الانصبه
والرفع نحو: (لا أحد وجل وامواته فيما) فيجوز أن أقول في رجل به بالرفع
ورجاله بالانصب وبسبب سنة في سنة شاع في ما عداها كالأ

أما إذا لم يكن البديل صالحا لإعمال (لا) فيه ؛ فمبني لم يكن فيه إلا
الرفع نحو: (لا أحد محمد وخاله فيها) برفع محمد لا غير
* * *

دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس
إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس ؛ فإنة بطلت عليها

الأحكام الآتية :
١ - لم يتغير حكم (لا) بعد دخول همزة الاستفهام عليها ، فعمل (لا)
فيها بعدها بشرط (و) السابق ذكره في أمثلة هذا الفصل كما لو كانت من
نوع (همزة) ، ويكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معناها (التوبيخ أو الإنكار)
كقول حسان بن ثابت :

ألا طمان ألا فرسان أقاديفه نفا وفتة كالبحرين أ - ٦
تلك العديت نأله بأجره إلا تجوزكم في الفصول المتنافرة ؟

والشاهد في قوله : (ألا طمان ألا فرسان) فقد بفي اسما (لا) وها
(طمان وفرسان) على الفتح مع دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية

(١) البيت من البسيط - الطمان : من طامن بطاعن مطاعة وطامنا ، والنجشوة
كثرة الأكل والتنور : ما يخبر فيه - يجر حسان بن ثابت همزة الفصيحة ،
الحارث بن كعب الجاشعي ، فيقول : ألا طمان عنكم ولا فرسان منكم بعدون على
أعدائهم ، أي : لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التناهي في
الغنى

فبعض مراداً بها التوبيخ وقد استعمل معها عمل (لا) ، ولا تخبر لها ، وعند
صبيويه الخبر مخدوف ، أي : الألفاق موجود : وقول الآخر :

ألا ارعوا لمن ولت شبيته وأذنت بمشيب بعد الحرم^(١)

والشاهد في قوله : (ألا ارعوا) حيث بنى اسم (لا) على الفتح مع
دخول همزة الاستفهام عليها ، مراداً بها الإنكار ، وخبر (لا) مخدوف ،
واللام تتعلق به .

ويقل عمل لا : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام التي يراد بها النفي ، كقول
كيس بن اللوخ :

ألا اصطبار لسلى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي^(٢)

والشاهد في قوله : (ألا اصطبار) حيث عملت (لا) في اسمها وهو
(اصطبار) فبنى على الفتح ، مع دخول همزة الاستفهام على (لا) التي جاءت
لمجرد النفي .

٢ - أن يقصد بالاستفهام التني : كقول الشاعر :

ألا هذر لولي مستطاع رجوهه فيرأب ما أنأت بد الغفلات^(٣)

(١) البيت من البسيط - ارعوا : انكشاف - يقول : ألا ينكشاف عن
المرء من ولت أي : أذربشبايه ، قد نحل في المشيب الذي بعد الحرم ،

(٢) البيت من البسيط - يقول : ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من
الموت أينتقى الصبر من هذه المرأة ، أم لها تثبت وجلد .

(٣) البيت من الطويل - ولي : ذهب وأذرب . فيرأب : فيصاح ويجهر .
أنأت : أسندت - يقول : أتني رجوع العمر الذي مضى وذهب ، لأصاح
ما أسندته ، وما عيانت من سوء في زمن الغفلة ، والجهد والجهوم .

والشاهد في قوله : (ألا عمر) حيث استعمل (ألا) ككلمة واحدة بمعنى
المتنى وقيل : الحمزة للاستفهام دخلت على (لا) النافية للجنس ، وأريد بها
المتنى ، فبقى المنى له (لا) فعملت في اسمها بعدها وهو (عمر) فنبي عليه
الفتح ، وللنحاة توجيهات .

فيري الخليل وسيبويه أن (لا) حمزة بمنزلة أمتي ، فلا خبر لها ، بمنزلة
(ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت .

وخالفهما المازني والمبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون
(مستطاع) خبراً أو صفة ، و (رجوعه) فاعلاً ، بل يجوز كون (مستطاع)
خبراً مقدماً ، و (رجوعه) مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .

٣ - أن تأتي لمجرد التنبيه : فتكون عندئذ (ألا) الاستفهامية ، وهي
كلمة واحدة لا عمل لها ، وتدل على تنبيه الذهن ، وتوجيهه إلى شيء هام يجيء
بعدها ، مؤكداً لوقوع عند المنكلم ، وكثيراً ما تقع بعدها (إن) مكتوبة
الحمزة ، وقد وجهنا القول في ذلك في موضعه سابقاً .

و (ألا) هذه تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، فالاسمية كقوله
تعالى : دأأإن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ،^(١)

والفعلية : كقوله تعالى : دأأيوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ،^(٢) فد
(يوم) معمول له (مصروفا) فتكون (ألا) داخلية على (ليس) والأصل :
ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم .

٤ - تأتي لمرض والتحضيض : والمرض : طلب الشيء برفق ولين .

في قوله المتحيزين (مكتوبه) يشده وإزجاج. (ومما يجتهدان في الخلق الفعلية) ومن ذلك قوله تعالى: والأحبون أن يقر الله لهم (١) فمنه (ألا) اختاروا القرض (وفي قوله تعالى لا إلا تقالون قولنا تكموا أياهم (٢) حاشا التحيزين .

قوله المتحيزين في قوله فمنه (ألا) اختاروا القرض حاشا التحيزين .
حكم حذف خبر (لا)

إذا جمل خبره كما في تبيانا في ليلة كاه عجبا رب العالمين فالتسليم إذ أهل الخبير في هذا الباب وجب ذكره ، كقوله لا أحد أخبر من الله (٣) فمنه (ألا) اختاروا القرض حاشا التحيزين .
 وإذا جمل خبره كقوله كثير ، كقوله تعالى : ولو ترى إذ فزها فلاقوت (٤) قالوا لا خير لنا إلى ربنا منقلبون (٥) خبر (لا) المحذوف من الآية الأولى تقديره : (كلم) بدليل قوله : وأخفوا من مكان قريب ، والمحذوف من الثانية تقديره : (علينا) بدليل قوله : إنا إلى ربنا منقلبون .

وهذا الحذف جائز عند الحجازيين ، ولازم عند التميميين والهاشميين .
 (١) فمنه (ألا) اختاروا القرض حاشا التحيزين .

(١) التوبة : ٢٢ (٢) التوبة : ١٣ (٣) فمنه (ألا) اختاروا القرض حاشا التحيزين .
 (٤) قالوا لا خير لنا إلى ربنا منقلبون .
 (٥) إنا إلى ربنا منقلبون .

(٤) سبأ : ٨٠ ، ٥١ : ٥٢ (٥) الشعراء : ٢٠ : ٢١

في الصلاة من صلاة (علا) حكم مختلف اسم (لا) (صان) : ٤٧

لا يتخلف اسم (لا) ويبقى الخبر إلا نادراً ، ومن ذلك قولهم : (لا عليك) يريدون لا بأس عليك .

فكيفية (لا) إذا اتصل بها خبر أو نعت أو حال

إذا اتصل بـ (لا) خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها . فالخبر كقوله تعالى : (لا فيها غول ولا هم عنها يزفون) ^(١) والنعت ، كقوله : (لا توفق من شغلهم) ^(٢) والخال : كقولك : جاء خالد لا خائفا ولا آسفا . وقد يرد ما يخالف ذلك فيكون من باب الضرورة ^(٣) .

(لا) بطله أرى رأيتا لهما من حيثهما : في الصلاة .
- والله الحمد وحده -

ما تشبهت كالتالي (لا) أي لا يكون أن يكون وحالاً فإذا تشبهت بها

تتميمها : (لا) في الصلاة (لا إله إلا الله) وذلك للإفصاح عن حكم (لا) إذا وقعت كلمة (إلا) بعدها .

ففي (لا) نافية للحس ، و (إله) اسمها مبنى على الفتح لكونه مفردا وخبرها محذوف ، والتقدير : لا إله في الوجود إلا الله . ولا يصح أن يكون الخبر مفعولاً به ، (علا) وهو لفظ الخلاة لأسماء : (علا) مفعولاً به .

أحدهما : أنه معرفة (لا) فلا تصلح للمعرفة .

(١) الصافات : ٤٧ . (٢) التلويح : ٣٥ . (٣) حاشية الصبان ٢ : ٢٤٨ .

(٣) حاشية الصبان ٢ : ٢٤٨ .

والثاني : أن اسم (لا) هنا عام ، وقولك : (إلا الله) خاص ، والخاص لا يكون خبراً عن العام ، ونظيره : الحيوان إنسان ، فإنه ممنوع ، لأن في الحيوان ما ليس بإنسان .

وأما قولك : الإنسان حيوان ، فبأنز ؛ لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان^(١) .

أما الأسم الواقع بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة ؛ فإنه يجوز فيه النصب على الاستثناء ، ويجوز رفعه على البدل من محل (لا) مع اسمها ، أو من الضمير للمستتر في الخبر المحذوف ، أو من محل اسم (لا) على التوجيه السابق بيانه في هذا الفصل .

والثاني : خصصته لتوجيه القول في أسلوب (لا سيما) .

لقد جرت عادة النحويين أن يذكروا (لا سيما) مع أدوات الاستثناء [وذلك خطأ ، لأن الاستثناء : هو إخراج بعض من كل ، وأنت إذا قلت : (قام القوم لا سيما زيد) غـ (زيد) داخل مع القوم في القيام ، بخلاف الاسم الواقع بعد (إلا) .

والعذر لمن أدخلها في هذا الباب ، أن زيدا قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام ، ألا ترى أنك إذا قلت : (قام القوم لا سيما زيد) فزيد مشارك للقوم في القيام ، إلا أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم ، فلما كان فيها هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك في هذا الباب^(٢) .

(١) شرح ابن يعيش ١ : ١٠٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٦٢ .

والصحيح أن الذي يعد (لا سيما) منه على أوليته بما نسب لنا قبلها ،
وذلك مناف للاستثناء ، لأن الاستثناء إخراج - كما أوضحت - وما يعد
لا سيما داخل بالأولى .

وكذلك توجيه إعراب هذا الأسلوب يدخله في (لا) النافية للجنس ،
ومن ثم وضعته في آخر هذا الفصل بمثابة تنبيه ، وتركت تخصيص فصل
قائم به .

توجيه القول في إعراب (لا سيما) :

(لا) نافية للجنس ، (سي) اسمها ، ويوجه للقول في نصبه أو بنائه على
توجيه القول في (ما) وخبرها محذوف تقديره : موجود .
ويجوز في الاسم الذي بعده (لا سيما) الجر ، والرفع مطلقا ، أي : إن كان
نكرة أو معرفة ، والنصب أيضا إن كان نكرة ، وقد درى بالأوجه الثلاثة
قول الشاعر :

(ولا سيما يوم بدارة جابل)^(١)

فهذا شاهد لوقوع النكرة بعد (لا سيما) وهو (يوم) فهو محبور
بالإضافة إلى (سي) و (ما) زائدة بينهما .

ويجوز رفع (يوم) على أنه خبر لمضمرة محذوف ، و (ما) موصولة ،

(١) هذا عجز بيت من الطويل دارة جابل : هي غدير ماء ، ويومها يوم
دخول امرئ القيس خدر عترة ، وعقره مطيته للعداى حين وردن الغدير يغسلن
فقد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة ممنهن ثوبها حتى تخرج مجردة فئأخذنه ،
حتى تمالي النهار تخرجين وأخذن ثيابهن ، وقلن له قد حبستنا وأجمتنا ، فذبح
لهن ناقته - حاشية الصبان ٢ : ١٦٧ .

أولئك موصوفة بالخلق، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو ولا مثل شيء هو يوم. ويضمه في نحو (ولا سيما زيد) حذف العائد للرفع مع عدم الطول وإطلاق (ما) على من يعقل. وعلى الوجهين فنقطة (سي) إعراب لأنه اسم له (لا) النافية للحسن، مضاف للاضمة بعد (ما) على زيادها.

ويجوز نصب (يوم) على التمييز، كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى: (ولو جئنا بمنله مددا) (١) وتعد (ما) هنا كافة عن الإضافة، ونقطة (سي) لبناء.

وإذا وقع بعد (لا سيما) اسم معرفة، فإنه يجوز فيه الرفع والتجر على التوحيه: السابق آتاه، وذلك كما في قولهم: (جاء القوم ولا سيما خالد) ووجه النصب منعه الجمهور.

والغالب في استعمال (لا سيما) تشبيهه الياء، وتكون (لا) بالواو الأخرى، وقد أوجب ذلك بعضهم.

قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قولهم: (لا سيما يوم)

فهو مخطئ.

وهذا كمن خيره أنه يمتصف، وقد تحذف الواو، وأنشدوا لذلك قوله:

فه بالمقود وبالإيمان لا سيما

عقيد وقد به من أعظم القرب (٢)

(١) الكهف: ١٠٩.

(٢) البيت من البسيط - فه: فعل أمر من وفي بني د والهاء السكت - يقول: عليك أن توفي بالمقود وما أقسمت من أيمان، فإن الوفاء بالمقود من أعظم القربات إلى الله تعالى.

والشاهد في قوله : (لا سيما) حيث استعمله من غير الواو الاعتبارية
 ونسخت اليانعة ((انتهى)) و انصبها هندا بن علي الجال وهما أبي علي الهامس ،
 و (لا) مبهمة . و هندا بن عمرو احمم له (لا) التبريد وهو المختار ، و قد خرج في كتابه
 لسنا اربعة و عشرين مرة ، و قالوا غنصا ، و عفة آة و لا يوق و لا
 و صفة و لا يمانه و لا يوق و لا يمانه
 و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه
 و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه و لا يمانه

و قد خرج في كتابه ان يمانه و لا يمانه

و قد جاء في قوله و لا يمانه
 و قد جاء في قوله و لا يمانه
 و قد جاء في قوله و لا يمانه
 و قد جاء في قوله و لا يمانه
 و قد جاء في قوله و لا يمانه و لا يمانه

و انه تعالى امل

و قد جاء في قوله و لا يمانه
 و قد جاء في قوله و لا يمانه و لا يمانه

و قد جاء في قوله و لا يمانه
 و قد جاء في قوله و لا يمانه و لا يمانه

و قد جاء في قوله و لا يمانه
 و قد جاء في قوله و لا يمانه و لا يمانه

(هياضها غابا) لا يمانه و لا يمانه

ويعلمه ٥٠٠ مرة في سنة واحدة (الجزء الثاني) : الطريقة في تدريسها

فقد اهلوا الجزء الثاني من كتاب (النحو منهاجاً وتطبيقاً) وقالوا في خصيصته للجملة الإسمية ، وما يدخل عليها من العوامل المؤثرة فيها ، وقد جعلت الجانِب التطبيقى بارزاً فيه ، وأحطته بالقواعد والأصول النحوية التي وضعها لنا الأول من النحاة ، وزينت ذلك بالتوجيه ، والتخريج ، والتعليل مع ترجيح ما يقتضى للقيام بترجيحه ، وقد وضعت الأسئلة والتطبيقات لتدريب الاسان وتثبيت المعلومات في ذهن القارىء .

وإن المتأمل فيه عرضته من قواعد وتطبيقات يجد أن التطبيق يتناقى بالقاعدة من خلال توجيه القول فيما سقته من شواهد قرآنية وشعرية ، وأمثلة ، وأصاليب عربية ، متجنباً في ذلك كله اليبعد عن التعليقات المملة ، والمرهقة للذهن ، وكثرة الخلطات التي قد تضيق على القارىء ثمرة الفائدة النحوية ، وتذوقه لتوجيهها .

فلمنهج مبسوط بأسلوب سهل ميسور على الخاصة والعامة فهمه ، والتطبيق فيه لإحكام المنهج ، وتوثيق لقواعده .

وقد وضعت ذلك كله - راجياً الرحمن الذى علم القرآن ، مخلق الإنسان علمه البيان ، أن يجعل هذا ثقلاً فى موازين أعمالى وأعمال مشايخى الذين تربيت على أيديهم ، ووالدى ، وجميع أموات المسلمين .

وأن ينقله خالصاً لوجهه تعالى إنه نعم المولى ونعم النصير ﷺ وبارك على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه آمين .



تنبيه

الجزء الثالث : تحت الطبع إن شاء الله تعالى - وقد خصصته لـ (الجملة الفعلية)

الأمثلة والتطبيقات

س ١ : ما الفرق بين (لا) النافية للجنس ، والنافية للوحدة ، من جهة اللفظ والعمل ؟ أفصح عن إجابتك بالأمثلة .

س ٢ : ما هو عمل (لا) النافية للجنس ؟ وما هي شروط إجرائها ؟
وضح إجابتك بالأمثلة مع التوجيه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد في قول الشاعر :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها

إذا للاموا ذروا أحسابها محمرا

وقول الآخر :

فقام يذود النساء هنيئا بسيفه

وقال ألا لا من سبيل إلى هنيئ

س ٣ : لاسم (لا) النافية للجنس أحوال ، اذكرها ثم بين متى يبنى اسمها ومتى ينصب ؟ وكيف توجه القول في موضع الشاهد في قول الشاعر :

تمزق فلا للفبين بالعيش متعيا

ولكن لوراد للنون تتابع

س ٤ : متى تهمل (لا) ؟ ومتى يجب تكرارها ؟ وجه إجابتك بالأمثلة .

س ٥ : في قولك : (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه إعرابية ، اذكرها مع توجيه القول فيها ، وبيان موضع الشاهد في قول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة

لا ناقة لي في هذا ولا جبل

س ٦ : كيف تعرب تابع اسم (لا) النافية للجنس معطوفا ، أو نعتا ، أو بدلا ؟ فصل إجابتك بالأمثلة ، ثم أعرب بما تحته خط فيما يأتي :

(أ) قال الله تعالى : « لا يبيع فيه ولا خلة » .

(ب) قولك : (لارجل فيها ظريف عندك) و (لارجل ظريف فيها) .

(ج) قال الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

س ٧ : ما حكم (لا) إذا دخلت عليها الهمزة ؟ وما للمعاني التي تبدل عليها ههنا ؟ مثل ووجه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد في قول الشاعر :

ألا اصطبار نسلى أم لها جيلد

إذا ألقى الذي لا قسام أمثال

س ٨ : ما حكم (لا) إذا اتصل بها خبر ، أو نعت ، أو حال ؟ وما حكم حذف خبرها ؟ مثل لما تذكر .

س ٩ : وجه القول في إعراب ما يأتي :

(أ) « لا فيها غول ولا هم عنها يتزفون » « لا أحد أهدر من الله » .

(ب) (لا إله إلا الله) (لا عليك) .

(ج) (ولا نسيتما يوم بدارة جلجل) .

ص ١٠ : أفصح عن موضع الشاهد في كل مما يأتي مع التوجيه والتعليل
كلما اقتضى اللقاه ذلك :

(أ) قال الله تعالى : « ألا تحبون أن يغفر الله لكم » « ولو ترى إذ
فزعوا فلا فوت » « توقد من شجرة مباركة لا شرقية ولا غربية » « ألا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم » .

(ب) قال الشاعر :

أشياء ما شئت حتى لا أزال لها	لا أنت شائية من شأننا شاي
إن الشباب الذي جحد هوأقبه	فيه نلذ ولا لقات للشيب
يحشر الناس لا بنين ولا آ	باء إلا وقد هنتهم شئون
فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالجهد ارتدى وتأزرا
فلا لغو ولا تأثيم فيها	ولا حين ولا فيها مليم
ألا عمر ولي مستطاع رجوعه	فيرأب ما أنأت يد الغفلات

• • •

﴿ تم بحمد الله والحمد لله وحده ﴾

ثبت بموارد الكتاب

١ - أسرار العربية - لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق، أ / محمد سيد البيطار - مطبعة الفرقى - دمشق ١٩٥٧ م .

٢ - الأصول في النحو - لابن السراج - تحقيق أ / عبد الحسين القتلي - ط - العراق - ١٩٧٣ م .

٣ - الآمال الشجرية - لابن الشجري - ط - دار لمعرفة لطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

٤ - إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات - لأبي البقاء العكبري - ط - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لابن الأنباري - تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد - ط ٤ - ١٣٨٠ هـ .

٦ - أوضح المسالك - لابن هشام - هليه منار السالك إلى أوضح المسالك - تأليف أ / محمد عبد العزيز النجار - ط - الفجالة الجديدة - ١٩٥٤ م .

٧ - البحر الحيط - لأبي حيان الأندلسي - ط ١ - ١٣٢٨ هـ - مطبعة السعادة بمصر .

٨ - بدائع الفوائد - لابن قيم الجوزية - ط - إدارة الطباعة للنشرية - القاهرة .

٩ - البيان في إعراب غريب القرآن - لابن الأنباري - تحقيق د / طه عبد الحميد طه - مراجعة أ / مصطفى السقا - ط - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

- ١٠ - التبيان في إعراب القرآن - لأبي البقاء المكي - تحقيق أ / علي محمد البجاوي - ط - عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١١ - تذكرة النحلة - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د / عفيفي عبد الرحمن - نشر مؤسسة الرسالة - ط ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك - طبع ونشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .
- ١٣ - تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن الكريم - للإمام القرطبي - ط - دار الشعب .
- ١٤ - التفسير الكبير - للإمام الفخر الرازي - ط - الثالثة .
- ١٥ - الجنى الداني في حروف المعاني - للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق د / فخر الدين قباوي والأستاذ / محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ١٦ - حاشية الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمس على معنى الأيب - للطباعة الذهبية - مصر ١٣٠٥ هـ .
- ١٧ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للشيخ / محمد الديب على الشهرى بالخضرى - ط - مصطفى البابي الحلبي .
- ١٨ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - طبع ونشر عيسى البابي الحلبي .
- ١٩ - حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك - ط - عيسى البابي الحلبي .

- ٢٠ - خزانة الأدب - لبغدادى - تحقيق أ / عبد السلام محمد هارون -
ط - دار السكاتب العربى - ١٣٨٧ هـ .
- ٢١ - المصانف - لابن جنى - تحقيق أ / محمد على النجار - ط - عالم
الكتب - بيروت - ١٤٠٣ هـ .
- ٢٢ - زاد اللسير فى علم التفسير - لابن الجوزى - ط - للسكتب
الإسلامى للطباعة والنشر - توزيع دار إحياء التراث الإسلامى - قطر -
الدوحة .
- ٢٣ - شرح ابن عقيل - تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد -
ط - دار الفكر .
- ٢٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين
عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧٥ هـ .
- ٢٥ - شرح التصريح على التوضيح - للشيخ / خالد الأزهرى - للطبعة
الأزهرية - مصر - ط ٣ - ١٣٤٤ هـ .
- ٢٦ - شرح جبل الزجاجى - لابن عصفور - تحقيق د / صاحب أبو
جناح - ط - وزارة الأوقاف المراقية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢٧ - شرح للفتى وشواهد - لابن هشام - تصنيف وتحقيق أ / عبد الله
إسماعيل الصاوى - طبع ونشر - مصطفى البابى الحلبي .
- ٢٨ - شرح المفصل - لابن يعين - ط - عالم الكتب - بيروت -
توزيع مكتبة المنبى - القاهرة .
- ٢٩ - المصالح - للجوهري - تحقيق أ / أحمد عبد الغفور عطا - توزيع
دار إحياء التراث الإسلامى - قطر .

- ٣٠ - ضياء التناك إلى أوضح السالك - لابن هشام - تعليق / محمد
هيئة العزيز النجار - مطبعة البعثة - ط ٣ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٣١ - هيون الأخبار - لابن قتيبة - ط - دار الكتب المصرية - ط ١ -
١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .
- ٣٢ - الفرائد الجديد - للسيوطي - ط - وزارة الأوقاف العراقية .
- ٣٣ - الفريد في إهراب القرآن الحميد - المنتخب الممداني - تحقيق د/
فهمي حسن الفر ، د / فؤاد علي مخيمر - رسالة دكتوراة - في كلية اللغة
العربية بالقاهرة .
- ٣٤ - الكافي شرح الهادي - للزنجاني - تحقيق د / محمود جمال يوسف -
رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية بالقاهرة .
- ٣٥ - الكافية في النحو - لابن الحاجب - شرح الرضي - ط - دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٣٦ - الكتاب - لسبويه - مطبعة بولاق بالقاهرة - تحقيق
أ / عبد السلام محمد هارون - ط - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ م .
- ٣٧ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأناويل في وجوه التأويل -
للزمخشري - تحقيق أ / محمد الصاوي قحايي - ط - مصطفى البابي الحلبي .
- ٣٨ - كشف المشكل في النحو - لعلي بن سليمان الحيدرة البجلي - تحقيق
د / هادي عطية مطر - مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٣٩ - لسان العرب - لابن منظور - ط - دار المعارف .
- ٤٠ - المحتسب - لابن جنى - تحقيق أ / علي النجدي ناصف ، وآخرين
ط - المجلس الأهلي للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٦٦ م .

٤١ - المهرر الوعيز في تفسير السكتاب العزيز - لابن عطية - تحقيق
الشيخ / عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين - ط في مؤسسة دار العلم
للطباعة والنشر والتوزيع - الدوحة قطر - ١٤٢٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٤٢ - مشكل إعراب القرآن - لمكي بن أبي طالب - تحقيق أن/ ياسين
محمد السواس - ط - - مجمع اللغة العربية - دمشق .

٤٣ - معاني القرآن - الفراء - تحقيق د/ عبد الفتاح شلي - ط - - دار
المصرية للتأليف والنشر .

٤٤ - معنى اللبيب من كتب الأعراب - لابن هشام - تحقيق الشيخ /
محمد محيي الدين عبد الحميد - ط - محمد علي صبيح .

٤٥ - المنتخب - للبرد - تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة -
ط - المجلس الأعلى للثنون الإسلامية - القاهرة .

٤٦ - المنهل العذب - للدكتور / محمد عبد الحميد سعد - ط - .

٤٧ - النحو الوسيط - للدكتور / السيد رزق الطويل - ط - - الدوحة
الإسلامية بالقاهرة .

٤٨ - النحو الوافي - للأستاذ / هبمان حسن - ط - - دار للعارف -
القاهرة .

٤٩ - همج الموامع شرح جمع الجوامع في علم العربية - للسيوي - ط -
دار المعرفة - بيروت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	للمقدمة
٦	تمهيد في الجملة
٧	القسم الأول: (الجل التي لها محل من الإعراب)
١٨	القسم الثاني: (الجل التي لا محل لها من الإعراب)
٢٦	الجملة الكبرى والصغرى
٢٧	الباب الأول: الجملة الاسمية
٢٨	الفصل الأول: للابتداء
٢٩	قضية العامل
٣١	العامل في للابتداء
٣٣	أنواع للابتداء (الابتداء المعرفة - المبتدأ النسكرة)
٤٢	حكم تطابق المبتدأ الوصف مع مرفوعه وعدم تطابقه
٤٥	بعض صور المبتدأ في التركيب النحوية
٤٩	موقع المبتدأ في التراكيب النحوية
٤٩	القسم الأول: (مواضع تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا)
٥٣	القسم الثاني: (مواضع حذف المبتدأ)
٥٣	حذفه جوازا
٥٥	حذفه وجوبا
٥٧	حذفه مع الخبر حوازا

الصفحة	الموضوع
٥٨	الفصل الثاني : (الخبر)
٥٨	حكم الخبر والعامل فيه
٥٩	أقسام الخبر
٦٠	أولا : الخبر المفرد
٦٢	حكم إبراز الضمير واستناده مع الخبر المشتق
٦٤	ثانيا : الخبر الجملة
٦٥	ثالثا : الخبر شبه الجملة
٦٨	فائدة
٦٨	الإخبار بالظرف عن الجثة أو الحدث
٦٩	ربط جملة الخبر بالمبدئ
٧٠	أنواع الربط
٧٣	موقع الخبر في التراكيب النحوية
٧٣	أولا : تقديم الخبر جوازا
٧٥	ثانيا : تقديم الخبر وجوبا
٧٧	مسألة يرد عليها إشكال
٧٧	فائدة هذا الاشكال
٨٠	ثالثا : تأخير الخبر وجوبا
٨٠	رابعا : حذف الخبر جوازا
٨٣	خامسا : حذف الخبر وجوبا
٨٩	الخبر المعرفة

الموضوع	الصفحة
تعدد الخبر	٩١
أقتران الخبر بالفاء	٩٤
الأسئلة والتطبيقات	٩٩
الباب الثاني : (نواسخ الابتداء)	١٠٨
الفصل الأول : كان وأخواتها	١١٠
ألفاظ هذه الأفعال ومعانيها	١١١
عمل (كان) وأخواتها	١١٢
أقسامها من ناحية العمل	١١٥
أقسامها من ناحية التصرف وهدمه	١٢٠
أفعال بمعنى (صار) وتعمل عملها	١٢٣
ما استعمل من (كان) وأخواتها بمعنى (صار)	١٢٦
ما يستعمل تاما وناقصا في هذا الباب	١٢٨
نظم الجملة الاسمية مع (كان) وأخواتها	١٣١
أولا : ظاهرة التقديم والتأخير	١٣١
ثانيا : الحذف والتذكير	١٤٠
حذف (كان) وحدها	١٤٠
حذف (كان) واسمها من غير أن تسبق بـ (إن - ولو) الشرطيتين	١٤٤
حذف (كان) مع خبر	١٤٤
حذف (كان) مع اسمها وخبرها	١٤٥
حذف النون من مضارع (كان)	١٤٦
زيادة (كان)	١٤٨

الموضوع	الصفحة
الأسئلة والتطبيقات	١٥٢
الفصل الثاني (أفعال المقاربة)	١٥٨
حكم عملها وما يتعلق بخبرها من أحكام	١٥٩
مواجهه نادرا من الأخبار	١٦٠
جواز حذف خبرها	١٦١
حكم اقتران الخبر بـ (أن) في هذا الباب	١٦٢
الفرق بينها (كان) وأخواتها	١٦٦
أصلها من جهة المعنى	١٦٨
(أفعال المقاربة - أفعال الرجاء - أفعال الشروع)	١٦٨ ، ١٦٩
حكم فعليتها وتصرفاتها	١٦٩
حكم السين في (عسى)	١٧٠
دراسة تعريفية تطبيقية لهذه الأفعال	١٧١
ما تختص به (عسى) عن غيرها من أفعال هذا الباب	١٧٨
الأسئلة والتطبيقات	١٨٠
الفصل الثالث : (ما) الحجازية وأخواتها	١٨٣
شروط إعمال (ما) عمل (ليس)	١٨٥
إعمال (لا)	١٩٠
شروط إعمالها	١٩١
إعمال (لات)	١٩٤
حكم (لات) الواقع بعد (هنا)	١٩٦
إعماله (إن)	١٩٧

الموضوع	الصفحة
حكم زيادة الياء جاره كخبر (ما) وغيرها	١٩٨
حكم زيادة (من) قبل اسم (لا)	٢٠٧
حكم المعطوف أهلى اسم أو خبر (ما)	٢٠٢
الأسئلة والتطبيقات	٢٠٥
الفصل الرابع: (ظن) وأخواتها	٢٠٨
عمل هذه الأفعال	٢٠٩
تقسيم هذه الأفعال من جهة المعنى (أفعال القلوب - أفعال التصيير)	٢١٠
أولا أفعال القلوب	٢١٠
ثانيا: أفعال التصيير	٢٢٢
الأعمال والإلغاء والتعليق	٢٢٤
حكم الإلغاء	٢٢٥
حكم التعليق	٢٢٦
الفرق بين الإلغاء والتعليق	٢٣٠
حكم حذف للمفعول أو المفعولين في هذا الباب	٢٣٢
المقول بمعنى الظن	٢٣٥
الأسئلة والتطبيقات	٢٤٠
الفصل الخامس: (ما ينصب مفاعيل ثلاثة)	٢٤٣
ما جرى مجرى (أعلم وأرى) في العمل	٢٤٥
الإلغاء والتعليق والحذف	٢٤٧
الأسئلة والتطبيقات	٢٥٠
الفصل السادس: (إن) وأخواتها	٢٥٢

الصفحة	الموضوع
٢٥٢	معاني (إن) أخواتها
٢٥٦	عمل هذه الحروف
١٥٩	مراعاة الترتيب وحكمه
٢٦٠	حكم معمول خبر هذه النواسخ
٢٦١	مواضع كسر همزة (إن) وجوبا
٢٦٣	المواضع التي يجب فيها فتح همزة (أن)
٢٦٥	جواز الكسر والفتح
٢٧٠	لام الابتداء
٢٧٠	(إن) مكسورة الهمزة ولام الابتداء
٢٧٢	دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن)
٢٧٣	دخول لام الابتداء على اسم (إن)
٢٧٤	دخولها على ضمير الفصل
٢٧٤	حكم دخول اللام في خبر غير (إن)
٢٧٦	(ما) السكافة
٢٧٨	حكم للعطف على اسم (إن) وأخواتها
٢٨٥	تخفيف نون (إن) المكسورة الهمزة
٢٨٩	تخفيف نون (أن) المفتوحة الهمزة
٢٩١	تخفيف نون (كان)
٢٩٣	تخفيف نون (كان)
٢٩٤	الأسئلة والتطبيقات
٢٩٨	الاصول السامية: (لا) النافية للجنس

المصفحة	الموضوع
٢٩٨	الفرق بين (لا) النافية للجنس ، والعامة عمل (ليس)
٢٩٩	عمل (لا) النافية للجنس وشروط أعمالها
٣٠٢	أحوال اسم (لا) وأحكامه
٣٠٥	حكم العطف على اسم (لا)
٣٠٦	حكم العطف على اسم (لا) مع تكرارها
٣٠٨	حكم الخبر بعد (لا) والعامل فيه
٣٠٩	حكم وصف اسم (لا)
٣١٠	البدل من اسم (لا)
٣١١	دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس
٣١٤	حكم حذف خبر (لا)
٣١٥	حكم حذف اسم (لا)
٣١٥	حكم (لا) إذا اتصل بها خبر أو نعت أو حال
٣١٥	تفهيان - الأول في إعراب (لا إله إلا الله)
٣١٦	والثاني : في إعراب أسلوب (لاسيما)
٢٢١	الأسئلة والتنظيقات
٣٢٤	ثبت بموارد الكتاب

ملاحظة :

المصفحات من ٢٨١ إلى ٢٩٦ - خطأ والصواب ٢٨٩ إلى ٣٠٤

رقم الصفحة	الموضوع	الترتيب
١٠٤	رسالة في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم	١٠٤
١٠٥	رسالة في فضائل علي بن أبي طالب	١٠٥
١٠٦	رسالة في فضائل الحسن بن علي	١٠٦
١٠٧	رسالة في فضائل الحسين بن علي	١٠٧
١٠٨	رسالة في فضائل آل البيت	١٠٨
١٠٩	رسالة في فضائل الصحابة	١٠٩
١١٠	رسالة في فضائل التابعين	١١٠
١١١	رسالة في فضائل السلف	١١١
١١٢	رسالة في فضائل الخلفاء الراشدين	١١٢
١١٣	رسالة في فضائل الأئمة	١١٣
١١٤	رسالة في فضائل العلماء	١١٤
١١٥	رسالة في فضائل الصالحين	١١٥
١١٦	رسالة في فضائل الشهداء	١١٦
١١٧	رسالة في فضائل الأنبياء	١١٧
١١٨	رسالة في فضائل الرسل	١١٨
١١٩	رسالة في فضائل المرسلين	١١٩
١٢٠	رسالة في فضائل المومنين	١٢٠
١٢١	رسالة في فضائل المؤمنين	١٢١
١٢٢	رسالة في فضائل الصالحين	١٢٢
١٢٣	رسالة في فضائل السلف	١٢٣
١٢٤	رسالة في فضائل الخلفاء	١٢٤
١٢٥	رسالة في فضائل الأئمة	١٢٥
١٢٦	رسالة في فضائل العلماء	١٢٦
١٢٧	رسالة في فضائل الصالحين	١٢٧
١٢٨	رسالة في فضائل الشهداء	١٢٨
١٢٩	رسالة في فضائل الأنبياء	١٢٩
١٣٠	رسالة في فضائل الرسل	١٣٠
١٣١	رسالة في فضائل المرسلين	١٣١
١٣٢	رسالة في فضائل المومنين	١٣٢
١٣٣	رسالة في فضائل المؤمنين	١٣٣
١٣٤	رسالة في فضائل الصالحين	١٣٤
١٣٥	رسالة في فضائل السلف	١٣٥
١٣٦	رسالة في فضائل الخلفاء	١٣٦
١٣٧	رسالة في فضائل الأئمة	١٣٧
١٣٨	رسالة في فضائل العلماء	١٣٨
١٣٩	رسالة في فضائل الصالحين	١٣٩
١٤٠	رسالة في فضائل الشهداء	١٤٠
١٤١	رسالة في فضائل الأنبياء	١٤١
١٤٢	رسالة في فضائل الرسل	١٤٢
١٤٣	رسالة في فضائل المرسلين	١٤٣
١٤٤	رسالة في فضائل المومنين	١٤٤
١٤٥	رسالة في فضائل المؤمنين	١٤٥
١٤٦	رسالة في فضائل الصالحين	١٤٦
١٤٧	رسالة في فضائل السلف	١٤٧
١٤٨	رسالة في فضائل الخلفاء	١٤٨
١٤٩	رسالة في فضائل الأئمة	١٤٩
١٥٠	رسالة في فضائل العلماء	١٥٠

مَطْبَعَةُ الْحُسَيْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ
 حارة المدرسة خلف الجامع الأزهر، القاهرة